

الاستدامة المالية في التعليم الأساسي

لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م

إعداد

د/ وفاء عبد الفتاح محمود

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة بنها

ملخص البحث

يعد التعليم عاملاً أساسياً في العملية التنموية لأي مجتمع، وعاملاً مهماً للفرد لأنه يسمح له بأفاق التغيير والرفاهية وتحديد مصيره، والانفتاح على مجتمعه؛ فهو معيار استقراره ونجاحه، لذا فإن جميع الأمم تعتبره عاملاً مهماً للغاية، وتعتبر مصر من الدول التي اهتمت بوضع رؤية لتحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠م. وجاءت رؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م؛ لتتواءم مع الهدف الرابع للتنمية المستدامة، وهو: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتحقيق ذلك يتطلب توفير التمويل المستدام على المدى الطويل للإنفاق على المؤسسات التعليمية. لذا هدف البحث إلى اقتراح مصادر لتحقيق الاستدامة المالية لتلبية متطلبات رؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث. وتوصل البحث إلى مصادر لتحقيق الاستدامة المالية في التعليم الأساسي والتي تتمثل في: مصادر تركز على ترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءته، ومصادر تركز على تنمية الموارد الذاتية للمدارس، ومصادر تركز على المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الأساسي.

الكلمات المفتاحية:

الاستدامة المالية، تمويل التعليم، رؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م.

Financial Sustainability in Basic Education to Meet The Requirements of The Vision of Egypt 2030

Abstract

Education is a fundamental factor in the development process of any society, and an important factor for the individual because it allows him to have prospects of change, prosperity, determination of his destiny, and openness to his society. It is the criterion of its stability and success, so all nations consider it a very important factor, and Egypt is one of the countries that has been interested in setting a vision to achieve sustainable development until 2030. Egypt's vision came in basic education 2030, to be in line with the fourth goal of sustainable development, which is: ensuring inclusive and equitable quality education for all and promoting lifelong learning opportunities for all, and achieving this require providing long-term sustainable financing for spending on educational institutions. Therefore, the research aimed to propose resources to achieve financial sustainability to meet the requirements of Egypt's vision in basic education 2030, and to use the descriptive and analytical approach in describing and analyzing the literature related to the research topic. The research found sources to achieve financial sustainability in basic education, which are: sources based on rationalizing educational spending and raising its efficiency, sources based on developing self-resources for schools, and sources based on community participation in financing basic education.

Keywords:

Financial Sustainability, Education Financing, Egypt's vision for Basic Education 2030.

مقدمة

يعد التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أنه حق تمكيني؛ فهو يعزز تحقيق سائر الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويعزز الأمن والسلام.

وإدراكا بأهمية كل إنسان في التعليم، وبضرورة التعليم عامة والتعليم الأساسي خاصة كعامل حاسم في العملية التنموية، التزم المجتمع الدولي بتحقيق التعليم للجميع من خلال إطلاق " الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع" في المؤتمر الدولي للتعليم للجميع، الذي عُقد في جومتين بنيايلاند عام ١٩٩٠م، ومنذ ذلك الحين أصبح تحقيق التعليم للجميع على رأس الاهتمامات الدولية. (الزنفلى، ٢٠١٧، ١٢٢) وتأكدت أهمية هذا التوجه، وتجدد التزام المجتمع الدولي بتحقيق التعليم للجميع من خلال " إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية" في المنتدى العالمي للتربية، الذي عُقد في داكار بالسنگال عام ٢٠٠٠م؛ حيث رحب المشاركون في المنتدى بالتزامات التي أعلنها المجتمع الدولي خلال التسعينيات، وأكدوا من جديد الرؤية التي يتضمنها الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع الذي اعتمد قبل ذلك بعشر سنوات، وأعلنوا التزام المجتمع الدولي بشكل جماعي بإتاحة التعليم لـ "كل مواطن في كل مجتمع". (المنتدى العالمي للتربية، ٢٠٠٠، ٣)

وفي الاجتماع العالمي بشأن التعليم للجميع، الذي عقد في مسقط- بعمان- في مايو ٢٠١٤م، تم تحديد وصياغة الهدف العالمي للتعليم وتحديد الغايات المرتبطة به ووسائل تحقيقه على النحو الذي اقترحه الفريق المعني بأهداف التنمية المستدامة والمنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتُوجت هذه العملية بصدور إعلان إنشيوون الذي اعتمد في ٢١ مايو ٢٠١٥م، في المؤتمر العالمي للتربية الذي عقد في إنشيوون، بجمهورية كوريا. ويشكل هذا الإعلان التزام الأوساط المعنية - ومنها مصر- بالتعليم بهدف التنمية المستدامة الرابع/ التعليم بحلول ٢٠٣٠م وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م. وجرت في المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥م، مناقشة إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام

٢٠٣٠م الذي يوفر توجيهًا بشأن تنفيذ هدف التنمية المستدامة الرابع/ التعليم بحلول ٢٠٣٠م، واعتمد إطار العمل خلال اجتماع عُقد في باريس في نوفمبر ٢٠١٥م. ويبين إطار العمل هذا الخطوط الرئيسية لكيفية تجسيد الالتزام الذي تم التعهد به في إنشيوين تجسيدًا عملياً على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. (اليونسكو؛ وآخرون، ٢٠١٥، ٢٢) بذلك يستند الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، إلى حركة التعليم للجميع ويواصل العمل في إطارها.

وتعتبر مصر من الدول التي اهتمت بوضع رؤية لتحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠م، تماشيًا مع جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد، جاءت رؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م؛ لتتواءم مع هدف التنمية المستدامة الرابع/ التعليم، الذي ينص على " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٣٩)

ويواجه التعليم الأساسي في مصر عددًا من التحديات، من بينها: تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم وضعف القدرة الاستيعابية وارتفاع كثافة الفصل وانخفاض الكفاءة الداخلية وانخفاض مستوى التنمية المهنية للمعلمين وضعف كفاءة استخدام وتوظيف مدخلات عملية التعليم وقصور المشاركة المجتمعية في التعليم وانخفاض جودة المنهج التعليمي وتوسيع نظام المركزية في التعليم على حساب اللامركزية وضعف القدرة المؤسسية لبنية التعليم والتركيز على الكم على حساب الجودة النوعية وغياب العدالة التعليمية. (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩، ١)

كما تعاني منظومة التعليم الأساسي في مصر من ضعف التمويل وقلة مصادره؛ حيث يعتمد التعليم بشكل أساسي على المخصصات من الموازنة العامة للدولة والتي لا تكفي للوفاء بجميع متطلبات تطوير التعليم الأساسي، وبالأخص في ظل ما ينص عليه الدستور من مجانية التعليم. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٤٥)

وتؤكد ذلك دراسة (زاهر، ٢٠٠٦، ٤٨) التي أشارت إلى أن تمويل التعليم مدخلًا بالغ الأهمية باعتباره من عوامل تحقيق كفاءة التعليم والوفاء بمتطلبات تطويره، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزًا عن أداء مهامه الأساسية، ولذلك فإن التمويل يعتبر

عقبة أمام طموح الدول في تحقيق أمالها التعليمية وفي مصر خاصة هذه الإشكالية لا ينتظر لها أن تنتهي في الأفق المنظور، فالاحتياجات المالية للتعليم لا تنتهي أبداً في ضوء الأهداف التربوية المستقبلية. وتشير دراسة (الحوت، ٢٠١٥، ١) إلى أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليتيه وجودته وحال العدالة التعليمية.

كما أكدت دراسة (سليمان، ٢٠١٦، ٣٠٣) على محدودية الموارد المالية المخصصة لمدارس التعليم العام في مصر وسوء تخصيصها وانخفاض كفاءتها، وافتقار المدارس لاستثمار مواردها المتاحة، ولعل ذلك يتطلب البحث عن مصادر مالية إضافية دائمة لتمويل التعليم تسير جنباً إلى جنب مع التمويل الحكومي مما يساهم في تطوير العملية التعليمية.

ولذلك تُعدُّ الأموال التي تنفقها الدولة على التعليم غير كافية وفي حاجة إلى زيادة مستمرة؛ نظراً لارتفاع مستويات الجودة التي تُلقَى بمزيد من المتطلبات على تطوير التعليم الأساسي، ونظراً للضغط الطلابي المتزايد، ونظراً لتزايد الاهتمام بأرقى مستويات المعرفة التقنية تحقيقاً للطموحات التي تنطوي عليها رؤية مصر ٢٠٣٠م فيما يتعلق بالتعليم الأساسي.

وفي المقابل يواجه الاقتصاد المصري عدد من التحديات التي تعمل على تقييد حجم الموازنة العامة للدولة وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم ومن أمثلتها: نقص الاستدامة في الأداء الاقتصادي المصري لفترة طويلة من الزمن، ارتفاع معدل التضخم، تذبذب معدلات البطالة صعوداً وهبوطاً، عجز في الموازنة العامة للدولة منذ فترة طويلة، عجز في ميزان المدفوعات المصري، تزايد الدين الخارجي الذي تراكم على مصر، فضلاً عن تكرار الأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر. (الفيقي، ٢٠١٧، ٦٥-٦٦)

ومع انتشار الوباء العالمي فيروس كورونا المستجد، أضحت التكاليف الاقتصادية عالية جداً، ولهذا هناك توقعات بالنمو الاقتصادي السلبي والركود العالمي. ففي حالة حدوث أزمة مالية يتأثر رأس المال بشكل كبير، مما يؤدي إلى ركود طويل لعقود قادمة مع حدوث أضرار في قطاع العمالة والإنتاجية. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، ٧٧-٨٢)

وبذلك يتضح ضعف قدرة الاقتصاد المصري على توفير الموارد المالية اللازمة التي يمكنها أن تساهم بشكل جدى في توفير متطلبات تطوير التعليم الأساسي، ويؤكد ذلك دراسة (الهالي، ٢٠٠٧، ١٢٠) التي توصلت إلى تدهور الواقع الاقتصادي الذي يواجه التعليم المصري لعقود قادمة، وإنه من غير المنطقي افتراض أن مصر ستكون قادرة على الاستمرار في زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، ومن ثم يكون من الضروري البحث عن صيغ جديدة لتمويل التعليم.

وفي هذا الإطار تؤكد دراسة (Bisogno, et. al, 2017, 57) على أنه في الوقت الحالي، دفعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تعاني منها العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى إدراك الحاجة إلى سياسات الاستدامة المالية لضمان قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الحالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. وكشفت دراسة (Matthew, 2015, 55) عن عدم كفاية التمويل الحكومي للتعليم الابتدائي في نيجيريا لمواجهة تحدياته بينما أصبح عبئاً على الحكومة، الأمر الذي فرض صياغة استراتيجيات لتحقيق التمويل الكافي والمستدام للتعليم الابتدائي على المدى القصير والطويل، ومنها: إدخال ضريبة التعليم للعاملين في الخدمة العامة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، والسعي إلى تقاسم التكاليف، وتنظيم أنشطة جمع الأموال، والمشاركة في الأنشطة الزراعية، فضلاً عن ضمان المساءلة في إدارة أموال صناديق التعليم الابتدائي.

ومما لا شك فيه أن تحقيق الاستدامة المالية للمنظومة التعليمية عامل أساسي من عوامل نجاحها وتمكينها من إنجاز أهدافها المستقبلية، وضمان تنفيذ كافة الأنشطة والبرامج المخططة، على مستوى البنى والمرافق، والمتطلبات التشغيلية للعملية التعليمية، وإضافة لعمليات الصيانة الدورية، والجوانب المتصلة بتنفيذ الخطط وإصلاح وتطوير العملية التعليمية. وهو الأمر الذي يفرض ضرورة أن تتسم العملية التمويلية ومصادرها بمقومي الكفاية والاستدامة؛ بما يضمن الالتزام بمسار منضبط ومتراكم للارتقاء في الأداء لقطاع التعليم، إضافة لارتباط الاستدامة المالية ببعدين غاية في الأهمية، أولهما هو قيد الالتزامات الدولية والوطنية بتعميم التعليم وإتاحته للجميع دون

تميز، وتحسين نوعيته. وثانيهما هو البعد المرتبط بالقدرة على مواكبة الطلب المستقبلي على خدمات التعليم. (أبو شمالة، ٢٠١٨، ٦٥)

ولذا فإن مواجهة أزمة تمويل التعليم الأساسي بمصر تقتضي عدم اعتماد المدارس الحكومية على التمويل الحكومي وحده في تغطية نفقاتها المتزايدة واتخاذ مجموعة من التدابير التي تكفل زيادة الموارد المالية، وتضمن الاستقرار المالي على المدى الطويل لتلبية متطلبات رؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م .

مشكلة البحث

ووفقا لما طرحته رؤية مصر ٢٠٣٠م من آفاق مستقبلية للتعليم الأساسي فإن توفير التعليم الجيد المنصف والعاقل والشامل للجميع في غاية الأهمية من أجل تغيير حياة الأفراد لأفضل؛ فباستطاعة هذا التعليم أن يحسن مستوى الرعاية الصحية، ويؤدي إلى مزيد من الرفاهية والازدهار واحترام حقوق الإنسانية للفرد، ويحد من العنف، يعزز المساواة بين الجنسين، يخفض أعداد الفقراء والحد منه، وهو ضروري للسلام البشري ولتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. وهذا ما يجعل من الاهتمام بالتعليم الأساسي والبحث في متطلبات تطويره وتلبيتها أولوية ملحة لضمان تجويد المتخرجين. وتحقيق ذلك يتطلب توفير التمويل الكافي والمستدام على المدى القصير والطويل للإنفاق على المؤسسات التعليمية.

وحيث إن التعليم المصري يواجه الكثير من القيود التي تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطويره، ولعل أبرز تلك القيود وأشدّها تأثيراً على التعليم هي انخفاض التمويل الحكومي ومحدودية مصادر التمويل وانخفاض عدالة توزيع الميزانية على المراحل التعليمية، كما أن معظم ميزانية التعليم تذهب للأجور وما يخصص منها للبنية الأساسية ضئيل، مما يعيق تلبية متطلبات تطوير التعليم الأساسي وتحسين جودة مخرجاته. إذن تعد قضية تمويل التعليم من أهم القضايا التي تواجه المجتمع في الوقت الحالي وتحد كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له. (جوهر؛ وآخرون ٢٠١٨، ٧٥) وفي ضوء تأكيد الواقع المصري على محدودية الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم من الموازنة العامة للدولة، وعدم كفايتها على الوفاء بمتطلبات تطوير

التعليم الأساسي في المرحلة القادمة، فإن تمويل التعليم من الضروري ألا يقتصر على التمويل الحكومي وحده، بل يقتضي الأمر اتخاذ مجموعة من التدابير لزيادة وتنويع مصادر الموارد المالية الإضافية واستدامتها على المدى القصير والطويل، من خلال التوصل إلى مصادر لتحقيق الاستدامة المالية للتعليم الأساسي.

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تحقيق الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يأتي:

- ما الإطار الفكري لرؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م؟
- ما واقع التعليم الأساسي منذ ٢٠١٥م حتى ٢٠٢٠م؟
- ما متطلبات تطوير التعليم الأساسي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م؟
- ما أهمية الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م؟
- ما مدى كفاية التمويل الحكومي للتعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م؟
- ما مصادر تحقيق الاستدامة المالية للتعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس في تحقيق الاستدامة المالية للتعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م، وقد استلزم ذلك التوجه نحو مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- تحديد ماهية الرؤية الاستراتيجية للتعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م، وأهدافه الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠م.
- تحليل وتشخيص واقع التعليم الأساسي في مصر منذ ٢٠١٥م حتى ٢٠٢٠م، لتحديد مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية للتعليم الأساسي حتى ٢٠٢٠م، وتحديد الفجوة بين المأمول وواقع التعليم الأساسي.

- الكشف عن المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطوير التعليم الأساسي من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- تحليل واقع الاقتصاد المصري وانعكاسه على الميزانية المخصصة للتعليم حاليًا ومستقبليًا.
- تحديد مفهوم الاستدامة المالية للتعليم الأساسي وخصائصها وأهميتها ومصادرها ومعوقاتهما.
- تشخيص واقع تمويل التعليم الأساسي المصري.
- تحديد مدى كفاية التمويل الحكومي للتعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- اقتراح مصادر الموارد المالية الإضافية والمستدامة لتلبية متطلبات رؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

- يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو الاستدامة المالية للتعليم الأساسي، في ظل أعباء الأزمة المالية التي تعاني منها مصر، ومع انتشار الوباء العالمي فيروس كورونا المستجد خاصة وفي ظل سعيها إلى تحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع بحلول عام ٢٠٣٠م. لذا من الضروري إعانة واضعي السياسات والمخططين التربويين بالكثير من المعلومات عن واقع التعليم الأساسي وواقع تمويله وتبصيرهم بالنتائج السلبية لسياسات التمويل الحالية للتعليم الأساسي لكي يتم التخصيص الأمثل لموارد الدولة.
- يفيد البحث وزارة التربية والتعليم من خلال توجيهها لاتخاذ قرارات من أجل إتاحة الحريات للمدارس في تطبيق ما تراه مناسبًا من آليات تسهم في تحقيق الاستدامة المالية بدرجة تسمح باستمرار تأدية المدارس لمهامها بمستوى جودة عالية لتحقيق أهدافها المستقبلية.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره وتحليل كافة أبعاده، ويستخدمه البحث عند وصف وتحليل الأدبيات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث من حيث ماهية رؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م. ثم تشخيص واقع التعليم الأساسي وتحديد متطلبات تطويره، ومروراً ببيان أهمية الاستدامة المالية في توفير هذه المتطلبات، ثم تشخيص واقع تمويل التعليم الأساسي، وصولاً إلى أنسب المصادر لتحقيق الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م.

مصطلحات البحث:

تحدد مصطلحات البحث فيما يأتي:

الاستدامة المالية: financial sustainability

تعرف الاستدامة المالية بأنها: قدرة المؤسسة على إنتاج إيرادات من عملياتها لتغطية نفقاتها في الوقت الحالي وفي المستقبل. (Said, et.al, 2019, 245) وتعرف بأنها: قدرة المؤسسة على الحفاظ على مصدر متنوع للإيرادات يمكنها من الاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة بغض النظر عن التغييرات في المصادر الأساسية للتمويل على مدى فترة زمنية قصيرة أو طويلة. (Tokpah, B.Th., M.Div, 2016, 9)

وقد عرفها (Afriyie, 2015, 18) بأنها: قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية دون المساس بقدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية.

وقد عرفها (Lucianelli & Citro, 2017, 38) على أنها " القدرة على تخصيص وإدارة الموارد المالية بحرية وزيادة الدخل وإقامة شراكات مع القطاع الخاص من أجل ضمان الاستقرار المالي للمؤسسات على المدى القصير والطويل.

ويمكن تعريف الاستدامة المالية إجرائياً بأنها: قدرة المؤسسة التعليمية على تعبئة موارد مالية إضافية وضمن الاستمرارية المالية على المدى القصير والطويل من خلال عملياتها الداخلية والخارجية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

خطة السير في البحث:

يسير البحث وفقاً للخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: يتم من خلالها توضيح رؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م من حيث الرؤية الاستراتيجية للتعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م، الأهداف الاستراتيجية للتعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م.

الخطوة الثانية: تشخيص الوضع الراهن لمنظومة التعليم الأساسي من خلال زوايا تحليل البيئة الداخلية الأكثر ارتباطاً بأهداف التعليم الأساسي المرجوه في ٢٠٣٠م وهي الإتاحة، الجودة، الكفاءة الداخلية، الإنصاف والعدالة، التمويل، ذلك لتحديد أوجه القصور في التعليم الأساسي.

الخطوة الثالثة: تهتم بتوضيح أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطوير التعليم الأساسي تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠م.

الخطوة الرابعة: تتناول الاستدامة المالية للتعليم الأساسي وعلاقتها بتوفير متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م من حيث تحليل واقع الاقتصاد المصري في القرن الحادي العشرين، ماهية الاستدامة المالية لمدارس التعليم الأساسي، عرض لمصادر تمويل التعليم المصري، تشخيص واقع التعليم الأساسي.

الخطوة الخامسة: يتم من خلالها اقتراح مصادر تحقيق الاستدامة المالية لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م بشأن التعليم الأساسي.

وعلى ضوء خطوات البحث، تسير المحاور البحثية على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار الفكري لرؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م:

في المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥م في إنشيون، بجمهورية كوريا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مايو تم اعتماد إعلان إنشيون بشأن هدف التعليم الشامل بحلول العام ٢٠٣٠م، الذي يضع رؤية جديدة للتعليم للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وأكد المشاركون في المنتدى العالمي للتربية مجدداً، رؤية الحركة العالمية للتعليم للجميع التي وضعت في جومتين في العام ١٩٩٠، وجرى تأكيدها في داكار في العام ٢٠٠٠. وتتمثل الرؤية الجديدة في تغيير حياة الناس عن طريق التعليم، وهي رؤية عالمية تراعى ما لم يُنجز

بعد من جدول أعمال التعليم للجميع وما لم يتحقق بعد من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، وتتصدى لتحديات التعليم العالمية والوطنية. (الزنفلى، ٢٠١٧، ١٧٣-١٧٤) وجاء الهدف الشامل المعني بالتعليم والغايات المرتبطة به- (الهدف الرابع) في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م- على النحو الآتي: (اليونسكو، ٢٠١٦، ٣٤-٣٥) **الهدف الرابع:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

الغاية ٤-١: ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-٢: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-٣: ضمان تكافؤ جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي الجيد الميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-٤: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-٥: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة بحلول عام ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-٦: ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-٧: ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُّبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

وإتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠م.

الغاية ٤-أ: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

الغاية ٤-ب: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، لالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى بحلول ٢٠٢٠

الغاية ٤-ج: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول ٢٠٣٠م

وجاءت رؤية مصر في التعليم ٢٠٣٠ لتتوائم مع الهدف الرابع للتنمية المستدامة، كما تتوافق الأهداف الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م مع غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة. ويتضح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الرؤية الاستراتيجية للتعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م:

" تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠م إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفاء وعادل ومستدام ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغفه ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية". (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٣٩)

وتدور هذه الرؤية حول تحقيق العدالة في التعليم ومن ثم إعادة بناء النظام التعليمي على أساس يحقق فرصاً تعليمية للجميع بدون قيد أو شرط، وإتقان ما تعلموه والإفاده منه في مجالات الحياة المختلفة، وتحقيق التفوق والإبداع لدى الجميع إنطلاقاً إلى الاستقلالية وبناء الشخصية المتكاملة القادرة على المنافسة العالمية.

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية للتعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م:

"تهدف الرؤية الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الخدمات التعليمية عندما يشعر المواطنون بالقيمة المضافة الحقيقية من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية. مما يزيد من تنافسية النظام التعليمي، أما جانب العرض فينتظر إلى توفير التعليم لجميع التلاميذ دون تمييز ويشمل الإناث والذكور والريف والحضر وذوي الاحتياجات الخاصة والمتفوقين والموهوبين، إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور وزارة التربية والتعليم والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. وفي هذا الإطار، تم اختيار ثلاثة أهداف رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام ٢٠٣٠م". ويمكن توضيح هذه الأهداف الرئيسية والفرعية كما يلي: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٣٩-١٤١)

١- تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية:

ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- أ- تفعيل قواعد الجودة والاعتماد والمسايرة للمعايير العالمية.
- ب- تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين.
- ج- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين.
- د- تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتسهم في بناء شخصيته.

- ه- تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدمة.
- و- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين.
- ز- توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعليم (معامل- مكتبات- اتصال بالإنترنت- مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه).
- ح- تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل دون التركيز على التقويم التحصيلي فقط.

٢- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز:

- ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- أ- توفير الاحتياجات الدراسية لكل مرحلة تعليمية بما يراعى التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية).
- ب- تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة.
- ج- توفير بيئة شاملة داعمة لدمج الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعددة.
- د- تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.
- ه- توفير خدمة تعليمية متميزة موجهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجًا.

٣- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم:

- ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- أ- تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.
- ب- تحسين مستوى تعلم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتصبح منافسة دوليًا.
- ج- توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلمين.

من أجل تحقيق رؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م، يتطلب الأمر تحليل وتشخيص واقع التعليم الأساسي تحليلاً يفضي إلى تحديد مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية للتعليم حتى ٢٠٢٠، وتحديد الفجوة بين الواقع والمأمول للوصول إلى متطلبات تطوير التعليم الأساسي في المرحلة القادمة والموارد المالية المستدامة التي يمكن تعبئتها لتلبية هذه المتطلبات.

المحور الثاني: تشخيص واقع التعليم الأساسي في مصر من عام ٢٠١٥م حتى ٢٠٢٠م:

يهدف التعليم الأساسي إلى الإسهام في بناء الشخصية المميزة لأفراد المجتمع، ومن ثم يجب الاهتمام به وحل مشكلاته لتحقيق الأهداف المرجوه منه، وحتى يتسنى ذلك ينبغي القيام بمراجعة المنظومة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي باستمرار، واتخاذ الإجراءات التي تكفل الحد من تدنى المخرجات التعليمية. ومن المرتكزات الهامة التي يجب أن تُبنى على أساسها تطوير التعليم الأساسي، التشخيص العلمي الدقيق له؛ وذلك بهدف الكشف عن أوجه القوة والضعف، وكذا علاقات وتفاعلات مكوناته الداخلية ببعضها، وارتباطه بالسياق المجتمعي المحيط وتطوره التاريخي. (حجازي، ٢٠١٥، ٢٠٣) وهناك عدة زوايا لتحليل الوضع الراهن لمدارس التعليم الأساسي، ومن أكثر هذه الزوايا أهمية وارتباطاً بأهداف التعليم الأساسي المرجوه في ٢٠٣٠م هي الإتاحة، الجودة، الكفاءة الداخلية، الإنصاف والعدالة، التمويل.

أولاً: الإتاحة:

يقصد بالإتاحة مدى قدرة النظام على توفير فرص تعليمية متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق بالنظام التعليمي وإتمامه، واستهدفت المبادرات الدولية للتعليم استيعاب جميع الأطفال في السن الرسمي للتعليم.

وفي مدارس التعليم الأساسي في مصر تلزم المادة (١٨) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م الأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم الالتحاق بالمدرسة وعلى أولياء الأمور تنفيذ ذلك على مدى (٩) سنوات دراسية. معنى ذلك أن كل طفل في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ومدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي يجب أن يجد لنفسه مكاناً ليواصل تعليمه. (رئاسة الجمهورية، ١٩٨١، مادة ١٨)

ويمكن توضيح ما أسفرت عنه جهود الحكومة المصرية في مجال إتاحة التعليم من خلال ما يلي:

١- معدل الاستيعاب الصافي بالمرحلة الابتدائية:

يعتبر الاستيعاب الكامل لكل الأطفال في السن الرسمي للتعليم من القضايا التي تواجه النظام التعليمي، باعتبار أن التعليم حق كفله الدستور والتزمت قوانين التعليم بالعمل على تنفيذه، وقيس معدل الاستيعاب الصافي بدقة فرص القبول بالصف الأول الابتدائي لمن هم في السن الرسمي لدخول المدرسة من عدد السكان في نفس السن أي في عمر ست سنوات.

جدول (١)

تطور معدل الاستيعاب الصافي للصف الأول الابتدائي خلال

الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٩/٢٠٢٠

البيان	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	٢٠١٧ / ٢٠١٨	٢٠١٨ / ٢٠١٩	٢٠١٩ / ٢٠٢٠
نسبة الاستيعاب الصافي %	٨٧,٦	٩٢,٦	٨٤,٧	٨٧,٦	٨٩,٢

المصدر: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦ - ٢٠١٨، جدول تقرير لنسبة الاستيعاب الصافي والإجمالي جملة)، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، جدول تقرير لنسبة الاستيعاب الصافي والإجمالي جملة).

يتضح من الجدول تذبذب في معدل الاستيعاب الصافي، حيث ارتفع من ٨٧,٦% في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٩٢,٦% في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم انخفض ٨٤,٧% عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ثم عاود الزيادة مرة أخرى حتى وصل إلى ٨٩,٢% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. وبذلك مصر لم تستطيع تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال حتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وأن حوالي ١٠,٨% من أطفال في سن ٦ سنوات في أول أكتوبر خارج المدرسة، وطبيعي فإن هؤلاء التلاميذ غير المقبولين في المرحلة الابتدائية يصبحون أحد الروافد الرئيسة للأمية، كما تمثل هذه النسبة عقبة رئيسة في سبيل تحقيق مبدأ التعليم للجميع

الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات صارمة بشأن إلزامية التعليم، والعمل على إحداث تغييرات جذرية في بيئة التعليم الابتدائي من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس.

٢- أعداد المدارس والفصول والتلاميذ المقيدون بالتعليم الأساسي:

جدول (٢)

تطور أعداد المدارس والفصول والمقيدون في التعليم الأساسي الحكومي خلال الفترة

(٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠١٥/٢٠١٤)

تلاميذ		فصول		مدارس		البيان
الإعدادي	الابتدائي	الإعدادي	الابتدائي	الإعدادي	الابتدائي	
٤٣١٠٤٨٤	٩٦٣٢٠٥٦	٩٨٧٩٩	٢٠٤٥٨٥	٩٧٨٤	١٦٠٥٨	٢٠١٦/٢٠١٥
٤٣٩٢٠٩٧	١٠٠١٢٩٨٣	٩٨٩٨٢	٢٠٧٢٩٢	٩٩٥٥	١٦١٩٦	٢٠١٧/٢٠١٦
٤٤٦٧٢٠٤	١٠٤٥٦٢٨٠	٩٨٧٣٩	٢١٠٢٦١	١٠١٦٠	١٦٣٥٠	٢٠١٨/٢٠١٧
٤٦٣٦٩٠٣	١١٠٠٢٢١٠	٩٨٨٨٠	٢١٣٩٢٦	١٠٣٨٧	١٦٥١٤	٢٠١٩/٢٠١٨
٤٨٣٥٤١٨	١١٥٥٦١٢٠	٩٩٥٦٣	٢١٦٦١٦	١٠٦٣٧	١٦٧٣٧	٢٠٢٠/٢٠١٩

المصدر: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور مدارس، فصول، تلاميذ حسب المرحلة جملة حكومي).

من خلال بيانات جدول (٢)، يتضح مايلي:

- أن هناك نموًا مستمرًا في أعداد التلاميذ المقيدون في المرحلة الابتدائية فقد بلغ عددهم (٩٦٣٢٠٥٦) تلميذًا عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ووصلوا إلى (١١٥٥٦١٢٠) تلميذًا عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. حيث زاد عدد التلاميذ بمقدار (١٩٢٤٠٦٤) تلميذ، بمعدل نمو حوالي (٣,٧%) خلال خمس السنوات الماضية. وزاد أعداد التلاميذ المقيدون في المرحلة الإعدادية من (٤٣١٠٤٨٤) تلميذًا عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى (٤٨٣٥٤١٨) عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ أي زيادة قدرها (٥٢٤٩٣٤) تلميذًا وبمعدل نمو (٢,٣%) خلال الخمس سنوات الماضية.

▪ زاد عدد المدارس في المرحلة الابتدائية من (١٦٠٥٨) مدرسة عام ٢٠١٦/٢٠١٥م إلى (١٦٧٣٧) مدرسة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م أي زيادة قدرها (٦٧٩) مدرسة بمعدل نمو (٠,٨%). زاد عدد المدارس في المرحلة الإعدادية من (٩٧٨٤) مدرسة عام ٢٠١٦/٢٠١٥م إلى (١٠٦٣٧) مدرسة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م أي زيادة قدرها (٨٥٣) مدرسة بمعدل نمو (١,٧%).

▪ زاد عدد الفصول في المرحلة الابتدائية من (٢٠٤٥٨٥) فصل عام ٢٠١٦/٢٠١٥م إلى (٢١٦٦١٦) فصل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م أي زيادة قدرها (١٢٠٣١) فصل بمعدل نمو (١,١%). زاد عدد الفصول في المرحلة الإعدادية من (٩٨٧٩٩) فصل عام ٢٠١٦/٢٠١٥م إلى (٩٩٥٦٣) فصل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م أي زيادة قدرها (٧٦٤) فصل بمعدل نمو (٠,٢%).

وعلى الرغم من هذه الزيادة في عدد المدارس والفصول إلا إنها لم تتواكب مع الزيادة في عدد التلاميذ ، ففي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وصل متوسط كثافة الفصل (٥٣,٣) تلميذاً/فصل في المرحلة الابتدائية، ووصل (٤٨,٥٧) تلميذاً/فصل في المرحلة الإعدادية. وبذلك لم يتحقق المستهدف في رؤية مصر في التعليم الأساسي ٢٠٣٠م، وهو أن متوسط عدد التلاميذ في الفصل (٣٨) تلميذاً/فصل في عام ٢٠٢٠. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ٢٠١٦ ، ١٤١-١٤٢)

بالإضافة إلى تردي حالة بعض المدارس والمتمثلة في وجود عدد من المباني المدرسية غير الصالحة وتحتاج إلى إصلاحات بجانب مدارس أخرى آيلة للسقوط، والفصول الدراسية غير مجهزة بما يفي بالاحتياجات التعليمية للطلاب، وبعض المرافق الصحية غير صالحة، وضعف الإمكانيات وقلة الوسائل التعليمية. (مجاهد، ٢٠١٩، ١٢٣) مما يؤكد على ضرورة أن تسعى مصر جادة إلى إصلاحات المدارس غير الصالحة، إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة الحالية والمستقبلية في عدد التلاميذ، وتقليل كثافة الفصول، وكل هذا يتطلب زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم قبل الجامعي.

جدول (٣)

تطور أعداد المدارس والفصول والمقيدين في التعليم الأساسي الخاص خلال الفترة
(٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠١٦/٢٠١٥)

تلاميذ		فصول		مدارس		البيان
الإعدادي	الابتدائي	الإعدادي	الابتدائي	الإعدادي	الابتدائي	
٣٢٠١٥٢	١٠٠٦٨٠٤	١٠٣٩٠	٢٩٨٥٦	١٦٨٢	٢٠٢٧	٢٠١٦/٢٠١٥
٣٣٣٦٣٥	١٠٦١٨٥٢	١٠٩٣٧	٣١٧٣٧	١٧١٢	٢٠٦٧	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٥٢٢٧٩	١١٢٢١٣٢	١١٤٦٦	٣٣٤٥٦	١٨٠٠	٢١٦٥	٢٠١٨/٢٠١٧
٣٧٥٤٠١	١١٩٧٨٨٩	١٢١٥٩	٣٥١٩٨	١٨٨٨	٢٢٤٨	٢٠١٩/٢٠١٨
٤٠٣٤٩٠	١٢٦٤١٧٤	١٢٨١١	٣٦٧٢٣	١٩٧٤	٢٣٢٢	٢٠٢٠/٢٠١٩

المصدر: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور مدارس، فصول، تلاميذ/ حسب المرحلة جملة خاص).

يتضح من الجدول السابق أن أعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم الأساسي الخاص في زيادة مستمرة؛ حيث بلغ عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي الخاص (١٢٦٤١٧٤) تلميذاً في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل (١٠٠٦٨٠٤) تلميذاً في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها (٢٥٧٣٧٠) تلميذاً بمعدل نمو (٤,٧ ٪)، وبلغ عدد التلاميذ في التعليم الإعدادي الخاص (٤٠٣٤٩٠) تلميذاً في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل (٣٢٠١٥٢) تلميذاً في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها (٨٣٣٣٨) تلميذاً بمعدل نمو (٤,٧ ٪).

كما يتضح تواضع مساهمة القطاع الخاص في إتاحة التعليم من الجدولين السابقين (٢)،(٣) حيث إنه في التعليم الابتدائي والإعدادي على التوالي: نسبة التلاميذ المقيدين بالمدارس الخاصة من جملة التلاميذ (٩,٩ ٪)، (٧,٧ ٪)، نسبة المدارس الخاصة من جملة المدارس (٢,١٢ ٪)، (٧,١٥ ٪)، نسبة الفصول في هذه المدارس من جملة الفصول (٤,١٤ ٪)، (٤,١١ ٪) ذلك في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

كما أن إتاحة الفرصة لرعاية الموهوبين والفائقين للالتحاق وإتمام تعليمهم بفاعلية، يشكل بعداً أساسياً لتطبيق مفهوم التكافؤ من منظور إتاحة التعليم العام الأساسي للجميع. وهذه الفرصة محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث نوعية الموهبة التي تتم رعايتها. فقد وصل عدد المدارس المخصصة للموهوبين رياضياً في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى (٦٥) مدرسة ووصل عدد المدارس المخصصة للمتفوقين أكاديمياً في العام ذاته إلى (٣) مدرسة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٢٩-٣٠)

وتم إنشاء تسعة مدارس للمتفوقين ما بين عام ٢٠١٤ ليرتفع عدد المدارس إلى (١١) مدرسة بالعام ٢٠١٧/٢٠١٨، وتم دخول الخدمة التعليمية العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ عدد (٣) مدارس ليصل إجمالي المحافظات المخدومة عدد (١٤) محافظة بالعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. تم إنشاء مدرسة للمتفوقين في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ لتصل إلى ١٥ مدرسة. (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٠، ٢)

ثانياً: الجودة:

يتم تقييم جودة نظام التعليم الأساسي من خلال تحليل أهم مدخلاته وعملياته من أجل تحسين المخرجات التعليمية كما يلي:

١- تأهيل المعلمين:

إن جودة المعلم لا تتوقف فقط على عملية إعداده، إنما تمتد إلى التدريب أثناء الخدمة، لكي لا تنقطع صلته عن كل جديد في مهنته بإنهاء الإعداد، لذلك من الضروري الاهتمام بتدريب المعلم أثناء الخدمة لرفع مستواه المهني. يضاف إلى ذلك أنه أصبح لا ينظر إلى التدريب أثناء الخدمة باعتباره أسلوباً لمعالجة أوجه القصور في الإعداد فحسب وإنما ينظر إليه على أنه جزء من التربية المستمرة للمعلم طوال ممارسته للمهنة ويتم من خلال تحديث معارف المعلم وصقل خبراته التعليمية ومهاراته المهنية بهدف تمهين التعليم وتحسين العملية التعليمية. (البيلاوي؛ وآخرون، ٢٠٠٦، ١١٩-١٢٠)

وقد جاءت المادة رقم (٢٢) في دستور ٢٠١٤م لتؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءتهم العلمية، ومهاراتهم

المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، وبما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.
(دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، مادة ٢٢)

ويعكس الواقع صورية تدريب المعلم وتنميته مهنيًا، شكلية الدورات التدريبية من حيث الهدف والمضمون، بالإضافة إلى عشوائية انعقادها في ظل غياب "أهداف واضحة"، كما أن ضعف التمويل وقصور الإمكانيات أحد السمات الرئيسة المميزة لتلك الدورات. وتدنى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلم؛ مما يدفعه إلى البحث عن مصدر للدخل آخر، مثل: الدروس الخصوصية، أو العمل في أماكن تجارية وغيرها؛ إذ يسهم ذلك في انصرافه عن الاهتمام بنموه الأكاديمي والتربوي. (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩، ٥٥)

جدول (٤)

تطور أعداد المدرسين ونسبة المدرسين التربويين لإجمالي هيئات التدريس في التعليم الأساسي خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)

البيان		/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠
الابتدائي حكومي	تربوي	٣٥١٤١٤	٣٥٣٨٤٢	٣٦٨٦٤٨	٣٦٦٧٢٩	٣٣١١٥١
	غير تربوي	٣٠١١٢	٢٨٤٣٠	٢٧٤٧٦	٢٦٢٧١	٥٧٠٨٩
	جملة	٣٨١٥٢٦	٣٨٢٢٧٢	٣٩٦١٢٤	٣٩٣٠٠٠	٣٨٨٢٤٠
	نسبة تربوي %	٩٢,١١	٩٢,٥٦	٩٣,٠٦	٩٣,٣١	٨٥,٣٠
الإعدادي حكومي	تربوي	١٩٩٩٥٦	٢٠٢٨٧٣	٢١٣٩٩١	٢١٠٨٩٨	١٨٦٥٦٨
	غير تربوي	٣٧٨١٨	٣٥١٨٩	٣٣١٣٥	٣١٠٩١	٤٩٦٣٤
	جملة	٢٣٧٧٧٤	٢٣٨٠٦٢	٢٤٧١٢٦	٢٤١٩٨٩	٢٣٦٢٠٢
	نسبة تربوي %	٨٤,٠٩	٨٥,٢٢	٨٦,٥٩	٨٧,١٥	٧٩,٠٠

المصدر: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور أعداد المدرسين في مراحل التعليم جملة حكومي).
يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة المعلمين التربويين وارتفاع نسبة المعلمين غير المؤهلين تربويًا في المرحلة الابتدائية خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٩/٢٠٢٠،

ففي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت نسبة المعلم التربوي (٩٢,١١ %) مقابل (٧,٨٩ %) للمعلم غير التربوي، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ كانت نسبة المعلم التربوي (٨٥,٣٠ %) مقابل (١٤,٧٠ %) للمعلم غير التربوي وذلك من إجمالي هيئات التدريس في المرحلة الابتدائية. ويتضح من الجدول تذبذب نسبة المعلمين التربويين وغير المؤهلين تربوياً بين الزيادة والنقصان في المرحلة الإعدادية خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث ارتفعت نسبة المعلمين التربويين من ٨٤,٠٩ % في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٨٧,١٥ % في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم انخفضت ٧٩,٠٠ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وانخفضت نسبة المعلمين غير التربويين من ١٥,٩١ % في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ١٢,٨٥ % في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم ارتفعت إلى ٢١,٠٠ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ولارتفاع نسبة المعلمين غير التربويين أثر على مستويات الأداء في مدارس التعليم الأساسي مما يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى جودة العملية التعليمية، مما يتطلب الأمر الاهتمام ببرامج تدريب المعلم وتأهيله.

أما عن التطور الكمي لمعلمي التعليم الأساسي خلال الفترة (٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠١٩) يتضح من الجدول السابق تذبذب أعداد المعلمين جملة بين الزيادة والنقصان في المرحلتين الابتدائية والإعدادية خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠١٩، ففي المرحلة الابتدائية ارتفع عدد المعلمين من (٣٨١٥٢٦) معلماً في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (٣٩٣٠٠٠) معلماً في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم انخفضت إلى (٣٨٨٢٤٠) معلماً عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وفي المرحلة الإعدادية انخفض عددهم من (٢٣٧٧٧٤) معلماً عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (٢٣٦٢٠٢) معلماً في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٢- عدد التلاميذ لكل معلم بالمدارس الحكومية:

يعتبر مؤشر نصيب المعلم من التلاميذ من أهم المؤشرات التي تبين جودة العملية التعليمية، ويوضح الجدول التالي متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الأساسي خلال فترة دراسية معينة لمعرفة مدى الكفاية العددية للمعلمين بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية.

جدول (٥)

تطور متوسط عدد التلاميذ لكل معلم بالتعليم الأساسي خلال الفترة

(٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠١٦/٢٠١٥)

البيان	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠
الابتدائي	٢٥,٢٥	٢٦,١٩	٢٦,٤٠	٢٧,٦١	٢٩,٥١
الإعدادي	١٨,١٣	١٨,٤٥	١٨,٠٨	١٨,٩٤	٢٠,٣٣

المصدر: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦-٢٠١٨، جدول نصيب المدرس من التلاميذ جميع مراحل التعليم جملة حكومي)، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩-٢٠٢٠، جدول نصيب المدرس من التلاميذ جميع مراحل التعليم جملة حكومي).

يتضح من الجدول ارتفاع عدد التلاميذ لكل معلم بالمرحلتين ليصل إلى (٢٩,٥١) تلميذاً/ معلم في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ (٢٥,٢٥) تلميذاً/ معلم عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في المرحلة الابتدائية، ووصل إلى (٢٠,٣٣) تلميذاً/ معلم عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ (١٨,١٣) تلميذاً/ معلم عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في المرحلة الإعدادية.

في حين عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا يصل إلى ١٤ تلميذاً / معلم ، في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ١٨ تلميذاً / معلم، كما أن عدد التلاميذ لكل معلم في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة يتجاوز ١١ تلميذاً مما هو عليه في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة وذلك في عام ٢٠١٧م. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨، ١١-١٢)

مما يدل على انخفاض مقدار الاهتمام الذي يحظى به التلميذ من المعلم نظرًا لزيادة أعداد التلاميذ لكل معلم مما يؤدي إلى انخفاض جودة العملية التعليمية. ومما يتطلب ذلك زيادة أعداد المعلمين بما يقابلها من زيادة في أعداد التلاميذ بالمرحلتين، مع ضرورة تنميتهم مهنيًا وتدريبهم.

٣- كثافة الفصول:

تؤثر الكثافة الطلابية المرتفعة في مستوى الأداء الدراسي في الفصل، حيث يحصل التلميذ على نصيب أقل من الاهتمام والرعاية التي ينبغي أن يوفرها المعلم، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة العملية التعليمية.

جدول (٦)

تطور متوسط كثافة الفصل بالتعليم الأساسي خلال الفترة

(٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٩/٢٠٢٠)

البيان	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠
الابتدائي	٤٧,٠٨	٤٨,٣٠	٤٩,٧٣	٥١,٤٣	٥٣,٣٥
الإعدادي	٤٣,٦٣	٤٤,٣٧	٤٥,٢٤	٤٦,٨٩	٤٨,٥٧

المصدر: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦-٢٠١٨، جدول متوسط كثافة الفصل لجميع مراحل التعليم/ جملة حكومي)، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩-٢٠٢٠، جدول متوسط كثافة الفصل لجميع مراحل التعليم/ جملة حكومي).

يتضح من الجدول ارتفاعاً مستمراً في كثافة الفصل بالمرحلتين لتصل إلى (٥٣,٣٥) تلميذاً/ فصل في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ (٤٧,٠٨) تلميذاً/ فصل عام ٢٠١٥/٢٠١٦ في المرحلة الابتدائية، ووصلت إلى (٤٨,٥٧) تلميذاً/ فصل عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بـ (٤٣,٦٣) تلميذاً/ فصل عام ٢٠١٥/٢٠١٦ في المرحلة الإعدادية. لعل هذا يشير إلى ضعف كفاءة المدرسة وقدرتها على توفير مناخ تعليمي مميز يساعد التلاميذ على التحصيل الدراسي.

جدول (٧)

كثافة الفصل بالتعليم الأساسي بمختلف المديریات لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩

البيان	القاهرة	الاسكندرية	البحيرة	الغربية	الفيوم	المنوفية	القليوبية	قنا	دمياط	
ابتدائي	٥٦,٩	٦١,٣	٥٣,٩	٥٥,٢	٥٢,٨	٥٣,٤	٥٨,٧	٤٧,١	٤٧,٥	
إعدادي	٥٠,٠	٥٢,٩	٤٩,٤	٥٠,١	٥٠,٦	٥١,١	٥١,٣	٤٤,٨	٤٥,٦	
البيان	الشرقية	بورسعيد	اسيوط	السويس	الجيزة	سوهاج	الدقهلية	المنيا	الاسماعلية	
ابتدائي	٥٢,٩	٤٢,٥	٥٤,٢	٤٨,٣	٦٨,٤	٥٠,١	٥٣,٦	٥١,١	٤٨,٢	
إعدادي	٤٦,٥	٣٦,٧	٤٩,٢	٤١,٠	٦٠,٣	٤٦,٣	٤٧,٢	٤٨,٤	٤٤,٠	
البيان	الأقصر	أسوان	كفر الشيخ	بني سويف	مرسي مطروح	الوادي الجديد	البحر الأحمر	شمال سيناء	جنوب سيناء	الإجمالي
ابتدائي	٤٤,٨	٣٩,٩	٥٠,٩	٥٢,١	٤١,٢	٣٠,٥	٤٤,٢	٣٢,٣	٢٥,٥	٥٣,٣
إعدادي	٤٤,٥	٣٧,٥	٤٥,١	٤٨,٩	٤١,٢	٢٦,٧	٤١,٥	٣٥,١	٢٧,٨	٤٨,٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور مدارس، فصول، تلاميذ حسب المرحلة جملة حكومي).

يتضح من الجدول وجود تفاوت كبير في كثافة الفصل في التعليم الأساسي بين المديریات حيث ترتفع الكثافة الطلابية ارتفاعاً كبيراً في التعليم الابتدائي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ في عدد (١٥) من المديریات، وهي: الجيزة ٦٨,٤، الاسكندرية ٦١,٣، القليوبية ٥٨,٧، القاهرة ٥٦,٩، الغربية ٥٥,٢، أسيوط ٥٤,٢، البحيرة ٥٣,٩، الدقهلية ٥٣,٦، المنوفية ٥٣,٤، الشرقية ٥٢,٩، الفيوم ٥٢,٨، بني سويف ٥٢,١، المنيا ٥١,١، كفر الشيخ ٥٠,٩، سوهاج ٥٠,١ وتتنخفض في عدد (٣) من المديریات وهي: جنوب سيناء ٢٥,٥، الوادي الجديد ٣٠,٥، شمال سيناء ٣٢,٣ تلميذاً/فصل.

كما ترتفع الكثافة الطلابية في التعليم الإعدادي ارتفاعاً كبيراً في حوالي عدد (٧) مديريات، وهي: الجيزة ٦٠,٣، الاسكندرية ٥٢,٩، القليوبية ٥١,٣، المنوفية ٥١,١، الفيوم ٥٠,٦، الغربية ٥٠,١، القاهرة ٥٠ تلميذاً/فصل. وتتنخفض في عدد (٤) من المديریات، وهي: الوادي الجديد ٢٦,٧، جنوب سيناء ٢٧,٨، شمال سيناء ٣٥,١، أسوان

٣٧,٥ تلميذاً/ فصل، وترتفع الكثافة الطلابية في المحافظات الحضرية لارتفاع الكثافة السكانية وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، بينما تنخفض في المحافظات النائية والحدودية التي تعاني من انخفاض الكثافة السكانية وقلة الطلب الاجتماعي على التعليم في بعض مناطقها.

٤- المناهج الدراسية وأساليب التعليم والتعلم:

على الرغم من أن المناهج الدراسية في مصر تشكل بؤرة الاهتمام التربوي على المستويين المؤسسي والأكاديمي، إلا أنها مازالت تعاني عديداً من المشكلات منها: جمود بعض المناهج من مسaire الاتجاهات الحديثة، حيث لا تتيح للطالب فرصاً كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد؛ إضافة إلى أن طرائق التدريس ما زالت تستند في معظم الأحيان على مفهوم تقليدي للتدريس، يظهر فيه المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة التعليمية، وهي أساليب تركز الحفظ والتلقين، وتكرس قيم الطاعة والسلبية. وهذه التحديات يمكن إرجاعها إلى غياب الرؤية الشاملة في تجديد المناهج، والارتكاز في عملية التحديث إلى مفهوم الاجتزاء الذي يقوم على خلط أجزاء من مناهج دولية غير متجانسة، وكذلك انفصام المنهج وطرائق التعليم والتعلم عن الواقع الحالي للبيئة المدرسية، وبرامج تأهيل الكوادر التربوية المختلفة مع ضعف مشاركة المعلمين في المناقشات الخاصة بالمناهج والمهارات المطلوب تعلمها وضعف مساهمتهم في بناء المواد التعليمية المساعدة حتى داخل حجرات الدراسة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٣٩-٤٠)

٥- نظم التقويم والامتحانات:

الامتحانات لاتعطي الفرصة للتلاميذ ليشاركوا في تقويم أنفسهم فعملية التقويم مازالت تخضع لأولوية الحصول على الدرجات المرتفعة، وليس على تنمية المهارات والقدرات، الأمر الذي فاق من ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية والتي تعمل على: عدم قدرة التلاميذ على الاعتماد على أنفسهم، فقدان المدرسة دورها التربوي وتحويلها إلى تكنات مؤقتة لتلاميذها لا ينتفعون بوقتهم بها، ويتحول المعلم من صاحب مهنة إلى تاجر مع انتشار الدروس الخصوصية، فقد المجتمع ثقته في المدرسة والمعلم كقدوة. (أبو المجد، ٢٠١٤، ١٦٥)

٦- البنية التكنولوجية والمعلوماتية للمدارس:

تدعم التكنولوجيا توفير التعليم الأساسي بأسلوب فعال من حيث التكلفة وتسهم في زيادة الانتفاع بالتعليم وتحسين جودته كما تساعد في إعداد المعلمين وفي تطويرهم المهني. ومن شأن التكنولوجيا أن تؤدي دوراً رئيساً في تنمية المهارات الضرورية في القرن الحادي والعشرين وفي زيادة الانتفاع بفرص التعلم مدى الحياة، إذ تواصل الموارد التعليمية المفتوحة والمساقات الإلكترونية المجانية التي تعرضها مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إحداث تغيير جذري في عملية التعليم. ولا بد من بناء قدرات طائفة واسعة من الدارسين في جميع المستويات والسياقات لتمكينهم من الاستفادة من الإمكانيات التي تكتنزها التكنولوجيا. ويتعين على رسمي السياسات أن ينظروا في كيفية استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميدان التعليم على نحو أفضل. ومن التحديات الكبرى في هذا الصدد وجود البنية التحتية والتمويل المستدام وتأمين الجودة وتوافر الوسائل الضرورية لوضع سياسات متعددة المستويات تعني بالسلامة وبالأخلاقيات في الفضاء الإلكتروني ولتنفيذها. (اليونسكو، ٢٠١٥، ١٥)

وتمشياً مع هذا النهج اهتمت وزارة التربية والتعليم والقطاعات المعنية بتحديث المدارس وتطويرها تكنولوجياً، حيث أعد مركز التطوير التكنولوجي خطة خمسية لتزويد المدارس بالحاسبات الآلية وشبكات التعليم عن بعد في جميع المراحل التعليمية على مستوى الجمهورية وتشمل هذه الشبكات التعليمية على شبكة الإنترنت والقنوات التعليمية. (أبو المجد، ٢٠١٤، ١٤٤)

وحدث التطور التكنولوجي لعدد ١٦٦٥٧ فصلاً، وعدد ٣٠٠٠ معمل للحاسب الآلي بالمرحلة الإعدادية، وتوفير ١١٩٩ معملاً للحاسب الآلي بالمدارس الابتدائية بمعدل ١:١ مع توفير خدمة الإنترنت بها حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨، ٢٩٩)

ومن إنجازات وزارة التربية والتعليم في مجال تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية في الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠٢٠ بالنسبة للتعليم العام الأساسي، تجهيز عدد (٩٢٤٩) معملاً في عدد (٩٢٤٩) مدرسة، تجهيز عدد (٢٧٤٣٩) فصلاً

مطوراً في عدد (٣٢٦٠) مدرسة، استكمال تجهيز عدد (١٥) مدرسة من مدارس المتفوقين بالأجهزة التكنولوجية اللازمة. (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٠، ٥) وعلى الرغم من تزويد كثير من المدارس بأجهزة الحاسب الآلي، إلا أن تلك الأجهزة لا تستخدم بشكل فعال نظراً لعدم وجود الموظفين المدربين على استخدامها، وقلة عدد الإخصائيين في المجال التكنولوجي، قلة صلاحية بعض الأبنية المدرسية لاستخدام مثل هذه المستحدثات التكنولوجية، عدم إدراج برامجها ضمن الخطة التكنولوجية، تخوف بعض المسؤولين عن هذه الأجهزة من تعرضها للتلف ومن ثم الحذر الزائد عن استخدامها. (أبو المجد، ٢٠١٤، ١٤٥) مما يتطلب موارد مالية كبيرة لتحديث المدارس تكنولوجياً.

٧- موقف المؤسسات التعليمية من الاعتماد:

إن إجمالي عدد مدارس التعليم العام التي حصلت على الاعتماد والجودة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ هو (٤٤٦٩) مدرسة فقط. وحصلت عدد (١٣١١) مدرسة على الاعتماد والجودة في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وعدد (١٣٠٨) مدرسة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وعدد (٨٠٥) في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وعدد (٨٨٨) مدرسة من عام ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠. أي أن إجمالي المدارس المعتمدة من ٢٠١٥ حتى مايو ٢٠٢٠ هي (٤٣١٢) مدرسة. (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٠، ٦) ووفقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم بلغ عدد مدارس التعليم قبل الابتدائي (٩٩٤٤) مدرسة والتعليم الابتدائي (١٦٧٣٧) مدرسة والتعليم الإعدادي (١٠٦٣٧) مدرسة والتعليم الثانوي العام (٢٤١٢) مدرسة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. أي أن إجمالي مدارس التعليم العام وصلت إلى (٣٩٧٣٠) مدرسة. (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠). ومن ثم فإن نسبة عدد المدارس التي تم اعتمادها منذ ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ تصل إلى حوالي ١٠,٩ ٪ من إجمالي عدد مدارس التعليم العام الحكومي في مصر.

وعلى الرغم من أن هذه النسبة محدودة حيث إنه كان من المستهدف في ٢٠٢٠ - وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ بشأن التعليم العام الأساسي- تكون نسبة المؤسسات التي

حصلت على الاعتماد من الهيئة (٢٠%) من المؤسسات التعليمية قبل الجامعي،(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ٢٠١٦ ، ١٤١-١٤٢) إلا أنها تمثل خطوة جيدة على الطريق نحو جودة المؤسسات التعليمية.

ثالثاً: الكفاءة الداخلية:

يتم تقييم الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الأساسي من خلال تحليل ديناميكيات تدفقات التلاميذ من حيث معدلات التسرب والرسوب والترفيغ.

يعتبر التسرب من المشكلات التي تهدد كفاءة النظام التعليمي، وهو انقطاع التلميذ عن التعليم في مرحلته الأساسية انقطاعاً تاماً لسبب أو لآخر، دون سبب الوفاة. يعد التسرب مصدراً رئيساً من مصادر الأمية، بل ويحتل المرتبة الأولى في أسباب انتشار الأمية في مصر، ويظهر بصورة أكثر وضوحاً في القرى والأحياء الشعبية من المدن. (حجازي، ٢٠١٥، ٢٤٥)

جدول (٨)

تطور أعداد ونسب المتسربين من التعليم الأساسي خلال الفترة
(٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

المرحلة الإعدادية			المرحلة الابتدائية			بين عامي
نسبة التسرب %	المتسرب	المستجد	نسبة التسرب %	المتسرب	المستجد	
٤,١٠	١٧٣.٨٥	٤٢٢٥٨٦٢	٠,٤٦	٤٦١٣٥	٩٩٩٦١٨١	-٢٠١٥/٢٠١٤ ٢٠١٦/٢٠١٥
٣,٣٨	١٤٤٧٥٨	٤٢٧٩٦٣٣	٠,٣٨	٢٩٢١٣	١.٣٢٩٤٩٧	-٢٠١٦/٢٠١٥ ٢٠١٧/٢٠١٦
٣,١٠	١٣٦٧١٥	٤٤١٢٠٨١	٠,٤٠	٤٣١٨٧	١.٨١١٩١٥٧	-٢٠١٧/٢٠١٦ ٢٠١٨/٢٠١٧
٢,٦٧	١٢١.٩١	٤٥٢٨٦٧١	٠,٢٥	٢٧٨٩٣	١١٣٣٦٨٤٠	-٢٠١٨/٢٠١٧ ٢٠١٩/٢٠١٨

المصدر: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧-٢٠١٨، جدول أعداد ونسب المتسربين للمرحلة الابتدائية/ للمرحلة الإعدادية)، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩-٢٠٢٠، جدول أعداد ونسب المتسربين للمرحلة الابتدائية/ للمرحلة الإعدادية).

يتضح من الجدول تذبذب في معدل التسرب في المرحلة الابتدائية حيث إنه انخفض ليصل إلى (٣٨،٠٪) عام ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ (٤٦،٠٪) عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى (٤٠،٠٪) عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ثم انخفض إلى (٢٥،٠٪) عام ٢٠١٩/٢٠١٨. كما يتضح انخفاض في معدل التسرب في المرحلة الإعدادية ليصل إلى (٦٧،٢٪) عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ (٤٠،١٪) عام ٢٠١٦/٢٠١٥. وهذا يدل على مدى التحسن في قدرة المدارس على الاحتفاظ بالتلاميذ في التعليم الأساسي، ووعي معظم أولياء الأمور بأهمية التعليم.

إن انخفاض معدلات التسرب لا يقلل فقط من الهدر في الموارد، ولكنه أيضاً يشكل تجفيف لمنابع الأمية؛ فقد وصلت نسبة الأمية في مصر ٢٥،٨٪ من الشريحة العمرية (عشر سنوات فأكثر) في عام ٢٠١٧، وصلت نسبة الأمية بين الذكور ٢١،٢٪ وبين الإناث ٣٠،٨٪ في العام ذاته، مقارنة بنسبة أمية ٢٩،٦٪ من نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠٠٦، وصلت نسبة الأمية بين الذكور ٢٢،٣٪ وبين الإناث ٣٧،٣٪ في العام ذاته. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ج)، ٢٠١٩، جدول ٨-٢١)

جدول (٩)

تطور معدل الانتقال من التعليم الأساسي خلال الفترة
(٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩
معدل الانتقال من الابتدائية إلى الإعدادية %	٩٥,٢٦	٩٥,٩٦	٩٩	٩٩,٧٤	٩٩,٧٤
معدل الانتقال من الإعدادية إلى الثانوية %	٨١,١١	٨١,١٣	٨٣,٠٥	٨٤,١٥	٨٤,١٥

المصدر: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧-٢٠١٨، جدول معدل الانتقال من لمرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومرحلة التعليم الثانوي العام/ الفني)، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩-٢٠٢٠، جدول معدل الانتقال من مرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية ومرحلة التعليم الثانوي العام/ الفني).

يتضح أن معدل الانتقال من التعليم الأساسي أخذ اتجاهًا مرتفعًا على نحو منتظم. ليصل معدل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي ما بين عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى (٩٩,٧٤ %) مقارنة بـ (٩٥,٢٦ %) ما بين عامي ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠١٧/٢٠١٦، ومعدل الانتقال من التعليم الإعدادي إلى التعليم الثانوي العام والفني ما بين عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٠/٢٠١٩ هو (٨٤,١٥ %) مقارنة بـ (٨١,١١ %) ما بين عامي ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٧/٢٠١٦. مما يشير إلى تحسن كفاءة نظام التعليم الأساسي.

رابعًا: الإنصاف والعدالة:

العدالة ضمان عدم حرمان أي تلميذ من الإنخراط في العملية التعليمية بسبب النوع أو التوزيع الجغرافي أو القدرة المالية. ويتضح التفاوت في عدالة توزيع الخدمات التعليمية في عملية الالتحاق بالتعليم بين البنين والبنات، وتوزيع التلاميذ والمدارس في مناطق جغرافية مختلفة، وفي توزيع الموارد المالية للتعليم، ويمكن تحليل واقع العدالة من خلال ما يلي :

١- تكافؤ الفرص بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم:

جدول (١٠)

تطور نسبة قيد البنات بالتعليم الأساسي خلال الفترة

(٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠١٦/٢٠١٥)

البيان	/٢٠١٥	/٢٠١٦	/٢٠١٧	/٢٠١٨	/٢٠١٩
الابتدائي	٤٨,٤٩	٤٨,٥٣	٤٨,٥٥	٤٨,٦٦	٤٨,٧١
الإعدادي	٤٩,٣٧	٤٩,١٩	٤٩,٠٨	٤٨,٩١	٤٨,٧٩

المصدر: (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦ - ٢٠١٨، جدول تطور نسبة قيد البنات في مراحل التعليم جملة حكومي)، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩-٢٠٢٠، جدول تطور نسبة قيد البنات في مراحل التعليم جملة حكومي).

يتضح من الجدول السابق وجود ثبات نسبي لمعدلات الالتحاق لكل من البنين والبنات في المرحلة الابتدائية في الفترة من (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)، ففي عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغت نسبة قيد البنات (٤٨,٤٩ ٪)، وبناءً عليه قيد البنين (٥١,٥١ ٪)، وفي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ كانت نسبة قيد البنات (٤٨,٧١ ٪) مقابل (٥١,٢٩ ٪) للبنين وذلك من إجمالي المقيدين في المرحلة الابتدائية في نفس الأعوام.

كما يتضح من الجدول وجود انخفاض بسيط لمعدلات الالتحاق للبنات وزيادة للبنين في المرحلة الإعدادية، ففي عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغت نسبة قيد البنات (٤٩,٣٧ ٪) مقابل (٥٠,٦٣ ٪) للبنين، وفي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ كانت نسبة قيد البنات (٤٨,٧١ ٪) مقابل (٥١,٢٩ ٪) للبنين وذلك من إجمالي المقيدين في المرحلة الإعدادية في نفس الأعوام.

وتشير هذه النسب- أيضاً- إلى وجود اختلال بسيط في نسب تكافؤ الفرص بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والإعدادية لصالح البنين. ويمكن تفسير هذا الاختلال لأسباب ثقافية واجتماعية؛ إذ تفضل بعض الأسر من الأماكن البعيدة عدم اغتراب بناتهم من أجل التعليم.

٢- عدالة التوزيع الجغرافي للفرص التعليمية:

جدول (١١)

نصيب مديريات التربية والتعليم من عدد التلاميذ المقيدون بالتعليم الأساسي مقارنة بنصيبها

بعدد المدارس من لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

مديريات التربية والتعليم	عدد مدارس التعليم الأساسي		عدد فصول التعليم الأساسي		التلاميذ المقيدون بالتعليم الأساسي		متوسط كثافة الفصل		نصيب المديرية من إجمالي عدد مدارس التعليم الأساسي %		نصيب المديرية من إجمالي التلاميذ المقيدون في التعليم الأساسي %	
	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي
القاهرة	٨٤٨	٥٧٩	١٤٨٤٠	٧٤٢٠	٨٤٤١٦٤	٣٧٠٧٠٤	٥٦,٩	٥٠,٠	٥,١	٥,٤	٧,٣	٧,٧
الاسكندرية	٦٠٣	٣٤٧	٨٨٩٥	٤٤٩٠	٥٤٥٦٠٩	٢٣٧٤٩٤	٦١,٣	٥٢,٩	٣,٦	٣,٣	٤,٧	٤,٩
البحيرة	١٣١٤	٨٩٤	١٥٥٠٥	٦٩٤١	٨٣٥٧٣٤	٣٤٢٨٢٩	٥٣,٩	٤٩,٤	٧,٩	٨,٤	٧,٢	٧,١
الغربية	٧٨٥	٥٣٥	١٠٨٦٦	٥١٤٦	٥٩٩٨٦٣	٢٥٧٩٢٨	٥٥,٢	٥٠,١	٤,٧	٥,٠	٥,٢	٥,٣
كفر الشيخ	٧٢٨	٥٦٠	٨٥١٤	٣٩٤٣	٤٣٣٥٤١	١٧٧٩٧٢	٥٠,٩	٤٥,١	٤,٣	٥,٣	٣,٨	٣,٧
المنوفية	٨٣٩	٥٠٤	١٠٥٢٩	٤٧٢٣	٥٦٢٢٨١	٢٤١٣١٣	٥٣,٤	٥١,١	٥,٠	٤,٧	٤,٩	٥,٠
القليوبية	٦٧٧	٤٣٦	١١٨٤٨	٥٨٧٢	٦٩٥٨٨٤	٣٠٠٩٦٩	٥٨,٧	٥١,٣	٤,٠	٤,١	٦,٠	٦,٢
الدقهلية	١٢٩٧	٧٨٨	١٤٤٨٨	٧٠٥٦	٧٧٦٩٠٩	٣٣٢٩٤٣	٥٣,٦	٤٧,٢	٧,٧	٧,٤	٦,٧	٦,٩
دمياط	٣١٧	٢٠١	٤١٤٦	١٨٦٢	١٩٦٨٢٥	٨٤٨٥٧	٤٧,٥	٤٥,٦	١,٩	١,٩	١,٧	١,٨
الشرقية	١٥١٦	١٠٥٥	١٧١٠٤	٧٩٥٧	٩٠٤٦٨٢	٣٦٩٩٧٠	٥٢,٩	٤٦,٥	٩,١	٩,٩	٧,٨	٧,٧
بورسعيد	١٤٠	٨٤	١٨٣٠	٩٠٢	٧٧٨٦٦	٣٣١١٩	٤٢,٥	٣٦,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧
الاسماعيلية	٣٣٩	٢٠٤	٣٧٨٧	١٦٤٠	١٨٢٦٣٠	٧٢١٥١	٤٨,٢	٤٤,٠	٢,٠	١,٩	١,٦	١,٥
السويس	١٢٤	٨٥	١٧٠٦	٨٥٥	٨٢٣٦٨	٣٥٠٤١	٤٨,٣	٤١,٠	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٧
الجيزة	٧٧٩	٤٧٦	١٥١٣٠	٦٨٠٠	١٠٣٥٤٣٠	٤١٠٢٢٨	٦٨,٤	٦٠,٣	٤,٦	٤,٥	٩,٠	٨,٥
الفيوم	٥٧٧	٣٣٧	٨٤٣٥	٣٥٦٣	٤٤٥٤٨٨	١٨٠٣٦٦	٥٢,٨	٥٠,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٩	٣,٧
بني سويف	٦٣٩	٣٨٨	٨٢١٠	٣٣٣٩	٤٢٧٨٦٦	١٦٣١٧٧	٥٢,١	٤٨,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٤
المنيا	١٠٦٥	٦٤٧	١٣٧٣٦	٦٤٣٦	٧٠١٥٨٣	٣١١٣٢٤	٥١,١	٤٨,٤	٦,٤	٦,١	٦,١	٦,٤
اسيوط	٨٤٦	٤٩٢	١٠٨٠٧	٥١١٩	٥٨٥٩٣٤	٢٥٢٠٤٣	٥٤,٢	٤٩,٢	٥,١	٤,٦	٥,١	٥,٢
سوهاج	٩٨٥	٥٥٣	١٢٣٥٨	٥٤٥٠	٦١٩٢٨٩	٢٥٢٥٤٩	٥٠,١	٤٦,٣	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٥,٢

مديريات التربية والتعليم	عدد مدارس التعليم الأساسي		عدد فصول التعليم الأساسي		التلاميذ المقيدون بالتعليم الأساسي		متوسط كثافة الفصل		نصيب المديرية من إجمالي التلاميذ المقيدون في التعليم الأساسي %		نصيب المديرية من إجمالي التلاميذ المقيدون في التعليم الأساسي %	
	إبتدائي	إعدادي	إبتدائي	إعدادي	إبتدائي	إعدادي	إبتدائي	إعدادي	إبتدائي	إعدادي	إبتدائي	إعدادي
قنا	٦٧٨	٤٢٢	٨٦٦٧	٣٨٢١	٤٠٨٠٤٨	١٧١١٩٦	٤٧,١	٤٤,٨	٤,١	٤,٠	٣,٥	٣,٥
الأقصر	٣٠٥	١٨٧	٣٢٥٩	١٣٦٢	١٤٦٠٢٠	٦٠٦٧٥	٤٤,٨	٤٤,٥	١,٨	١,٨	١,٣	١,٣
أسوان	٤٧٤	٢٩٤	٤٨٠٣	٢٠٧٥	١٩١٥٦٥	٧٧٨٠٤	٣٩,٩	٣٧,٥	٢,٨	٢,٨	١,٦	١,٧
مطروح	٢٤٠	١٣٥	٢٠٨٠	٦٧٥	٨٥٧١٢	٢٧٨٠٥	٤١,٢	٤١,٢	١,٤	١,٣	٠,٦	٠,٧
الوادي الجديد	١٤٩	١٢١	١١٦٩	٥٣٠	٣٥٦٨٩	١٤١٤٠	٣٠,٥	٢٦,٧	٠,٩	١,١	٠,٣	٠,٣
البحر الأحمر	٩٧	٧٤	١٢٣٠	٥١٤	٥٤٣٢٧	٢١٣٥٦	٤٤,٢	٤١,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٥
شمال سيناء	٢٥٦	١٥٣	١٨٦٩	٧٧٥	٦٠٣٢٠	٢٧١٩٧	٣٢,٣	٣٥,١	١,٥	١,٤	٠,٦	٠,٥
جنوب سيناء	١٢٣	٨٦	٨٠٥	٢٩٧	٢٠٤٩٣	٨٢٦٨	٢٥,٥	٢٧,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٢	٠,٢
الإجمالي	١٦٧٣ ٧	١٠٦٣٧	٢١٦٦١٦	٩٩٥٦٣	١١٥٥٦١٢٠	٤٨٣٥٤١٨	٥٣,٣	٤٨,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور (مدارس، فصول، تلاميذ) حسب المرحلة جملة حكومي).

من خلال بيانات الجدول السابق، يتضح مايلي:

- تستحوذ محافظات بعينها على نسب عالية من إجمالي المقيدون وفي المقابل تستحوذ أيضًا على النسب الأعلى من إجمالي عدد المدارس فيما عدا محافظات الإسكندرية والقليوبية والحيزة، فالمديريات التي تستحوذ نسب عالية من إجمالي المقيدون بالتعليم الابتدائي بالترتيب هي الحيزة، الشرقية، القاهرة، البحيرة، الدقهلية، المنيا، القليوبية، سوهاج، الغربية، أسيوط، المنوفية، الإسكندرية وبالنسب التالية على الترتيب (٩%)، (٨,٧%)، (٧,٣%)، (٧,٢%)، (٦,٧%)، (٦,١%)،

(٦٪)، (٥،٤٪)، (٥،٢٪)، (٥،١٪)، (٤،٩٪)، (٤،٧٪). كما تستحوذ هذه المديریات على نسب عالية من إجمالي المقیدین بالتعليم الإعدادی وهي على الترتیب الجیزة، الشریقة، القاهرة، البحیرة، الدقهلیة، المنیا، القلیوبیة، والنسب على الترتیب (٨،٥٪)، (٧،٧٪)، (٧،٧٪)، (٦،٩٪)، (٦،٤٪)، (٦،٢٪).

تستحوذ عدد من المديریات على نسب عالية من إجمالي عدد المدارس بالمرحلة الابتدائية مثل الشرقية، البحيرة، الدقهلية، المنيا، سوهاج، أسيوط، القاهرة، الغربية، وبالنسب التالية على الترتیب (٩،١٪)، (٧،٩٪)، (٧،٧٪)، (٦،٤٪)، (٥،٩٪)، (٥،١٪)، (٥،١٪)، (٤،٨٪). ويستحوذ عدد من المديریات على نسب عالية من عدد المدارس بالتعليم الإعدادی وهي على الترتیب الشرقية، البحيرة، الدقهلية، المنيا، القاهرة، كفر الشيخ، سوهاج وبالنسب على الترتیب (٩،٩٪)، (٨،٤٪)، (٧،٤٪)، (٦،١٪)، (٥،٤٪)، (٥،٣٪)، (٥،٢٪).

انخفاض نصیب مديرية الجیزة والقلیوبیة والقاهرة والإسکندریة من إجمالي عدد المدارس بالمرحلتین انخفاضًا كبيرًا عن نصیبها من إجمالي التلاميذ بالمرحلتین. فی مديرية الجیزة نصیبها من إجمالي عدد المدارس بالمرحلتین بالترتیب (٤،٦٪)، (٤،٥٪) مقابل (٩٪)، (٨،٥٪) نصیبها من إجمالي التلاميذ، والقلیوبیة التي وصل فیها النصیبان من المدارس بالترتیب إلى (٤٪)، (٤،١٪)، مقابل (٦٪)، (٦،٢٪) نصیبها من إجمالي التلاميذ، والقاهرة التي وصل فیها النصیبین من المدارس بالترتیب إلى (٥،١٪)، (٥،٤٪)، مقابل (٧،٣٪)، (٧،٧٪) نصیبها من إجمال التلاميذ، والإسکندریة التي وصل فیها النصیبین من عدد المدارس بالترتیب إلى (٣،٦٪)، (٣،٣٪) مقابل (٤،٧٪)، (٤،٩٪) نصیبها من إجمالي التلاميذ. مما أدى ذلك إلى التكدس الطلابي الكبير حيث بلغ متوسط كثافة الفصل في الجیزة بالمرحلتین على الترتیب (٦٨،٧)، (٦٠،٣) تلميذًا/فصل، وفي القلیوبیة متوسط كثافة الفصل بالمرحلتین على الترتیب (٥٨،٧)، (٥١،٣) تلميذًا/فصل، وفي القاهرة متوسط كثافة الفصل بالمرحلتین على الترتیب (٥٦،٩)، (٥٠) تلميذًا/فصل وفي

الإسكندرية بلغ متوسط كثافة الفصل بالمرحلتين على الترتيب (٦١،٣)، (٥٢،٩) تلميذاً/فصل.

■ ارتفاع نصيب عدد من المديريات من إجمالي عدد المدارس بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية ارتفاعاً بسيطاً عن نصيبها من إجمالي التلاميذ بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، ومن هذه المديريات: جنوب سيناء، شمال سيناء، الوادي الجديد، مرسى مطروح، أسوان، الأقصر، مما أدى إلى انخفاض متوسط كثافة الفصل في تلك المديريات عن المديريات الأخرى حيث يتراوح متوسط كثافة الفصل بالمرحلتين ما بين (٢٥،٥)، (٤٤،٨) تلميذاً/فصل.

■ تقارب نصيب عدد من المديريات من إجمالي عدد المدارس بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية مع نصيبها من إجمالي التلاميذ بالمرحلتين، وهذه المديريات هي: دمياط، بورسعيد، الاسماعلية، السويس، بنى سويف، المنيا، اسيوط، سوهاج، المنوفية وتراوح متوسط كثافة الفصل بالمرحلتين في تلك المديريات ما بين (٣٦،٧)، (٥٤،٢) تلميذاً/فصل.

وبالتالي يوجد تفاوت واضح -في عدد من المديريات- بين نصيب كل مديرية من عدد المدارس نسبة إلى عدد التلاميذ المقيدون بالتعليم الأساسي، مما يشير إلى انخفاض متوسط كثافة الفصل في عدد من المديريات ويمثل ذلك إهداراً في تكاليف إنشاء المدارس للفترة زمنية قادمة، أو التكدس الطلابي في عدد من المديريات مما يتطلب إنشاء مدارس جديدة في تلك المديريات تستطيع إستيعاب أعداد التلاميذ المتزايدة الحالية والمستقبلية.

٣- عدالة توزيع الميزانية بين المديريات:

جدول (١٢) نصيب مديريات التربية والتعليم من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي مقارنة بنصيبها من التلاميذ لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

مديريات التربية والتعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بالمليون جنيه	التلاميذ المقيدون بالتعليم قبل الجامعي	نصيب المديرية من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي %		نصيب المديرية من التلاميذ المقيدون بالتعليم قبل الجامعي %	
			النسبة	الرتبة	النسبة	الرتبة
القاهرة	٥٨٩١	١٥٨٨١٦٨	٧,٢	٣	٧,٥	٣
الاسكندرية	٣٦٠٠	٩٩٥٤٧٠	٤,٤	٩	٤,٧	١٢
البحيرة	٤٣٦٠	١٤٩٤٥١٧	٥,٤	٥	٧,١	٤
الغربية	٤٥٣٣	١١٠٤٣٩٠	٥,٦	٤	٥,٢	٩
كفر الشيخ	٣١٠٨	٨١٠٢٤٣	٣,٨	١١	٣,٨	١٣
المنوفية	٤٢٤٢	١٠٣٧٢٦٠	٥,٢	٦	٤,٩	١١
القليوبية	٤٤٤٥	١٢٨٠٩١٩	٥,٥	٥	٦,١	٧
الدقهلية	٦٤٢١	١٤٣٥٦٩٥	٧,٩	٢	٦,٨	٥
دمياط	١٩٠٧	٣٧٣١١٧	٢,٣	١٥	١,٨	١٥
الشرقية	٧٥٠٨	١٦٣٩٦٢١	٩,٢	١	٧,٨	٢
بورسعيد	١١٠١	١٥٥٣١٨	١,٤	١٩	٠,٧	٢٠
الاسماعيلية	١٤٣٤	٣٢٧٦٣٩	١,٨	١٦	١,٦	١٧
السويس	٧٣٢	١٦٣٧٤٣	٠,٩	٢١	٠,٨	١٩
الجيزة	٣٨٠٦	١٧٤٤٥٦٧	٤,٧	٧	٨,٣	١
الفيوم	٢٤١٧	٧٩٣٩٤٥	٣,٠	١٢	٣,٨	١٣
بنى سويف	٢٣٧٢	٧٤٩٠٦٠	٢,٩	١٣	٣,٦	١٤
المنيا	٤٥٨٠	١٣٠٣٦٧١	٥,٦	٤	٦,٢	٦
اسيوط	٣٦٥٠	١٠٦١٥٦٣	٤,٥	٨	٥,٠	١٠
سوهاج	٤٥١٧	١١٢٥٦٩٠	٥,٥	٥	٥,٣	٨
قنا	٣٤٠٤	٧٦٥٦٥٨	٤,٢	١٠	٣,٦	١٤
الأقصر	١٣٣٣	٢٨٠٠٣٦	١,٦	١٨	١,٣	١٨
أسوان	٢١٥٧	٣٥٤٨٢٢	٢,٦	١٤	١,٧	١٦
مطروح	٥٩٩	١٤٨٨٢٩	٠,٧	٢٢	٠,٧	٢٠
الوادي الجديد	٩٩١	٦٨٢٣٢	١,٢	٢٠	٠,٣	٢٢
البحر الأحمر	٥٩٤	١٠٠٤٨٦	٠,٧	٢٢	٠,٥	٢١
شمال سيناء	١٣٦٥	١١٣٥٨٤	١,٧	١٧	٠,٥	٢١
جنوب سيناء	٣٣٣	٣٧٢٥٣	٠,٤	٢٣	٠,٢	٢٣
الإجمالي	٨١٤٠٠	٢١٠٥٣٤٩٦	٣٨٦٦,٣	---	١٠٠,٠	---

المصدر: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور) مدارس، فصول، تلاميذ) حسب المرحلة جملة حكومي)، (وزارة المالية (أ)، ٢٠١٩، ٢٤٦-٢٤٩).

من خلال بيانات الجدول السابق، يتضح مايلي:

- انخفاض نصيب عدد (٩) مديريات من الإنفاق الحكومي عن نصيبها من التلاميذ. وهذه المديريات هي الجيزة، البحيرة، القليوبية، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، القاهرة، الإسكندرية، مما انعكس ذلك على انخفاض نصيب التلميذ من الإنفاق في تلك المديريات التسع عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية. ويوجد انخفاضاً كبيراً في محافظتي الجيزة والبحيرة بين نصيبها من الإنفاق مقارنة بنصيبها من التلاميذ، ففي الجيزة وصل نصيبها من الإنفاق ونصيبها من التلاميذ بالترتيب إلى (٧،٤٪)، (٣،٨٪) ووصل نصيب التلميذ من الإنفاق إلى (٦،٢١٨١) جنيهاً ويعد هذا انخفاضاً كبيراً عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية والذي وصل إلى (٣،٣٨٦٦) جنيهاً، وفي البحيرة وصل نصيبها من الإنفاق ونصيبها من التلاميذ بالترتيب إلى (٤،٥٪)، (١،٧٪) ووصل نصيب التلميذ من الإنفاق في تلك المديرية إلى (٣،٢٩١٧) جنيهاً ويعد هذا انخفاضاً عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية.
- ارتفاع نصيب عدد (٩) من المديريات من الإنفاق الحكومي عن نصيبها من التلاميذ، ومن هذه المديريات: الشرقية، شمال سيناء، الدقهلية، الوادي الجديد، أسوان، بورسعيد، قنا، دمياط، الغربية. مما أدى إلى ارتفاع نصيب التلميذ من الإنفاق في تلك المديريات التسع عن نصيب التلميذ من الإنفاق على مستوى الجمهورية.
- تقارب نصيب عدد (٨) مديريات من الإنفاق الحكومي عن نصيبها من التلاميذ. وهذه المديريات هي: جنوب سيناء، البحر الأحمر، الأقصر، السويس، الاسماعلية، مرسى مطروح، سوهاج، كفر الشيخ. مما انعكس ذلك على تقارب في بعض المديريات وارتفاع في البعض الآخر لنصيب التلميذ من الإنفاق عن نصيبه من الإنفاق على مستوى الجمهورية.

▪ ارتفاع نصيب التلميذ من الإنفاق ارتفاعاً كبيراً جداً عن نصيبه من الإنفاق على مستوى الجمهورية في عدد (٦) مديريات وهي: الوادي الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء، بورسعيد، أسوان، البحر الأحمر، دمياط وذلك على الترتيب: (١٤٥٢٤,٠)، (١٢٠١٧,٥)، (٨٩٣٨,٩)، (٧٠٨٨,٧)، (٦٠٧٩,١)، (٥٩١١,٣) جنيهاً، وقد يرجع هذا الارتفاع إلى أن تلك المديريات يرتفع فيها المكافآت والبدلات.

وبالتالي يوجد تفاوت واضح في عدد من المديريات- بين نصيب كل مديرية من المخصصات المالية نسبة إلى عدد التلاميذ المقدمين بالتعليم قبل الجامعي، وأيضاً تفاوت كبير بين عدد من المديريات في نصيب التلميذ من الإنفاق نسبة إلى نصيبه من الإنفاق على مستوى الجمهورية.

كما يوجد تحيز للتعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي في توزيع الميزانية، يعرض الجدول التالي تطور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي والإنفاق على التعليم الجامعي طبقاً للموازنة العامة للدولة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠).

جدول (١٣)

تطور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي والإنفاق على التعليم الجامعي طبقاً للموازنة العامة للدولة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)

الوحدة: بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٥ ٢٠١٦	٢٠١٦ ٢٠١٧	٢٠١٧ ٢٠١٨	٢٠١٨ ٢٠١٩	٢٠١٩ ٢٠٢٠
نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الإنفاق على التعليم %	٧١,٩	٦٩,٨	٦٩,٦	٦٥,٩	٦٤,٨
نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق على التعليم (%)	٢٨,١	٣٠,٢	٣٠,٤	٣٤,١	٣٤,٢

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أ)، ٢٠١٩، جدول ١١-٣٧)، (وزارة المالية (أ)، ٢٠١٩، ٢٤٦-٢٤٧).

يتضح من الجدول السابق، انخفاض في نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من الإنفاق على التعليم لتصل إلى (٦٤,٨%) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ (٧١,٩%) عام

٢٠١٦/٢٠١٥، وارتفاع في نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من الإنفاق على التعليم لتصل إلى (٣٤,٢٪) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ (٢٨,١٪) عام ٢٠١٦/٢٠١٥. مما يدل على التحيز للتعليم الجامعي.

كما يتضح أن هناك تحيزاً واضحاً في الإنفاق على التعليم في مصر لصالح التعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي حيث بلغ عدد الطلبة المقفدين في مرحلة التعليم قبل الجامعي (١٩٢٩٣٠٣٤) طالباً بنسبة (٨٩,٧) ٪ من جملة الطلبة التي عددها (٢١٤٩٥٥٢٠) عام ٢٠١٨/٢٠١٧ في حين بلغت نسبة الإنفاق على هذه المرحلة من جملة الإنفاق على التعليم نحو (٦٩,٦) ٪ فقط في العام ذاته، وعلى الجانب الآخر، بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من جملة الإنفاق على التعليم نحو (٣٠,٤) ٪ في حين لا يبلغ نصيبه من جملة الطلبة المقفدين -وعددهم (٢٢١٢٤٨٦) طالباً- سوى (١٠,٣) ٪ فقط . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩)

وفي ضوء ما سبق، ومن منطلق أن ميزانية التعليم يتم توزيعها على المراحل التعليمية بناءً على معيار أعداد المقفدين بالمرحلة فإن نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من الإنفاق على التعليم أقل بكثير من نسبة الطلبة المقفدين في تلك المرحلة، وهذا يتعارض مع تحقيق مبدأ العدالة في الإنفاق العام على التعليم.

وعلى كل حال تلك اشكالية كبيرة في الدول النامية هل تنفق على التعليم قبل الجامعي عامة والتعليم الأساسي خاصة الجزء الأكبر من الميزانية، أم تتجه للتعليم الجامعي عصب التقدم والتطور العلمي والبحثي. ويمكن معالجة تلك الاشكالية التي تتعلق بكيفية توزيع الميزانية المخصصة للتعليم على مراحل المختلفة باستخدام مدخل معدل العائد من التعليم.

وسيتم تحليل القضايا المتعلقة بواقع تمويل التعليم الأساسي بالتفصيل في المحور الرابع من البحث الحالي، بعنوان: (الاستدامة المالية للتعليم الأساسي وعلاقتها بتوفير متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م).

خامساً: أوجه القصور في التعليم الأساسي:

في ضوء التحليل السابق، يمكن تحديد أوجه القصور في التعليم الأساسي المصري، فيما يلي:

- ١- يوجد حوالي ١٠,٨٪ من الأطفال في سن ٦ سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- ٢- عدم التناسب بين الزيادة في عدد المدارس والفصول وعدد التلاميذ، وارتفاع متوسط كثافة الفصل.
- ٣- ضآلة مساهمة التعليم الخاص في إتاحة الخدمة التعليمية.
- ٤- محدودية إتاحة الفرصة للموهوبين والمتفوقين للالتحاق بالتعليم وإتمامه من حيث التوزيع الجغرافي على مختلف المديریات.
- ٥- ضعف قدرة المدرسة على توفير مناخ تعليمي يساعد التلاميذ على التحصيل الدراسي نتيجة لارتفاع كثافة الفصل وزيادة نصيب المعلم من التلاميذ.
- ٦- النقص في أعداد المعلمين في المدارس وعدم وضوح معايير توزيعهم على المحافظات المختلفة.
- ٧- عدم التناسب بين الزيادة في عدد المعلمين وعدد التلاميذ، وارتفاع نصيب المعلم من التلاميذ.
- ٨- جمود بعض المناهج الدراسية وتضخمها والاهتمام بكمية المعلومات وتركز على الحفظ والتلقين دون أعمال مهارات التفكير العليا، وصعوبة بعض المقررات على التلاميذ، وبعدها عن المقاييس والمعايير الدولية.
- ٩- غياب الرؤية الشاملة في تجديد المناهج وانفصام المنهج عن البيئة المدرسية المحيطة وضعف مشاركة المعلمين في بناء المواد التعليمية.
- ١٠- اتباع طرائق التدريس التقليدية في معظم الأحيان التي تركز الحفظ والتلقين، وقيم الطاعة والسلبية.
- ١١- تعاني التنمية المهنية للمعلمين من غلبة الشكلية على الدورات التدريبية حيث يعتمد عليها في معظم الأحيان في الترفي الوظيفي.

- ١٢- القصور في تدريب وتأهيل المعلمين والارتقاء بالمستوى الأكاديمي والتربوي الخاص بهم.
- ١٣- ضعف البنية التحتية الداعمة للتعلم من معامل، مكتبات، اتصال بالإنترنت، مرافق لممارسة الأنشطة، وحدائق، وتجهيزات لازمة.
- ١٤- غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم نظراً للأمية الرقمية لمعظم المعلمين، قلة عدد المتخصصين في المجال التكنولوجي، قلة صلاحية بعض الأبنية المدرسية لاستخدام المستحدثات التكنولوجية، عدم إدراج برامجها ضمن الخطة الدراسية.
- ١٥- نقص الموارد المالية والمادية والبشرية المدربة والمؤهلة لتطبيق معايير الجودة، ضعف الجدوى الاقتصادية من الحصول على الاعتماد لا يشجع المدارس على التقدم للاعتماد.
- ١٦- ضعف الكفاءة الأكاديمية والتربوية لبعض المعلمين مما ينتج عنه ظاهرة الدروس الخصوصية.
- ١٧- ارتفاع نسبة الأمية للشريحة العمرية عشر سنوات فأكثر.
- ١٨- التسرب من المدرسة الذي يندر بانتشار ظاهرة الأمية وارتفاع معدلاتها.
- ١٩- عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي.
- ٢٠- التحيز لبعض المديریات على الأخرى في توزيع شبكة المدارس مقارنة بإجمالي عدد التلاميذ المقيدین بالتعليم الأساسي بما ينتفی مع عدالة التوزيع الجغرافي للفرص التعليمية.
- ٢١- التحيز لبعض المديریات على الأخرى عند توزيع المخصصات المالية مقارنة بعدد التلاميذ المقيدین بالتعليم قبل الجامعي بما ينتفی مع عدالة توزيع الميزانية .
- ٢٢- التحيز للتعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي في توزيع الموازنة العامة للدولة بما ينتفی مع العدالة في الإنفاق العام على التعليم.

المحور الثالث: متطلبات تطوير التعليم الأساسي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م:

في ضوء ما تم الإشارة إليه سابقاً، يمكن تحديد أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطوير التعليم الأساسي تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠م، فيما يلي:
أولاً: متطلبات زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس:

تؤكد رؤية مصر في التعليم الأساسي على ضرورة إتاحة الفرص التعليمية لكل تلميذ لما للتعليم من أثر على التنمية البشرية والمجتمعية. وسيتم التنبؤ بالطاقة الاستيعابية للمدارس حتى عام ٢٠٣٠ باستخدام أسلوب التنبؤ الإسقاطي، وفي ضوء الاعتماد على بيانات جدول (٢) من البحث الحالي كما يلي:

١- مرحلة التعليم الابتدائي:

تهدف هذه المرحلة إلى توفير تعليم ابتدائي يتسم بالجودة العالية، الكفاءة، الفعالية، الإنصاف والعدالة لتعليم جميع الأطفال الملزمين.

أ- أعداد التلاميذ

مع افتراض ثبات معدل نمو التلاميذ في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهو ٣,٧٪ لمدة الخمس سنوات القادمة، يتوقع ارتفاع أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي الحكومي من (١١٥٥٦١٢٠) تلميذاً عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى (١٣٨٥٨١٦٨) تلميذاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى (١٦٦١٨٧٩٨) تلميذاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ أي بزيادة قدرها (٥٠٦٢٦٧٨) تلميذاً تقريباً.

ب- أعداد المدارس والفصول

مع افتراض ثبات معدل نمو المدارس (٠,٨٪) ومعدل نمو الفصول (١,١٪) ومتوسط كثافة الفصل (٥٣,٣ تلميذ/فصل) في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، لمدة الخمس سنوات القادمة، يتوقع ارتفاع أعداد المدارس الحكومية من ١٦٧٣٧ مدرسة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ١٧٤١٧ مدرسة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى ١٨١٢٥ مدرسة عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ أي بزيادة قدرها ١٣٨٨ مدرسة. وزيادة عدد الفصول من ٢١٦٦١٦ فصلاً عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٢٨٧٩٥ فصلاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى ٢٤١٦٥٩ فصلاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ أي بزيادة قدرها ٢٥٠٤٣ فصلاً، ولكن تعد كثافة الفصل مرتفعة جداً وفقاً لتلك التقديرات مما

تؤثر سلباً على جودة العملية، لذلك فإن الأمر يتطلب زيادة أعداد الفصول إلى ٣٩٥٩٤٨ فصلاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى ٤٧٤٨٢٣ فصلاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ وذلك لمواجهة الزيادة في أعداد التلاميذ التي من المتوقع أن تبلغ ١٣٨٥٨١٦٨ تلميذاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، ١٦٦١٨٧٩٨ تلميذاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ بحيث تكون متوسط كثافة الفصل ٣٥ تلميذاً/فصل.

٢- مرحلة التعليم الإعدادي:

"حلقة تعليمية توجه جهودها نحو خريج يتقن مهارات القراءة والكتابة، والرياضيات، والعلوم، والاتصال، وتتيح الابتكار والإبداع، والتواصل على مستوى عالمي كأساس لبناء منظومة داعمة لمهارات البحث العلمي المنتجة للعلوم والمعارف وتكاملها، مع التأكيد على ترسيخ قيم المواطنة، والهوية العربية، والتكامل مع الآخر وقبوله والتفاعل معه". (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٣٤)

أ- أعداد التلاميذ

مع افتراض ثبات معدل نمو التلاميذ بالتعليم الإعدادي الحكومي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو ٢,٣٪ لمدة خمس سنوات قادمة، يتوقع ارتفاع أعداد التلاميذ من (٤٨٣٥٤١٨) تلميذاً عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى (٥٤١٧٦٦٦) تلميذاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى (٦٠٧٠٠٢٤) تلميذاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ أي بزيادة قدرها (١٢٣٤٦٠٦) تلميذاً.

ب- أعداد المدارس والفصول

مع افتراض ثبات معدل نمو المدارس (١,٧٪) ومعدل نمو الفصول (٠,٢٪) ومتوسط كثافة الفصل (٤٨,٦ تلميذاً/فصل) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، لمدة الخمس سنوات القادمة، يتوقع ارتفاع أعداد المدارس الحكومية من ١٠٦٣٧ مدرسة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١١٥٧٣ مدرسة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى ١٢٥٩١ مدرسة عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ أي بزيادة قدرها ١٩٥٤ مدرسة. وزيادة عدد الفصول من ٩٩٥٦٣ فصلاً عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٠٠٥٦٣ فصلاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى ١٠١٥٧٣ فصلاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ أي بزيادة قدرها (٢٠١٠) فصلاً. ولكن تعد كثافة الفصل مرتفعة مما يؤثر على جودة العملية التعليمية.

لذلك فإن الأمر يتطلب زيادة أعداد الفصول إلى ١٥٤٧٩١ فصلاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وإلى ١٧٣٤٢٩ فصلاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ وذلك لمواجهة الزيادة في أعداد التلاميذ التي من المتوقع أن تبلغ (٥٤١٧٦٦٦) تلميذاً عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، (٦٠٧٠٠٢٤) تلميذاً عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ بحيث تكون متوسط كثافة الفصل ٣٥ تلميذاً/فصل.

ثانياً: متطلبات تطوير برامج التنمية المهنية المستدامة للمعلمين:

التنمية المهنية للمعلمين عملية مستمرة في ظل التطورات المتلاحقة في العملية التعليمية، وهذه العملية تتم بشكل رسمي من خلال القنوات الرسمية المختلفة، أو تتم بشكل غير رسمي من خلال التعلم الذاتي للمعلمين، وأن جوهر التنمية المستدامة للمعلمين هو إحداث تغيير في دور المعلم واتجاهاته ومعتقداته ومسئوليته، وإضافة معلومات ومعارف، تنمية مهاراته، وقيمه المهنية لتحقيق نواتج تعلم إيجابية ولن يتم هذا إلا من خلال سياسات وإجراءات لتحسين مستواه الأكاديمي والمهني والثقافي.

١- إعداد ومراجعة معايير التنمية المهنية والترقي للمعلمين ومنحهم شهادة صلاحية لشغل الوظيفة ودعم البحوث والدراسات في المجالات التربوية والتعليمية ويتحقق ذلك من خلال الأكاديمية المهنية للمعلمين.

٢- إنشاء مراكز ترخيص ومزاولة المهنة للمعلمين، تكون منوطة بإعداد دورات تدريبية للمعلمين للتعرف على المستحدثات التربوية في مختلف التخصصات واكسابهم مهارات تنفيذها لتأهيلهم للحصول على رخصة مزاولة مهنة التدريس بالمدارس وفقاً لمعايير علمية وموضوعية.

٣- التوسع في تدريب المعلمين عن بعد من خلال استخدام شبكة الإنترنت واستخدام وسائل الإتصال الإلكتروني عن طريق تقديم الدروس التفاعلية لتدريبهم على مهارات التدريس الحديثة وحلقات دراسية تواكب أحدث التطورات العلمية والتربوية.

٤- تحسين أوضاع المعلمين وتعزيز المكانة الاجتماعية للمعلم ورفع رواتبهم، ربط الترقية الوظيفية بالجدارة والاستحقاق. (مجاهد، ٢٠١٩، ١٣٢) لتشجيعهم على بذل مزيد من الجهد للارتقاء بمستوى أدائهم؛ مما ينعكس إيجابياً على جودة المخرجات التعليمية.

- ٥- إنشاء الوزارة قواعد معلومات بالمدارس تحتوي على المعارف والخبرات التي يمكن أن تساعد المعلمين في تطوير قدراتهم وتحقيق أهداف المدرسة، وتتيح التفاعل بين المعلمين للتعلم من بعضهم البعض.
- ٦- إنشاء الوزارة نظم معرفية ونظم معلوماتية متطورة تضمن تحديث المعلومات بشكل مستمر، والاهتمام بالإتصالات المتبادلة لتبادل المعرفة على مستوى الوحدات بالمدارس.
- ٧- الاهتمام بترسيخ ثقافة التعلم الذاتي كونها أحد أهم الاستراتيجيات المستخدمة في التنمية المهنية، وتحقيق متطلبات المنظمة المتعلمة؛ من خلال توفير الإمكانيات المادية والبنية التحتية اللازمة داخل المدرسة كي يستفيد منها المعلمون في أوقات فراغهم ، ومن أهم تلك الإمكانيات توافر خدمات الإنترنت وقواعد البيانات العالمية، وقاعات المكتبات التي تضم الكتب الحديثة والدوريات العلمية القيمة.
- ٨- إنشاء مواقع تدريب إلكترونية مركزية على مستوى الوزارة على شبكة الإنترنت؛ بحيث يتمكن المعلمون من متابعة البرامج التربوية التي تناسبهم وفق احتياجاتهم التدريبية وفي الوقت المناسب، والرجوع إليها وقت الحاجة وبصورة مستمرة، مع وضع آليات دقيقة ومدروسة للمشاركة من قبل كافة المعلمين، كل حسب احتياجاته التدريبية. (حجازي، ٢٠١٨، ١٩٦-١٩٧)
- ٩- تمكين وحدات التدريب في المدارس وتطوير أدائها، وتأهيلها لأداء دور المنسق بين المدارس والأكاديمية المهنية للمعلمين لدعم جهودها في تنمية المعلم.
- ١٠- تجهيز قاعات التدريب بأحدث الوسائل والتكنولوجية والتجهيزات، وتوفير تلك التجهيزات في جميع فروع الأكاديمية بالمحافظات.
- ١١- وضع خطة متكاملة للتنمية المهنية المستدامة للمعلمين، تكون واضحة ومحددة من حيث: برامجها ومشروعاتها وأنشطتها، ومدتها الزمنية، ومسئولي التنفيذ وتكلفتها المالية.

ثالثاً: متطلبات تطوير المناهج الدراسية:

يجب أن تتيح المناهج الفرص المناسبة أمام المتعلمين للإدراك والتحليل والتفسير واكتشاف مدى واسعاً جديداً للمعاني، إذ يتطلب التعامل مع العالم الجديد تفسيرات وتعريفات معاصرة تتوافق مع المعاني التي يكتشفها العلم الحديث، وتتحدد أهم متطلبات تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع متطلبات العصر في:

- ١- العمل على تحديث المناهج والمقررات الدراسية بصورة دورية عن طريق لجان متخصصة تضم أساتذة أكفاء على أعلى مستوى.
- ٢- تضمين المناهج المشروعات البحثية التي تكسب المتعلم مهارات التفكير الأبداعي وحل المشكلات واتخاذ القرار.
- ٣- تضمين المناهج النشاطات التي تساعد المتعلم على الإطلاع والبحث والتعلم الذاتي.
- ٤- تركيز المناهج على المعارف والمعلومات والمهارات الأساسية لفهم بنية العلم وتوجيه المتعلم لبنك المعرفة للحصول على المعلومات بنفسه.
- ٥- تضمين المناهج المبادئ والمهارات والقيم والاتجاهات الملائمة لقدرات التلاميذ واستعداداتهم العقلية.
- ٦- تركيز بعض المناهج على قضايا البيئة المحيطة ومشكلاتها.
- ٧- توظيف التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية من خلال الفصول الإلكترونية والافتراضية خاصة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.
- ٨- تعتمد المناهج في عرض محتواها على الوسائط المتعددة الإلكترونية.
- ٩- الاهتمام بعلوم المستقبل لمواكبة التطور العالمي، مثل الرياضيات والعلوم والحاسب الآلي وتطبيقاته، والتنسيق في المناهج التعليمية بين مختلف المراحل التعليمية.
- ١٠- زيادة مساحة المعرفة العصرية في مختلف التخصصات داخل محتوى الكتاب المدرسي مع مراعاة مستوى تفكير المتعلم.
- ١١- إتاحة كافة المناهج إلكترونياً، بحيث يمكن تداولها على مستوى المعلمين والمتعلمين، مع مراعاة أن تقدم كراسة مهارات مبسطة خاصة بكل مادة دراسية ليجيب التلميذ عن بعض المهارات من خلال البحث على الإنترنت.
- ١٢- الاهتمام بأساليب التدريس الحديثة عند بناء المناهج الإلكترونية بحيث يقدم المحتوى فيها بصورة تثير اهتمام المعلم نحو استعمال أحدث طرق التدريس.

- ١٣- عمل دورات تدريبية لكوادر مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، تساعدهم على كيفية استخدام المعلومات المتاحة بما يوفر بيئة تعلم تحفز المتعلمين على التساؤل ودعم مهارات التعليم والتعلم والتفكير الناقد والأبداعى لديهم.
- ١٤- مشاركة المعلمين في تخطيط وتطوير المناهج التعليمية على اعتبار أنهم أكثر الأفراد احتكاكاً بالتلاميذ ومعرفةً باحتياجاتهم.

رابعاً: متطلبات تطوير طرق التدريس:

- لا توجد طريقة مثلى للتدريس، إنما يقوم المعلم باختيار الطرق المناسبة وتنويعها وفقاً لأهداف الدرس ومستويات التلاميذ ونوعية المحتوى والإمكانات المتاحة. وهناك متطلبات ينبغي توافرها في تطوير طرق التدريس، وهى كالاتي.
- ١- الإبتعاد قدر الإمكان عن الأساليب التقليدية في التدريس والتركيز على الأساليب الحديثة كالتعلم الذاتى، التعلم النشط والتعاونى، التعلم المصغر، التعلم الإلكتروني، وغيرها من الأساليب التي تجعل التلميذ متعلماً نشطاً وفعالاً.
- ٢- زيادة فعالية التدريب الميدانى، لربط التعليم بالواقع وذلك في الحلقة الثانية من التعليم الأساسى خاصة.
- ٣- قيام إدارات المدارس والمديريات بتوفير الإمكانيات والتجهيزات اللازمة والتي تساعد المعلم على اتباع أساليب التدريس الحديثة.
- ٤- وجود دليل للمعلم في جميع المدارس يسترشد من خلاله في كيفية اتباع الأساليب التدريس الحديثة.
- ٥- تجهيز المدارس بأحدث وسائل التدريس وتدريب المعلمين على كيفية استخدامها.

خامساً: متطلبات تطوير أساليب التقويم والامتحانات:

- تطوير نظم التقويم والامتحانات بوضع معايير جديدة لتقويم أداء التلاميذ بالتعليم الأساسى من خلال وهناك متطلبات ينبغي توافرها في تطوير أساليب التقويم والامتحانات، وهى كالاتي:
- ١- الاتجاه إلى التقويم الشامل لجميع جوانب العملية التعليمية (معرفية- مهارية- وجدانية).

- ٢- مجموعة من الأنشطة تركز على قدرات التلميذ الإبداعية والتحصيلية، والقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار، واتباع أساليب مبتكرة في حل المشكلات.
- ٣- تعميم بنوك الأسئلة الإلكترونية لكافة المراحل التعليمية كآلية من آليات التقويم.
- ٤- أن تكون عملية التقويم مستمرة من بداية البرنامج الدراسي حتى نهايته.
- ٥- استخدام التقنيات الحديثة في عملية التقويم لمعرفة المستوى الحقيقي للتلاميذ.

سادساً: متطلبات تطوير الإدارة المدرسية:

من أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها في الإدارة المدرسية، هي على النحو الآتي:

- ١- تطبيق اللامركزية المقننة في المديرية والإدارات التعليمية، فيما يخص عمليتي التمويل والإدارة بما يسمح بسرعة اتخاذ القرار.
- ٢- توزيع نشرة شهرية على المدارس للخطط الشهرية لعمليات التخطيط والمتابعة والإنجازات المراد تحقيقها وكيفية تحقيقها، وأحدث القرارات والقوانين التي أصدرتها الوزارة في كافة أمور العملية التعليمية.
- ٣- إنشاء مجلس للتعليم في كل مديرية، وإدارة تعليمية يتولى وضع السياسة العامة للتعليم في الإدارة وفقاً للسياسة العامة للوزارة، وتحديد موارد التعليم في المنطقة، وأوجه الصرف وتقدير الحد الأدنى فيما ينفق على كل متعلم في كل مرحلة تعليمية. (مجاهد، ٢٠١٩، ١٣٥-١٣٦)
- ٤- تطبيق نظم الإدارة الحديثة التي تقوم على القيادة وتفويض السلطة والمحاسبية والتأكيد على الاستقلال الإداري للمدرسة.
- ٥- تفعيل المجالس واللجان المدرسية حتى تقوم بدورها المنشود من خلال تكوين لجان لمتابعة العمل به وتلبية احتياجاتها وتقييم أدائها.
- ٦- عقد دورات تدريبية وورش عمل للقيادات بالمدارس للتدريب على الأساليب الحديثة في الإدارة المدرسية، واستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بكفاءة في مختلف الأنشطة المدرسية والأعمال الفنية والإدارية.
- ٧- تحسين الأحوال المادية لأعضاء الإدارة المدرسية بزيادة الرواتب والمكافآت والحوافز الممنوحة لهم.

سابعاً: متطلبات تطوير البنية التحتية للمدارس:

تتمثل البنية التحتية للمدارس في الأبنية والفصول الدراسية، والمكتبات والمعامل والمختبرات والملاعب وغيرها، وهى القاعدة الأساسية التي يتم من خلالها العملية التعليمية. وهناك متطلبات ينبغي توافرها في تطوير البنية التحتية للمدارس، وهى كالاتي.

١- تشييد الأبنية المدرسية الجديدة التي يسهل الوصول إليها وبناء فصول دراسية كافية لأعداد التلاميذ يتوافر فيها الأثاث الجيد، من حيث الشروط الفنية والصحية، ومزودة بوسائل تعليمية حديثة ومجهزة لاستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني.

٢- توافر غرف وأماكن وملاعب لممارسة الأنشطة المدرسية مناسبة لنوع المرحلة التعليمية في جميع المدارس بالمحافظات.

٣- تزويد المكتبات بالأجهزة الحديثة والمصادر والمراجع العلمية الحديثة وإضافة قواعد معلومات متطورة، توفير الإمكانيات التكنولوجية كأجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت والاشتراك في قواعد البيانات والمعلومات المختلفة؛ ليتاح للتلاميذ الاستفادة من المراجع الإلكترونية وربط المكتبات بعضها البعض.

٤- تحديث المعامل والمختبرات اللازمة للعملية التعليمية في جميع المدارس بالمحافظات وتجهيزها بكافة إجراءات الأمن والسلامة، الوسائل التكنولوجية المتطورة، احتواءها على التجهيزات والمعدات الحديثة اللازمة لإجراء التجارب.

ثامناً: متطلبات تأهيل المدارس للاعتماد:

تجدر الإشارة إلى أنه من المستهدف في رؤية مصر ٢٠٣٠م بشأن التعليم الأساسي العام الوصول بعدد المدارس المعتمدة من الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد إلى ما يُعادل حوالي ٦٠٪ من إجمالي عدد مدارس التعليم الأساسي العام الموجودة بنهاية العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ٢٠١٦ ، ١٤١-١٤٢) وهناك متطلبات ينبغي توافرها لتأهيل المدارس للاعتماد، وهى كالاتي: (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٦ ، ٧٣-٧٥)

- ١- زيادة الاهتمام بتطبيق مواصفات الأمن والسلامة للمبنى المدرسي مع تجهيز المدارس للإستيعاب جميع التلاميذ وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك كله وفقاً للمعايير NORMS التي حددتها الهيئة.
 - ٢- العمل على توافر (المرافق / المعامل المعدات / أماكن الأنشطة) بالمدارس، ورفع قدرات الموجود الحالي منها، بما يتناسب مع أعداد التلاميذ بها.
 - ٣- دعم المدارس بعدد كاف من الأخصائيين في كافة الأنشطة، ومسئولي الرعاية الصحية وعمال الخدمات المعاونة، بما يساعد على دعم الرعاية الصحية بالمدارس، وجعلها بيئة صحية ونظيفة جاذبة للتلاميذ.
 - ٤- دعم آليات تحقيق المشاركة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي المحيط بها.
 - ٥- الارتقاء بدور وحدات التدريب والجودة بالمديريات والإدارات التعليمية والمدارس في تأهيل المؤسسات والعمل على زيادة تفعيل دورها.
 - ٦- زيادة التدريب المتخصص للقيادات والعاملين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في المجالات التالية: دور القيادة المدرسية في وضع نظم تقويم (المعلمين / المتعلمين)، وتفعيلها ومتابعتها بالمدرسة، وآليات الحفاظ على بيئة تعليمية جاذبة، وتطوير أداء وحدات التدريب والجودة بالإدارات التعليمية.
 - ٧- تطوير مستوى المعلم مع الاهتمام بتدريبه المستمر، ووضع سياسات مستدامة لتحسين مستواه العلمي والمهني والثقافي والمادي.
 - ٨- زيادة أعداد المعلمين التربويين بالمدارس، مع إعادة تأهيل غير التربويين منهم.
 - ٩- تطوير سياسات ومكونات مناهج التعليم في كافة المؤسسات التعليمية وبما يتواءم مع التطور العالمي.
 - ١٠- العمل على تعظيم الاستفادة من توظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية.
 - ١١- عقد العديد من الندوات وورش العمل في مجالات جودة التعليم المختلفة يشارك فيها كل المعنيين بالعملية التعليمية داخل وخارج المدرسة.
- ويتضح مما سبق أن المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطوير التعليم الأساسي، هي متطلبات ملحة لا يمكن تجاهلها. ولعل السؤال الذي يتعين طرحه ما مدى كفاية التمويل الحكومي للتعليم لتلبية متطلبات رؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م.

المحور الرابع: الاستدامة المالية للتعليم الأساسي وعلاقتها بتوفير متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م:

تعد الاستدامة المالية أداة تساعد في فهم قدرة الدولة المالية على الاستمرار في سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى الطويل، دون التأثير على الاستقرار المالي أو التعرض لمخاطر الإعسار المالي، وعدم الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية نتيجة تزايد عجز الموازنة العامة للدولة والتمويل من خلال الدين المحلي والخارجي، ويمكن استخدام الاستدامة المالية كإطار علمي يساعد في تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين الوضع المالي لأي مؤسسة والأداء الاقتصادي الكلي للدولة، كما تساعد صانع القرار في تحديد الإصلاحات والتعديلات في اتجاهات السياسة المالية. (الهاوري، ٢٠١٥، ٢٧٧)

ويعد التعليم أحد أهم المعايير لقياس تقدم الشعوب وقدرتها على النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الفرد وقد أكدت المواثيق والتشريعات الدولية على حق التعليم لكل فرد في جميع شعوب العالم وتوفير مجانية التعليم على الأقل في (مرحلتيه التعليم الأساسى والثانوى).

ويكفل الدستور المصري حق التعليم الإلزامى والمجانى، فقد أشار دستور عام ٢٠١٤ في المادة (١٩) إلى أن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم ابتدائي- إعدادي- ثانوي) لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، مادة ١٩)

وبما أن التمويل الحكومي للتعليم مصدراً أساسياً، فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد المصري وانعكاسه على المخصصات المالية للتعليم الحالية والمستقبلية.

أولاً: واقع الاقتصاد المصري في القرن الحادي العشرين:

يأتى المجتمع المصري ضمن الدول النامية التي تأثرت بشدة بالأوضاع الاقتصادية العالمية والتي تعاني من انخفاض الدخل القومي العام، وتمر بمرحلة ركود اقتصادى أدت إلى مشكلات اقتصادية متعددة هذا فضلا عن الديون التي تفاقمت فى مطلع القرن الحادى والعشرين، بالإضافة إلى الاوضاع الاقتصادية المتردية المتمثلة فى زيادة الأسعار،

ونقص قيمة العملة المحلية، وضعف الأجور وكل ذلك أدى بمرور الوقت إلى تقليص الإنفاق الحكومي على كافة الخدمات. (عزب، ٢٠١١، ٣٣٤)

ومن منظور اقتصادي كلي، تعاني مصر من عجز هيكلية مستديم في موازنتها العامة وموازينها التجارية وارتفاع معدل التضخم والدين المحلي والخارجي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها استخدام أدوات مالية مشوهة تفتقر إلى الكفاءة مثال دعم الطاقة وارتفاع مستويات الاستهلاك الحكومي للحد من تقلبات النمو دون وجود وصفة مستدامة لزيادة اتجاهات النمو. وقد أدى دعم الطاقة وتركيز واضعي السياسات على الانفتاح الانتقائي أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى جعل حلقات النمو تعتمد اعتماداً شديداً على الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال. وأدت السياسات الاستثمارية التي تتيح الفرص أمام المستثمرين من خلال المناطق الصناعية والمشروعات الكبرى إلى زيادة مخاطر إمكانية حصول الشركات ذات الارتباطات السياسية على مزايا غير عادلة تفوق ما يحصل عليه غيرها من الشركات "الجديدة أو الأجنبية" والأصغر حجماً، وهو ما يقوض روح المنافسة. وبدوره، لم يكن النمو المدفوع بالتدفقات الاستثمارية قصيرة الأجل كافياً لاحتاد تحول هيكلية بالنظر لمحدودية أثره على إيجاد الوظائف.

(مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥، x-xi).

وبمراجعة المؤشرات الاقتصادية، يلاحظ أن مصر مرت بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والتي أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي، قد بلغ متوسط عجز الموازنة العامة ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٠، مما يعكس ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات. وارتفع هذا العجز إلى أكثر من ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ بالتزامن مع تباطؤ النمو في أعقاب ثورة يناير. وفي ظل محدودية إمكانية الحصول على منح (باستثناء السنوات المالية ٢٠١٢-٢٠١٤) وتمويل من أسواق رأس المال الدولية، اعتمدت مصر على التمويل المحلي قصير الأجل ومؤخراً التدفقات الاستثنائية الكبيرة من دول الخليج، واستمر ارتفاع الدين العام بسرعة ليصل إلى نحو ٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤. (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥، ٥٠)

وانخفض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام

٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو (٧,٢ ٪)، (٨,٤ ٪) عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بعجز بلغ ١٢,٥ ٪ في عام ٢٠١٥/٢٠١٦. (وزارة المالية(أ)، ٢٠٢٠، ٥)

كما توضح نتائج حسابات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ " ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٧٨,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة ب ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه مقارنة بارتفاع أقل لادون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقاً لسياسة الحكومة في إطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة ب ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ . (وزارة المالية (ب)، ٢٠٢٠، ح)

وقد ارتفع معدل التضخم في مصر من (٢,٨ ٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٥,٧ ٪) عام ٢٠٠٥، واستمر في الزيادة حتى بلغ (١٣,٦ ٪) عام ٢٠١١، ثم انخفض إلى (١١,١ ٪) عام ٢٠١٢، وواصل الانخفاض إلى (١٠,٣ ٪) عام ٢٠١٣، وعلى الرغم أن هذا الانخفاض يعد مؤشراً جيداً على تحسن الاقتصاد إلا أنه فعلياً لا يعتبر كذلك عند مقارنته بمعدلات التضخم عالمياً في نفس العام ٢٠١٣، فقد بلغ معدل التضخم (٢,٠ ٪) في ماليزيا، وبلغ (٢,٧ ٪) في الصين، و(٣,٥ ٪) في المكسيك، و(٨,٩ ٪) في تركيا. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣، ١٣) وبلغ معدل التضخم في ٢٠١٥ نحو (١٠,٤ ٪) ثم ارتفع إلى (١٣,٨ ٪) في عام ٢٠١٦، وواصل الارتفاع حتى قفز ليصل إلى (٢٩,٥ ٪) عام ٢٠١٧ ثم انخفض إلى (١٤,٤ ٪) عام ٢٠١٨، و (٩,٢ ٪) عام ٢٠١٩. (الجهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أ)، ٢٠٢٠، ٧٨)

ويعانى الاقتصاد المصري من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بلغ (٧,٢ ٪)، وانخفض إلى (٥,١ ٪) عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، ٢٠١٤، ١٣) ثم انخفض إلى (٤,٤ ٪) عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وإلى (٤,٣ ٪) في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وإلى (٤,٢ ٪) عام

٢٠١٦/٢٠١٧، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى بعد ذلك في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ (٥,٣٪)، ثم وصل إلى (٥,٦٪) عام ٢٠١٨/٢٠١٩، ومعدل النمو المستهدف في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٦٪). (وزارة المالية (ب)، ٢٠١٩، ٥) ولكن أدت أزمة كورونا إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع معدل النمو المستهدف خلال العام المالي ٢٠٢٠ من ٦٪ إلى (٤,٢٪) معدل نمو متوقع (تقديري) خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، (وزارة المالية(أ)، ٢٠٢٠، ٨) نتيجة تأثير الأوضاع الاقتصادية بتداعيات الوباء العالمي.

وبالنظر إلى معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٩)، شهدت تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض، فقد وصل عدد العاطلين في عام ٢٠٠٧ إلى (٢١٣٥٢) عاطلاً يناظره معدل بطالة نحو (٨,٩٪) من قوة العمل، ثم انخفض انخفاض ضئيل جداً ليصل عدد العاطلين إلى (٢١٤٤٠) عاطلاً وأصبح معدل البطالة (٨,٧٪) من قوة العمل لعام ٢٠٠٨، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل عدد العاطلين إلى (٣١٨٣٤) عاطلاً وأصبح معدل البطالة ١٢٪ عام ٢٠١١، وأخذ هذا الارتفاع في الاستمرار حتى وصل عدد العاطلين (٣٦٤٨٨) عاطلاً بمعدل بطالة نحو (١٣,٢٠٪) عام ٢٠١٣. وأصبح معدل البطالة ١٣٪ عام ٢٠١٤، ثم انخفض ليصل عدد العاطلين (٣٦٠٢٣) عاطلاً بمعدل بطالة نحو (١٢,٥٪) عام ٢٠١٦. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧، جدول ٤-٢) ثم انخفض بعد ذلك عام ٢٠١٨ ليصل إلى معدل بطالة إلى (٩,٩٪)، ووصل معدل البطالة عام ٢٠١٩ إلى أقل معدل بطالة خلال الفترة المحددة، حيث بلغ معدل البطالة (٧,٩٪). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ب)، ٢٠١٩)

وفي ضوء هذه المؤشرات، ليس مستغرباً انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري حيث يوضح تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن مصر احتلت المركز ٩٤ عالمياً من ١٤٠ دولة عام ٢٠١٨، المركز ٩٣ عالمياً من ١٤١ دولة عام ٢٠١٩. (Schwab & World Economic Forum, 2019, 198) وهذا المؤشر مازال بعيداً عن المُستهدف، وهو احتلال المرتبة ٣٠ عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠م.

كما تحتل مصر في مؤشر الانفتاح الاقتصادي العالمي عن معهد LEGATUM المركز ١٠٢ عالميًا من ١٥٧ دولة لعام ٢٠١٩ ، حيث إن المؤشر يقيس مدى قدرة الدولة على التمكين التجاري والمنافسة والإنتاجية. (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، ٢٠١٩، ١٢)

وفي ظل وباء فيروس كورونا العالمي، من المتوقع حدوث انخفاض في النمو الاقتصادي المصري وركود عالمي وأزمة مالية لفترة زمنية طويلة نتيجة حدوث أضرار في القطاعات الإنتاجية.

وفي ضوء ما سبق، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية يتسبب في ضعف الاستدامة المالية للتعليم نتيجة لموارد الدولة المحدودة، الأمر الذي يتطلب البحث عن موارد مالية إضافية واستدامتها لتلبية متطلبات رؤية مصر في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٣٠م.

ثانياً: الاستدامة المالية لمدارس التعليم الأساسي:

تعتبر الاستدامة المالية إحدى التحديات الرئيسة التي تواجه المؤسسات التعليمية نظراً لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم وما صاحب ذلك من تزايد الإنفاق التعليمي بشكل كبير، على الرغم من تخصيص ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم قبل الجامعي في دستور ٢٠١٤ كحد أدنى، إلا أن النسبة الحقيقية لا تصل إلى ذلك نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، وتقف محدودية الموارد المالية في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الأهداف المستقبلية مما يستدعي الاهتمام بتحقيق الاستدامة المالية.

١- مفهوم الاستدامة المالية:

الاستدامة هي القدرة على الحفاظ على مستوى أداء جيد بشكل مستمر، فكرة الاستدامة لها أبعاد مختلفة مثل استدامة بيئة السياسة القانونية، استدامة السوق، استدامة البرنامج، الاستدامة المؤسسية، استدامة الموارد البشرية، والاستدامة المالية. يمكن أيضاً تصنيف الاستدامة على أنها تنظيمية وإدارية ومالية. (Said, et.al, 2019, 245) وتشير الاستدامة إلى قدرة المؤسسات على الاستمرار في العمل في المستقبل دون الاضطرار إلى استنزاف الموارد الحالية الرئيسة. (Afriyie, 2015, 18)

وفقاً (Sontag-Padilla, et. al, 2012, 2) فإن المؤسسة المستدامة ماليًا على المدى الطويل ولكنها غير مستدامة على المدى القصير ستعاني من نقص في الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك، فإن المؤسسة المستدامة على المدى القصير ولكن ليس على المدى الطويل قد يكون لديها نقود كافية ولكن التضخم سيؤدي إلى تآكل قيمة أصولها بمرور الوقت، وهذا بدوره سيؤدي إلى تناقص كمية ونوعية الخدمات ما لم تعمل المؤسسة على تعبئة رأس المال بشكل دوري.

ويُشار إلى الاستدامة المالية بأنها: قدرة الحكومة على تمويل تقديم الخدمات على المدى القصير والطويل. أي "قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم الخدمات الآن وفي المستقبل". يتضمن هذا النهج ربط التزامات تقديم الخدمات الحالية بالمحافظة على مستويات الضرائب الحالية والتركيز على مسارات الدين المتوقعة. (Modugno, Guido & Di Carlo, Ferdinando, 2019, 169) وتنمية الاستدامة المالية وضمن العدالة بين الأجيال لن تتحقق دون مشاركة للحكومات المحلية والمجتمع المدني. (Bolívar, 2018, 2214-2215)

وكما يمكن تعريف الاستدامة المالية على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على الرفاهية الاجتماعية أو زيادتها من خلال تقديم أفضل خدمة من حيث الكمية والنوعية مع أدنى مستوى من الضرائب، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم بسبب الزيادة المستمرة في الدين العام. (Bisogno, et. al, 2017, 63)

ويعرفها (Modugno & Di Carlo, 2019, 170) القدرة على إدارة المؤسسة التعليمية بشكل مستدام من خلال استرداد تكاليفها الاقتصادية والاستثمار في بنيتها التحتية بمعدل مناسب للحفاظ على القدرة الإنتاجية المستقبلية اللازمة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية واحتياجات طلابها.

كما تعرف بأنها قدرة المؤسسة على الاحتفاظ على مستوى معين من الأداء، واتجاه يتم تطبيقه في علم الاقتصاد لتصحيح مشكلة نقص التمويل؛ بهدف الحفاظ على استمرارية وديمومة المؤسسات. ويشار إليها أيضًا على أنها مجموعة من الآليات المالية المتعددة والمستقرة التي تسهم في الحفاظ على استمرارية نظام ما ومؤسساته؛ بهدف القيام

بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. (جمعة، ٢٠٢٠، ٦٨) لذلك، تشير الاستدامة المالية إلى كيفية قيام المؤسسة بتعبئة موارد مالية مستقرة تسهم في الحفاظ على استمراريته وتطويرها لتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية بكفاءة وفعالية.

وتقوم الاستدامة المالية على ركائز أساسية: التخطيط الاستراتيجي المالي، وتنويع مصادر الدخل، واتباع سياسات إدارية ومالية فعالة، وتوليد الدخل الخاص من خلال مصادر التمويل المتاحة حكومية كانت أو غير حكومية. (Williams, 2014, 9) وتتطلب الاستدامة المالية التخطيط طويل المدى الذي يساعد في إيجاد الموارد المالية والحفاظ عليها، زيادة أو الحفاظ على العمليات من خلال الدخل المتولد داخلياً والصناديق الاستثمارية والقيادة السليمة والعلاقات العامة والاستثمار في الأصول المادية وغير المادية. (Ng'ang'a, 2016, 18)

وفقاً لـ (Lucianelli & Citro, 2017, 39) تتطلب الاستدامة المالية: تحديد التكاليف الكاملة لجميع أنشطة المؤسسة التعليمية ومشاريعها والتركيز على كيفية تنويع مصادر دخلها نظراً لأنها قد تتلقى تمويلًا من العديد من المصادر المختلفة والتغلب على بعض العقبات المتعلقة بالاختلافات التشريعية الوطنية.

ويمكن تعريف الاستدامة المالية في التعليم بأنها: الحالة المالية التي تكون فيها المؤسسة التعليمية قادرة على الاستمرار في تحقيق أهدافها على المدى القصير والطويل من خلال إمتلاكها لمصادر توليد دخل داخلية ومصادر دعم خارجية متنوعة تساعدها على الاستمرار في العمل في المستقبل دون استنفاد الموارد المالية الحالية.

ويمكن تحديد خصائص الاستدامة المالية في: (جمعة، ٢٠٢٠، ٦٩)

أ- الاستمرارية: أي استمرارية التمويل دون انقطاع، الأمر الذي يسهم في استمرارية المؤسسات على القيام بأنشطتها وأداء أدوارها.

ب- التنوع: ويقصد هنا مصادر التمويل، والتي يمكن تحديدها في: مصادر أساسية ورئيسة كالتمويل الحكومي للمؤسسات؛ والذي غالبًا ما يُعتمد عليه بصورة رئيسة، ومصادر ثانوية متنوعة تتسم أيضاً بالاستمرارية كالتبرعات والمنح والهبات.

ج- الذاتية: وهي خاصية تؤكد على الهدف الرئيس من التمويل المستدام المتمثل في مواجهة ضعف قدرة الدول على توفير مصادر تمويلية تتناسب مع التوسع في الأنظمة المجتمعية كالتعليم وغيرها، وتلبية الطلب الاجتماعي عليها؛ لذا فإن الفلسفة الكامنة وراء التمويل المستدام هي تفعيل "خاصية الذاتية" في التمويل وتعبئة مصادر جديدة تسهم في استمرارية النظام ونجاحه في تحقيق أهدافه.

كما يضيف (مسعودي؛ ومسعودي، ٢٠١٩، ٥٢٢) أن الاستدامة المالية تتسم بعدة خصائص كما يلي:

أ- الكفاءة التمويلية: لما يتميز به التمويل المستدام من سلامة في الإجراءات والأهداف سواء من ناحية المصادر المالية المرتبطة بالملكية الحقيقية، أو من ناحية الأهداف والمشاريع الإنمائية محل التمويل على أساس القيمة المضافة الحقيقية، قيام التمويل المستدام على معايير ومؤشرات موضوعية مرتبطة بالكفاءة التشغيلية للمشروع المحتاح للتمويل.

ب- الاستقرار المالي والأمنى من المخاطر المفتعلة نتيجة المضاربات في الأسواق المالية العالمية ومقاومة الأزمات المالية واستمرار تنفيذ الأهداف.

ج- الاستثمار: امتلاك التمويل المستدام لصفة الاستثمار الحقيقي في المشروعات الإنمائية ذات القيمة المضافة في المجتمع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

د- ترتيب الأولويات: يتيح التمويل المستدام فرصة تطبيق نظام ترتيب الأولويات الإنمائية أثناء تخطيط تنفيذ المشروعات والأنشطة التنموية.

٢- أهمية الاستدامة المالية في التعليم الأساسي:

يتزايد الاهتمام بقضية تمويل التعليم والإنفاق عليه ومدى توافر الموارد المالية اللازمة، حيث يعد تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي باعتباره من عوامل تحقيق كفاءة التعليم والوفاء بمتطلبات تطويره؛ فالاحتياجات المالية مستمرة في ضوء الأهداف التعليمية المتجددة.

وتكمن أهمية الاستدامة المالية للمؤسسة التعليمية في قدرتها على الحفاظ على وضع مالي يتسم بالاستمرارية في ضوء الموارد المتاحة وقدرتها في الاستمرار في

عملها والتطوير والحفاظ على أصولها المادية وغير المادية وجاذبيتها الاستثمارية طويلة الأجل ضمن حدود المستوى المقبول للإزمة المالية، حيث إن المؤسسة التعليمية ذات الدخل الثابت والهيكل المالي المستقر قادرة على الحفاظ على مهامها المتعددة والوفاء بها، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل؛(Al Kharusi& Murthy Y, 2017, 26) فالمؤسسات التي لديها هيكل مالية سليمة وتدفقات دخل ثابتة ستكون قادرة على أداء مهامها المتعددة والاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية في بيئة معقدة بشكل متزايد. (Lucianelli & Citro, 2017, 24) وبالتالي ترتبط أهمية استدامة القطاع العام ماليًا بالعدالة بين الأجيال أي تلبية مطالب الجيل الحالي مع حماية احتياجات الجيل في المستقبل. (Caruana, et. al, 2019,2). ومن هنا تتضح أهمية الاستدامة المالية باعتبارها شرطاً يعزز قدرة المؤسسة التعليمية على إنجاز أهدافها الحالية والمستقبلية.

٣- مصادر الاستدامة المالية في التعليم الأساسي:

تتمثل استراتيجيات تحقيق الاستدامة المالية ومصادرها للمؤسسة التعليمية في:
(Tokpah, B.Th., M.Div., 2016, 127-128)

أ- الرسوم الدراسية: هي استراتيجية الاستدامة المالية الأساسية في جميع المؤسسات التعليمية، بدون الرسوم الدراسية لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية تقديم خدمات عالية الجودة لأن الحكومة لا تعطي المدارس الميزانية الكافية بمستوى ١٠٠٪. ومع ذلك، لا تزال هذه المؤسسات بحاجة إلى تحقيق إيرادات أخرى بالإضافة إلى الرسوم الدراسية لأنها غير كافية.

ب- الهبات والتبرعات: هذه هي ثاني استراتيجية للاستدامة المالية في المؤسسات التعليمية لا يمكن أن تستمر هذه المؤسسات في تقديم خدمات عالية الجودة إذا لم تكن هناك تبرعات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة، وقد تكون التبرعات مادية وبعضها غير مادية يأتي في شكل تجديدات ومشاريع خاصة ومعدات جديدة.

ج- المنح التعليمية: هذه الاستراتيجية لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل أساسي لأنها متغيره ودورها محدود. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يكون لدى

المؤسسة موظفون متخصصون في هذا المجال من أجل السعي وراء المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة لتحقيق النجاح. في بعض الأحيان ينجح ذلك ، وهناك أوقات أخرى لا تسمع فيها شيئاً.

كما تذكر دراسة (Matthew, 2015, 59-60) استراتيجيات لتحقيق التمويل الكافي والمستدام للتعليم، وهي :

- أ- صندوق ضريبة التعليم: كل شركة مسجلة داخل البلد تساهم بشكل غير مباشر في تمويل التعليم من خلال ضريبة ٢٪، حيث يتم خصمها من أرباحها سنويًا، ولتعزيز صندوق ضريبة التعليم يجب على الحكومة فرض حد أدنى من ضريبة التعليم من موظفي الخدمة المدنية العامة، الذين استفادوا في وقت أو آخر من التعليم الذي تقدمه الحكومة، تخصم هذه الأموال مباشرة من الراتب الشهري على أساس الدفع وتشكل جزءاً من صندوق ضريبة التعليم.
- ب- المساعدة من قبل الآباء والأثرياء في المجتمع: بصرف النظر عن تغطية التكلفة الخاصة لتعليم أطفالهم، يجب على الآباء المساعدة بشكل أكبر في تمويل التعليم، من خلال التبرع بالمال، والمعدات، وبناء المباني وخاصة من قبل الأثرياء.
- ج- تنظيم حفل جمع الأموال: يمكن للمدرسة الابتدائية التي لديها مشاريع تمويلها، تنظيم حفل لجمع التبرعات سنويًا حيث يمكن دعوة شخصيات بارزة في المجتمع الذي توجد فيه، ويمكن دعوة البيئة المباشرة للتبرع نقدًا من أجل إكمال مثل هذه المشاريع وتطويرها. يمكن أيضًا دعوة الكنائس والنوادي الاجتماعية والأثرياء داخل المجتمع.
- د- فرض رسوم التعليم: يمكن لجميع المواطنين البالغين في المجتمع حيث توجد مدرسة فرض ضريبة خاصة على البالغين داخل المجتمع، والتي يمكن استخدامها لتطوير المدرسة الابتدائية ، ولا سيما لرعاية جزء من المشاريع في المدرسة.
- هـ- تأجير المرافق: يمكن لمدرسة ابتدائية أن تولد أموالاً داخليًا عن طريق تأجير بعض مرافقها مثل القاعة وغيرها مقابل رسوم، يمكن أيضًا تنظيم حفلة موسيقية من قبل مدرسة ، لجمع الأموال لتطوير المدرسة. التواصل مع المؤسسات الخيرية: لتعزيز تمويل التعليم الابتدائي ، يجب على الحكومة التواصل مع المنظمات الخيرية الدولية للحصول على المساعدة.

و- **ضمان المساعلة في إدارة أموال التعليم:** بغض النظر عن حجم التمويل المتاح للتعليم، يمكن أن يكون لهذا تأثير ملموس فقط إذا تم استخدامه بشكل جيد. في هذه الحالة، يجب توحيد الأموال المخصصة لتطوير التعليم الابتدائي واستخدامها بحكمة من قبل مديري التعليم والمدارس، للأغراض المخصصة لها. ومع ذلك، يجب على الحكومة أن تضع تدابير رقابية مناسبة، للحماية من سوء الإدارة وسوء تخصيص أموال التعليم الابتدائي.

٤- معوقات الاستدامة في تمويل التعليم الأساسي:

هناك العديد من المشكلات التي تواجه المؤسسة التعليمية المعاصرة وتحد من وجود استدامة مالية فعالة بها، منها: جمود الهيكل التنظيمي، نقص تدريب الموارد البشرية الإدارية، والمقاومة للتغيير، ضعف المحاسبة المالية، فقدان سياسة تعزيز الاستدامة داخل المدارس، كثرة المشكلات التقنية، قلة مصادر الدعم المالي، قلة جهات الدعم الخيري، ضعف القوانين الحكومية التي تضمن شفافية إجراءات عمل التنظيمات غير الربحية، (عبد الحافظ؛ وحسين، ٢٠١٩، ٥١) عدم وجود آلية إدارية واضحة لتنظيم جهود المشاركة المجتمعية في عملية تمويل التعليم.

ثالثاً: مصادر تمويل التعليم في مصر:

تأتي المدخلات المالية لنظام التعليم من مصادر متعددة، هي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، ٩٧-٩٨)

١- الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم ويتمثل في الموازنة العامة للدولة موازنة خاصة بديوان وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى التي تشرف على نوعيات من التعليم كالأوقاف وشئون الأزهر.

٢- الإنفاق الخاص على التعليم

ينقسم الإنفاق الخاص إلى إنفاق خاص رسمي، إنفاق خاص غير رسمي، يقصد بالإنفاق الخاص الرسمي إنفاق المدارس الخاصة، أما الإنفاق الخاص غير الرسمي هو الإنفاق الأسرى على التعليم.

وهناك العديد من الأنماط في المؤسسات التعليمية الخاصة التي يقوم القطاع الخاص بالاستثمار فيها سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع الحكومة منها: إنشاء مدارس تعليمية خاصة تسعى إلى الربح بشكل رئيسي، المدارس الدينية الخاصة وتخضع للجمعيات الإسلامية والمسيحية، المدارس الأجنبية ومصروفاتها العالية، مدارس تشرف عليها جهات خارجية سواء بريطانيا أو أمريكا، المدارس التجريبية وهي مدارس حكومية متميزة بمصروفات وتتطلب شروطاً خاصة للإنفاق عليها مقارنة بالمدارس الحكومية المجانية. (بيومي، ٢٠١٧، ٨٧١)

٣- صندوق دعم الخدمات التعليمية

أنشئ هذا الصندوق لتوفير التمويل اللازم لأغراض معينة مثل بناء المدارس وتجديد وصيانة المراكز التعليمية والبحثية ومصادر تمويل هذا الصندوق هي الرسوم والأعباء المقررة، الرسوم الإضافية التي تفرضها وزارة التربية والتعليم، إيرادات الإدارة المحلية، الغرامات المقررة بشأن معايير بناء المدارس.

٤- المعونات الأجنبية ومساهمات الجهات المانحة

تسهم المنح والتبرعات الخارجية والقروض الميسرة والمساعدات الفنية في تمويل التعليم وهذا المصدر لا يمكن الاعتماد عليه نظراً؛ لأنه متغير ودوره محدود في تمويل التعليم حيث إنه لا يرتبط بالمشاريع التي أدرجت في خطة التعليم وقيمة المنح الخارجية والتبرعات والقروض الميسرة لا يمكن تحديدها مسبقاً كما أنه لا يمكن تغيير بنود مساهمة هذه المنح والتبرعات والقروض في تمويل التعليم.

رابعاً: واقع تمويل التعليم الأساسي من ٢٠١٥م حتى ٢٠٢٠م:

ومن أجل تحليل واقع تمويل التعليم الأساسي لابد من تحليل القضايا العامة المتعلقة بالإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، كما يلي:

١- الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الإنفاق العام للدولة:

جدول (١٤)

الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٢٠/٢٠١٩)

الوحدة: بالمليون جنيه

العام البيان	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠
الإنفاق العام للدولة	٧٨٩٤٣١	٨٦٤٥٦٤	٩٧٤٧٩٤	١٢٠٧١٣٨	١٤٢٤٠٢٠	١٥٧٤٥٥٩
الإنفاق العام على التعليم	٩٤٣٥٥	٩٩٢٦٣	١٠٣٩٦٢	١٠٧٠٧٥	١١٥٦٦٨	١٣٢٠٣٩
نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام %	١٢	١١,٥	١٠,٧	٨,٩	٨,١	٨,٤
الإنفاق على التعليم قبل الجامعي	٦٧٨٠٢	٦٩٣٠٤	٧٢٤٠٢	٧٠٥١٢	٧٤٩١٧	٨١٤٠٠
نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الإنفاق العام %	٨,٦	٨	٧,٤	٥,٨	٥,٣	٥,٢
نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى الإنفاق على التعليم %	٧١,٩	٦٩,٨	٦٩,٦	٦٥,٩	٦٤,٨	٦١,٦

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء(ب)، ٢٠٢٠، ١٣٧)، (الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء(أ)، ٢٠١٩، جدول ١١-٣٧)، (وزارة المالية(أ)، ٢٠١٩، ١٦٥؛ ٢٤٦-٢٤٧).

يتضح من الجدول السابق أن الإنفاق العام على التعليم يأخذ منحني تنازلياً في الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٢٠/٢٠١٩)، حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم من ١٢٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى ٨,٤٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما يتضح أن الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الإنفاق العام للدولة قد اتخذت اتجاهًا تنازلياً؛ حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من ٨,٦٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى ٥,٢٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. مما

يبعث القلق، حيث إن المستوى المنخفض من الإنفاق العام على التعليم في مصر لا يتسق مع متطلبات تطوير التعليم

وتتضح الصورة أكثر عند مقارنة نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي بمثيلاتها عالمياً، حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بينهما.

٢- الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (١٥)

الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٢٠/٢٠١٩)

الوحدة: بالمليون جنيه

العام البيانات	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٢٤٤٣٩٠٠	٢٧٠٩٤٠٠	٣٤٧٠٠٠٠	٤٤٣٧٤٠٠	٥٣٢٢٣٠٠	٦١٦٢٦٠٠
الإنفاق العام على التعليم	٩٤٣٥٥	٩٩٢٦٣	١٠٣٩٦٢	١٠٧٠٧٥	١١٥٦٦٨	١٣٢٠٣٩
نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي %	٣,٩	٣,٧	٣	٢,٤	٢,١	٢,١
الإنفاق على التعليم قبل الجامعي	٦٧٨٠,٢	٦٩٣٠,٤	٧٢٤٠,٢	٧٠٥١٢	٧٤٩١٧	٨١٤٠٠
نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٢,٨	٢,٦	٢,١	١,٦	١,٤	١,٣

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أ)، ٢٠١٩، جدول ١١-٣٧)،
(وزارة المالية (أ)، ٢٠١٩، ٢٤٦-٢٤٧)، (وزارة المالية (ب)، ٢٠٢٠، ١-٣).

يتضح أن نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اتخذت اتجاهًا تنازليًا منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث انخفضت النسبة من ٣,٩% عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى ٢,١% في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وانخفضت -أيضًا نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٨% عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى ١,٣% في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وتتضح الصورة أكثر عند مقارنة نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي بمثيلاتها عالمياً، حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بينهما.

قد بلغ متوسط الإنفاق على التعليم على الصعيد العالمي ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥م، أي ضمن الحدود التي اقترحتها إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠م والتي تتراوح بين ٤٪ و ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتراوح الإنفاق بين ٣,٧٪ في البلدان المنخفضة الدخل و ٥,١٪ في البلدان العالية الدخل. غير أن الإنفاق العام على التعليم شكّل ١٤,١٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٥، أي دون النسبة التي اقترحتها إطار العمل الخاص بالتعليم والتي تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪. ولا يفي ٣٣ بلداً على الأقل - من البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء - بأي من هذين المؤشرين القياسيين لتمويل التعليم. (اليونسكو، ٢٠١٨، ٢٦٤-٢٦٥)

ويعرض الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي ببعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠١٦.

جدول (١٦)

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

في عدد من الدول لعام ٢٠١٦ م

الدولة	استراليا	تايبي	فرنسا	كندا	إسرائيل	الترويج	كوريا	السويد	تركيا	الولايات المتحدة	نيوزيلندا	متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٥,٨	٦,٣	٥,٢	٥,٩	٦	٦,٥	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٦	٦,٤	٥
الإنفاق على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٤,٥	٤,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٤,٧	٣,٥

Source: (OECD, 2019, 287).

يتضح من الجدول السابق، أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في الإنفاق على التعليم المصري بالنسبة للمعدلات العالمية، حيث بلغ الإنفاق على التعليم في مصر إلى الناتج

المحلي الإجمالي (٣,٧٪) عام ٢٠١٥/٢٠١٦، في حين بلغ (٥,٨٪) في استراليا، وبلغ (٦,٣٪) في شيلي، وبلغ (٥,٢٪) في فرنسا، و (٥,٩٪) في كندا، و (٦٪) في إسرائيل، و (٦,٥٪) في النرويج، و (٥,٤٪) في كوريا، و (٥,٤٪) في السويد، و (٥,٤٪) في تركيا، و (٦٪) في الولايات المتحدة، و (٦,٤٪) في نيوزيلندا، و (٥٪) في متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويؤكد ذلك كبر نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي عالمياً عن مثيلاتها في مصر، ناهيك عن تعاضد قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري.

٣- نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي (تكلفة الوحدة):

يتضح انخفاض الإنفاق على التعليم من خلال التعرف على نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ومقارنته بنظيره عالمياً، وهو ما يتم توضيحه على النحو الآتي:

جدول (١٧)

تطور نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي

خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤)

التعليم قبل الجامعي الحكومي			البيان العام
نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم (بالجنيه)	المقيدون بالتعليم	الإنفاق على التعليم بالمليون جنيه	
٣٨٨٥,٣	١٧٤٥١.٦٩	٦٧٨.٢	٢٠١٥/٢٠١٤
٣٨٥٢,٢	١٧٩٩.٨٣٦	٦٩٣.٤	٢٠١٦/٢٠١٥
٣٨٩٠,٨	١٨٦.٨٧٣٠	٧٢٤.٢	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٦٥٦,٧	١٩٢٨٣.٣٤	٧.٥١٢	٢٠١٨/٢٠١٧
٣٧٢٣,٣	٢.١٢١٣٢٩	٧٤٩١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
٣٨٦٦,٣	٢١.٥٣٤٩٦	٨١٤.٠٠	٢٠٢٠/٢٠١٩

المصدر: بيانات الجدول (١٤) من البحث الحالي. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٠، جدول تطور (مدارس، فصول، تلاميذ) حسب المرحلة جملة حكومي)، (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨، ٣١٤).

يتضح من الجدول السابق تذبذب متوسط نصيب الطالب من موازنة التعليم قبل الجامعي قد انخفض من (٣٨٨٥,٣) جنيهاً عام ٢٠١٤/٢٠١٥، إلى (٣٨٥٢,٢) جنيهاً عام ٢٠١٥/٢٠١٦، ثم ارتفع إلى (٣٨٩٠,٨) جنيهاً عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم عاود الانخفاض عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى (٣٦٥٦,٧) جنيهاً ثم ارتفع إلى (٣٨٦٦,٣) جنيهاً عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وعند مقارنة متوسط نصيب الطالب بالتعليم قبل الجامعي المصري بمثيلاتها عالمياً، يوجد فجوة كبيرة بينهما، فالمعدلات العالمية مرتفعة بشكل ملحوظ؛ ويتضح هذا من الجدول التالي الذي يعرض نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم في بعض الدول عام (٢٠١٦).

جدول (١٨)

نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم في عدد من الدول لعام ٢٠١٦

الوحدة: بالدولار الأمريكي

الدولة	استراليا	شيلي	فرنسا	ألمانيا	إسرائيل	اليابان	كوريا	السويد	اسبانيا	الولايات المتحدة	الترويج	متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
نصيب الطالب في التعليم قبل الجامعي	١٠٥٠٦	٥٣٢٤	١٠١٨٦	١١٢٩٤	٨٣٦٥	١٠١٤٣	١١٧٦٢	١١٥٤٩	٨٥٩٤	١٣٠١٩	١٣٧٥٨	٩٣٥٧
نصيب الطالب في التعليم الابتدائي	١٠٠١٣	٥٣٧١	٧٦٠٣	٨٩٦٠	٨٤٩٨	٨٩٧٨	١١٠٢٩	١١٣٣٨	٧٦٥٣	١٢١٨٤	١٢٦١٩	٨٤٢٠
نصيب الطالب في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	١٢٦٨٤	٥٥٥٦	١٠٥٩٩	١١١٥٩	---	١٠٥٤٦	١١٤٧٧	١٢٠٢٠	٩٠٥٦	١٣١٥٣	١٣٥٣٢	٩٨٨٤

Source: (OECD, 2019, 274).

ويتضح من الجدول السابق، أن نصيب الطالب المصري من الموازنة العامة للتعليم قبل الجامعي لا يتماشى مع الاتجاهات العالمية؛ حيث وصل متوسط نصيب الطالب من موازنة التعليم قبل الجامعي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي (٣٨٩٠,٨) جنيهاً مصرياً فقط، أي أقل من ألف دولار أمريكي، وهو ما يوضح مدى الانخفاض الكبير لمتوسط نصيب الطالب المصري من الإنفاق على التعليم مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث وصل نصيب الطالب من الموازنة العامة للتعليم قبل الجامعي في عام ٢٠١٦ في استراليا (١٠٥٠٦) دولاراً أمريكياً، وفي شيلي (٥٣٢٤) دولاراً أمريكياً، وفي فرنسا (١٠١٨٦) دولاراً أمريكياً، وفي ألمانيا (١١٢٩٤) دولاراً أمريكياً، وفي إسرائيل (٨٣٦٥) دولاراً أمريكياً، وفي اليابان (١٠١٤٣) دولاراً أمريكياً، وفي كوريا (١١٧٦٢) دولاراً أمريكياً، وفي السويد (١١٥٤٩) دولاراً أمريكياً، وفي النرويج (١٣٧٥٨) دولاراً أمريكياً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (١٣٠١٩) دولاراً أمريكياً، في حين أن متوسط نصيب الطالب في دول متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصل إلى (٩٣٥٧) دولاراً أمريكياً.

٤- تطور اعتمادات موازنة التعليم قبل الجامعي على مستوى الستة أبواب:

من خلال الموازنة العامة للدولة، يتضح أن اعتمادات موازنة التعليم قبل الجامعي يتم توزيعها على ستة أبواب كما يلي في الجدول الآتي:

جدول (١٩)

تطور اعتمادات موازنة التعليم قبل الجامعي على مستوى الأبواب الستة خلال الفترة
(٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٩/٢٠٢٠)

الوحدة: بالمليون جنيه

السنة	إجمالي الإئفاق الحكومي	الباب الأول		الباب الثاني		الباب الثالث		الباب الرابع		الباب الخامس		الباب السادس	
		الاعتماد	%	الاعتماد	%	الاعتماد	%	الاعتماد	%	الاعتماد	%	الاعتماد	%
٢٠١٤/٢٠١٥	٦٧٨٠٢	٦٣٨٦٢	٩٤,٢	٢٦٠١	٣,٨	٠	٠	٤١	٠,٠٦	٢٦	٠,٠٤	١٢٧٢	١,٩
٢٠١٥/٢٠١٦	٦٩٣٠٤	٦٥٨٤٨	٩٥	٢٨١٩	٤,١	٠	٠	٤٨	٠,٠٦	٣٣	٠,٠٤	٥٥٦	٠,٨
٢٠١٦/٢٠١٧	٧٢٤٠٢	٦٧٤٠٨	٩٣,١	٣٠٣١	٤,٢	٠	٠	٥٦	٠,٠٧	٤٧	٠,٠٦	١٨٦٠	٢,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٧٠٥١٢	٦٥٦٢١	٩٣,١	٣١٢١	٤,٤	٠	٠	٥٨	٠,٠٨	٨٧	٠,١	١٦٢٥	٢,٣
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٤٩١٧	٦٩٦٠٨	٩٣	٣٣٩٨	٤,٥	٠	٠	٥٧	٠,٠٧	١٦٩	٠,٢٣	١٦٨٥	٢,٢
٢٠١٩/٢٠٢٠	٨١٤٠٠	٧٥٥٢٦	٩٢,٨	٣٧٠٨	٤,٦	٠	٠	٦٠	٠,٠٧	٢٠٦	٠,٢٥	١٩٠٠	٢,٣

المصدر: (وزارة المالية، ٢٠١٤، ٢٦٨-٢٦٩) (وزارة المالية، ٢٠١٥، ٢٦٢-٢٦٣)
(وزارة المالية، ٢٠١٦، ٢٤٢-٢٤٣) (وزارة المالية، ٢٠١٧، ٢٤٤-٢٤٥)
(وزارة المالية، ٢٠١٨، ٢٥٢-٢٥٣) (وزارة المالية(أ)، ٢٠١٩، ٢٤٦-٢٤٧).

من الجدول السابق، يمكن توضيح مجموعة من الملاحظات فيما يخص اعتمادات موازنة التعليم قبل الجامعي مقسمة على الأبواب الستة من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ كما يلي:

الباب الأول: يختص بالمرتبات والأجور والتعويضات للعاملين، وقد زاد نصيب الباب الأول من الموازنة من (٦٣٨٦٢) مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى (٧٥٥٢٦) مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. واستحوذ هذا الباب على غالبية

الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي؛ حيث تراوح نصيبه من الإنفاق ما بين (٩٢,٨%) و (٩٥%).

الباب الثاني: يختص من الموازنة بشراء السلع والخدمات، وقد زاد نصيب الباب الثاني من (٢٦٠١) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى (٣٧٠٧) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة مقدارها (١١٠٦) مليوناً جنيهاً. وانخفض نصيب هذا الباب من إجمالي الإنفاق في الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ حيث تراوحت نسبته ما بين (٣,٨%) و (٤,٦%)، وهذه النسبة لا تكفي لشراء التجهيزات اللازمة لتسيير العملية التعليمية، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التعليم.

الباب الثالث: يختص بالفوائد المحلية والخارجية، نصيب الباب الثالث من إجمالي الإنفاق خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٩/٢٠٢٠) يساوي صفر. وربما يرجع هذا إلى الانخفاض الشديد في عدد القروض التي يحصل عليها التعليم قبل الجامعي مؤخراً.

الباب الرابع: يختص بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وقد زاد بمعدل منخفض من (٤١) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ووصل إلى (٦٠) مليوناً جنيهاً في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الباب الخامس: يختص بمصروفات أخرى (الخاص بالمصروفات الجارية المتنوعة)، وقد زاد نصيب هذا الباب زيادة كبيرة حيث كان (٢٦) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ثم وصل إلى (٢٠٦) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. والزيادة في هذا الباب ترتبط بالزيادة في أعداد التلاميذ.

الباب السادس: يختص بالاستثمارات (شراء الأصول غير مالية)، وقد انخفض نصيب هذا الباب من إجمالي الإنفاق في الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ حيث تراوحت نسبته ما بين (١,٩%) و (٢,٦%)، وهذه نسب متدنية لا تكفي بالقليل من التوسع في البنية التحتية، مما انعكس على تردي التعليم قبل الجامعي

وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في موازنة التعليم قبل الجامعي من (٦٧٨٠٢) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى (٨١٣٩٩) مليوناً جنيهاً عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، إلا

أنها غير كافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم حيث يصاحب زيادة الاعتمادات السنوية زيادة في أعداد التلاميذ.

وفي ضوء ما سبق، يتضح اعتماد التعليم قبل الجامعي على التمويل الحكومي بشكل أساسي؛ بما لا يحقق تكافؤ بين ما تقدمه الدولة من الموارد المالية ومتطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م.

المحور الخامس: مصادر مقترحة لتحقيق الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م:

في ضوء ما تقدم، في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد المصري محدود النمو والمتوقع استمراره لعقود قادمة، فإنه من غير المرجح أن تحقق مصر توسعها الطموح بشأن التعليم الأساسي في مجال إتاحة التعليم للجميع دون تمييز وأهدافها المتعلقة بالارتقاء بالجودة بما يتوافق مع النظم العالمية وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم باستخدام الأسلوب التقليدي لتمويل التعليم الأساسي الحكومي من الميزانية بصفة أساسية، وبالتالي يقف قصور التمويل الحكومي للتعليم الأساسي عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الطموحات والأهداف المنشودة. وفي ضوء ذلك يحتاج التعليم الأساسي إلى نظم أخرى في التمويل تنفذه من الأزمة المالية الحالية والمستقبلية يتمثل في التمويل المستدام لتوفير الموارد المالية لفترة زمنية طويلة ليدعم بواقعية عملية الإصلاح الطويل الأجل ويتم ذلك من خلال ترشيد الإنفاق التعليمي، والاستثمار في الأصول المادية وغير المادية للمدارس، والمشاركة بين المدارس الحكومية والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها. ومن ثم فإن مصادر الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م تتمثل فيما يلي:

أولاً: مصادر تركز على ترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءته:

يعد ترشيد الإنفاق في قطاع التعليم السياسة الرامية لخفض تكلفة الوحدة التعليمية والتخفيف من الهدر التعليمي المتوقع وغير المتوقع، وتحقيق أعلى درجات الكفاءة المالية للقطاع التعليمي من خلال حسن التدبير وترتيب الأولويات وتجنب الإسراف والتقتير الذي هو إنفاق لا يتوقع منه عائد؛ فهو ترشيد في تخصيص الموارد وترشيد في

استخدامها، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المأمولة من التعليم. (العجمي، ٢٠٠٤، ٢٢٥) وأصبح من الضروري التصدي لتوفير مثل هذه المصادر التي تستهدف تقليل كلفة التعليم واستجلاب الاستقرار المالي، كما يلي:

١- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على التعليم:

يرتبط ترشيد الإنفاق بقدرة الإدارة العامة على توفير الأموال والرقابة عليها لتجنب هدرها، ومرتبطة أيضاً بقدرة الإدارة على رفع كفاءة وفعالية الإنفاق وأن تكون النتائج مناسبة لما ينفق عليها، ويتم تخصيص الموارد المالية للتعليم وفقاً لمدى أولوية التعليم ضمن أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم إلى الإنفاق العام في الدولة، فقد تكفي المخصصات المالية لتحقيق الأهداف الموسوعة وقد لا تكفي وهذا ما يحدث غالباً في الدول النامية. (البحيري، ٢٠١٩، ٤١١) ومن ثم فإن النظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، وأحد المحددات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى أنه المشروع القومي لمصر حقاً مما يجعل من الضروري زيادة مخصصات التعليم من الإنفاق العام للدولة.

وأكد إطار العمل للتعليم حتى ٢٠٣٠م على ضرورة تمسك الدول بمعايير تمويل التعليم ١٥-٢٠٪ من الإنفاق العام للدولة و ٤-٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (الحملة العالمية للتعليم، ٢٠١٦، ٢٣)

٢- إعادة هيكلة مؤسسات التعليم وبنيتها لتقليل كلفة التعليم:

يقصد بإعادة هيكلة مؤسسات التعليم إعادة النظر في تركيب هذه المؤسسات بما يساعد على إعادة النظر في أعداد المعلمين والعاملين والتخصصات بهدف زيادة فعالية الإنفاق وتقليل كافة صور الهدر بما يؤدي إلى توفير موارد مالية إضافية، ويتطلب ذلك تعديلاً في التشريعات كي تصبح هناك إمكانية لدراسة وفورات الحجم وذلك بالدمج أو الفصل أو الإلغاء أو إعادة تحديد مجالات التخصص أو إعادة ترتيب التوزيع الجغرافي وتحديد الحجم الأمثل للمؤسسة الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق درجة عالية من الكفاءة في الأداء والتناسب بين التكلفة والعائد. وهذا يعني ضرورة وجود إمكانية للتشغيل المؤقت

والإحالة للتقاعد وإعادة التشغيل حسبما ترى المؤسسة. كما أن إعادة هيكلة مؤسسات التعليم يعني تطبيق صيغ جديدة للتعليم مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي. (الهالي، ٢٠٠٧، ١١٨)

وإن إدماج التكنولوجيا الحديثة في التعليم يساعد على إعادة النظر في جدوى البنى التعليمية ويسهم في البحث عن بنى أقل تكلفة وأكثر كفاءة وفاعلية، وسوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة التعليم حيث إنه سيؤثر بكل قوة على نظام " التكلفة التعليمية" من حيث تغيير كافة الأفكار والاتجاهات التقليدية المرتبطة بوظائف المدرسة ونوعية تلاميذها، ومرونة إجراءاتها، وجوانب الحضور وتكاليف صيانة الأجهزة وتكلفة الفنيين، كما ستسهم تقنياتها في إعادة تخصيص الموارد التعليمية المتاحة (الوقت- المعلمين- المناهج- الإدارة- الإبنية- الموارد المالية...وغيرها) بشكل أكثر فاعلية مما يسهم في استخدام أمثل وبشكل يقلل من الهدر فيها؛ فيعمل على تخفيض التكلفة. (زاهر، ٢٠٠٦، ٥٥-٥٦) ومن ذلك توظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية من خلال:

أ- استعمال الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إمداد الطلبة بكل الوثائق والدروس اللازمة دون الحاجة إلى طباعتها وإخراجها في نسخ ورقية متعددة، مما يؤدي إلى التقليل في المصاريف على الورق والنسخ والطباعة. إضافة إلى ذلك فإن المعدات التكنولوجية الأكاديمية من برمجيات وغيرها يمكن تقاسمها واستعمالها من عدد كبير من الطلبة خلافاً للأدوات الورقية التي لا يمكن تقاسمها.

ب- اعتماد طريقة التعلم الإلكتروني لتوفير النفقات على الأبنية والمرافق اللازمة، والتي تتمثل في قاعات الدروس المجهزة بالمكاتب والمقاعد والسيور، ومباني المكتبات. إذ أن المساحات الافتراضية هي التي تؤمن الدروس والتواصل بين الأساتذة والطلبة والجهاز الإداري.

ج- تبرز إيجابيات وسائل الاتصال والمعلومات في تقليص عدد الإداريين والأساتذة وتوفير أجورهم، حيث يتم التواصل وإتمام الإجراءات الإدارية عبر الإنترنت، كما أنه بإمكان أستاذ واحد أن يدرس لعدد كبير من الطلبة حيث لا تكون هناك ضغوطات وقيود المساحة أو الزمن. (إسماعيل، ٢٠١٧، ٩٧)

د- تطبيق برامج إدارية تكنولوجية في عمليات قبول التلاميذ وتخرجهم، وبما يسمح بتخفيض عدد الإداريين، وتشجيعهم بالحوافز المادية والمعنوية على الإلتحاق بالدورات التدريبية عن كيفية توظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.

كما أن إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية يتطلب التوسع في برامج التعلم عن بعد: "تلك العملية التعليمية التي يكون فيها التلميذ مفصلاً أو بعيداً عن الأستاذ بمسافة جغرافية يتم عادة سدها باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. نظام تعليمي غير تقليدي يمكن الدارس من التحصيل العلمي والاستفادة من العملية التعليمية بكافة جوانبها دون الانتقال إلى موقع الدراسة ويمكن المحاضرين من إيصال معلومات ومناقشات للمتلقين دون الانتقال إليهم". (رضوان، ٢٠١٦، ٦)

ومن الأدوات التي لا ينبغي الاستهانة بجدواها المراسلات والإذاعة والتلفزيون، ويجب أن تدرك محطات الإذاعة والتلفزيون الدور المحوري المنوط بها في مساندة الأهداف التعليمية الوطنية ومن ثم تحسين جودة برامجها، مع استيعابها لما يناط بها من مسؤولية اجتماعية كبيرة، ويمكن الاستفادة من الميزات التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي، مثل الرسائل النصية القصيرة، في تمكين وزارات التعليم من التواصل بفعالية مع الأهل والمعلمين، لتزويدهم بالإرشادات والتعليمات وهيكل عملية التعلم، مستعينة بالمحتوى المقدم عبر الإذاعة أو التلفزيون فلا يقتصر التعلم عن بعد على استخدام شبكة الإنترنت فقط، ولكنه ينطوي على تعلم يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائط التي تكفل وصوله إلى أكبر عدد ممكن من التلاميذ، وتصميم آلية للتطوير المهني للمعلمين وللآباء؛ حتى يكونوا قادرين على دعم المتعلمين في التعلم عن بعد، وذلك بتصميم أساليب تعزز تعاون المعلمين والمجتمعات المهنية وتزيد من استقلالية المعلم. (غنايم، ٢٠٢٠، ٩٤-٩٦)

وتتمثل المواد التعليمية الواجب توفيرها حال التعليم عن بعد في: مواقع على شبكة الإنترنت، الحزم التعليمية المطبوعة، التعليم عبر الإذاعة والراديو، البرامج التلفزيونية التعليمية، استخدام منصة أو موارد للتعلم عن بعد موجودة على الإنترنت، تطوير

منصات جديدة عبر الإنترنت (فصول افتراضية) حتى يتمكن المعلمون من الاستمرار في التفاعل مع التلاميذ الذين يشاركون في تعلم ذاتي أو تعاوني، شريك مع منصات التعليم الخاص. (غنايم، ٢٠٢٠، ٩٧)

ومن المشكلات التي تعوق برامج التعلم عن بعد: (الجار الله، ٢٠١٨، ٦٦)

أ- الحاجة إلى التدريب: يحتاج كل من التلميذ والمعلم إلى امتلاكهما بأساسيات الحاسب الآلي، يحتاج المدرسون إلى تدريب على استخدام الإنترنت عامة واستخدام برامج خاصة لاستخدامها في عمل صفحات الإنترنت ونشر الدروس وغير ذلك. كذلك التلميذ يحتاج تدريب على استخدام الإنترنت واستخدام البرامج التي تساعده على تبادل المعلومات مع أستاذه.

ب- الحاجة إلى بنية تكنولوجية تحتية، وهذه البنية ليست متوفرة في مدارس التعليم الأساسي. مع ارتفاع التكاليف الرأسمالية لشراء الأجهزة والمعدات، وإنتاج البرامج التعليمية المطلوبة لأول مرة.

ج- الحاجة إلى وجود اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت، هذا الاتصال قد يكون اتصالاً عبر مزود خدمات إنترنت isp أو عبر الشبكة الداخلية للمؤسسة التعليمية intranet، إلا أن الطلبة ليسوا جميعاً قادرين على الاتصال بشبكة الإنترنت عن طريق مزود الخدمة، كذلك المؤسسات التعليمية لا تمتلك جميعها شبكات intranet مفتوحة لطلبتها.

د- من أجل نقل الدروس المرئية بشكل مناسب بحيث يمكن مشاهدتها على شاشة كاملة الحجم ودون تقطع الصوت والصورة يحتاج مستخدم الإنترنت إلى توفر سرعة عالية لنقل المعلومات بينه وبين شبكة الإنترنت. يمكن تحقيق ذلك بواسطة توصيل حاسوب المستخدم بشبكة الإنترنت عن طريق أنظمة خاصة تعطى عرض موجة Bandwidth أكبر مثل أنظمة Ti Lines, DsL, ISDN وغيرها. وهذه الأنظمة مكلفة جداً.

وفي هذا السياق، يبدو أن التعليم عن بعد من خلال شبكة الإنترنت وسيلة لتحسين معدلات الالتحاق وأن معدل نجاحه في التعليم الثانوي أكثر من التعليم الأساسي. ويمكن

الجمع بين التعليم التقليدي والتعليم عن بعد من خلال المراسلات والراديو والتلفزيون التعليمي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.

٣- تمويل المدارس الحكومية وفقاً لأعداد المقيدين وأدائها معاً:

من المتبع في كثير من الدول العربية توزيع الميزانية المخصصة للمؤسسات التعليمية بناء على الطاقة الاستيعابية وكلفة التلميذ، دون مراعاة ما إذا كانت المؤسسات المؤهلة للتمويل أكثر أو أقل كفاءة من نظيراتها في إدارة مواردها. ومن المهم أن تتبنى الجهات المسؤولة عن توفير الموارد العامة توجهات جديدة بخصوص صيغ إسناد الاعتمادات المالية، بما يقتضي وضع مقاييس توزيع الميزانية على أساس الأداء، وهو ما يعني أن إسناد التمويل "الحوافز والمكافآت" لا يمكن إتمامه إلا على أساس تحسين النتائج وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. (الذقي، ٢٠١٥، ٥٨-٥٩)

ومن مقاييس فاعلية المدارس معدلات الرسوب والتسرب والترقيم ومعدلات حضور التلاميذ إلى المدرسة، ويتم تحديد القيمة المضافة لأداء المدارس من خلال المدخل الأساسي وهو التنبؤ بدرجات التلاميذ في القراءة والكتابة والعلوم والرياضيات والدراسات الاجتماعية واللغة الإنجليزية في اختبارات المهارات الأساسية بناء على درجاتهم في العام الماضي. ويتم حساب الاختلاف بين الدرجات المتتالية والدرجات الفعلية للتلاميذ باعتبارها القيمة المضافة الناتجة عن جهود المدارس في رفع مستوى المعارف والمهارات لدى التلاميذ. وفشل أي تلميذ في تحسين معارفه ومهاراته سوف يقلل من الدرجة التي تحصل عليها المدرسة، ويؤدي ذلك إلى اهتمام المدارس بجميع التلاميذ وأصحاب التحصيل الدراسي المنخفض خاصة. ويتم تصنيف المدارس وفقاً لهذا النظام بحيث تحصل أفضل المدارس على حوافز ومكافآت مالية. (حسب النبي، ٢٠٠١، ٢٢٢-٢٢٤)

وبذلك، في ظل وجود آلية لتخصيص الميزانية استناداً إلى الأداء يكون لدى المدارس الحكومية حوافز مالية محددة تجعلها أكثر ابتكاراً وتمكنها من استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكثر فعالية. ولمساعدة المدارس على الحصول على الحوافز المالية تقوم المديرات التعليمية بتقديم عدة برامج تدريبية للمعلمين حول استراتيجيات التعليم والتعلم، التقويم التربوي، التنمية المهنية للمعلمين، وبرامج أكاديمية تخصصية.

وفي ضوء ذلك، من ضرورة تحديد مستويات الإنفاق للتلميذ الواحد ومن ثم تمويل المديرية والإدارات التعليمية في ضوء ذلك، وربط الحوافز والمكافآت المقدمة للمدارس بمقدار الإنجاز التعليمي الذي تحققه.

٤- المساءلة المالية على أساس الاستحقاق:

المساءلة بخصوص استخدام مخصصات التمويل الحكومي للمدارس مثل الأمور المتعلقة بإنفاق الموارد المالية المخصصة للمدارس كالصيانة والأثاث، ومتابعة آليات ترشيد الإنفاق مثل الاستغناء عن الإصدارات الورقية وتشجيع استخدام النسخ الالكترونية، ووضع ضوابط إدارية ومالية أكثر صرامة للحد من غياب الموظفين كالخصم، وكذلك تقليل إقامة الاحتفالات في الأماكن المكلفة وغيرها، وحينئذ تستطيع المدارس اتخاذ قرارات أكثر كفاءة بشأن كيفية إنفاق الأموال المخصصة لها، حيث تستطيع هذه المدارس تحديد احتياجاتها الفعلية والأولويات الضرورية بصورة أفضل من السلطات التعليمية الأعلى. يتم ذلك من خلال آليات التطبيق التالية:

- أ- إنشاء مراكز تدريب تخصصية تقدم برامج تتعلق بمجالات الإنفاق على التعليم ومحاسبة التكاليف وكيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- ب- تشكل لجنة المساءلة والمتابعة الدورية للاستخدام الأمثل للموارد المالية بالمدارس وإعداد قواعد للمساءلة.
- ج- تدريب أعضاء لجنة المساءلة والمتابعة على أداء مهامهم بفاعلية من خلال تقديم برامج تتعلق بمجالات الإنفاق على التعليم ومحاسبة التكاليف.

ثانياً: مصادر تركز على تنمية الموارد الذاتية للمدارس:

يتمثل التمويل الذاتي المدرسي في لجوء المدارس إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية تسهم في توفير موارد مالية إضافية لتلبية الحاجات المتزايدة للمدارس. (الصالح؛ والهيلم، ٢٠١٧، ١٨٠) وكما يتركز التمويل الذاتي في الرسوم الدراسية للتلاميذ ورسوم مجموعات التقوية. وتتمثل المصادر المقترحة لتنمية التمويل الذاتي للمدارس والاستقرار المالي لها، فيما يلي:

١- تفعيل المدرسة كوحدة منتجة:

ظهر مفهوم المدرسة كوحدة منتجة من خلال سياسة وزارة التربية والتعليم في تشجيع التلاميذ على الاشتراك في أعمال إنتاجية تعود عليهم وعلى المدرسة والمجتمع بالفائدة، وكذلك إيجاد شخصية المستثمر الصغير في نفوس التلاميذ؛ (أوالنصر، ٢٠١٦، ٥٢) فتحويل المدرسة إلى وحدة إنتاجية يوفر جزء من الموارد المالية اللازمة للعملية التعليمية بجانب الدعم الحكومي للتعليم من خلال الأنشطة الإنتاجية والخدمات التي تقدمها المدرسة للمجتمع المحلي.

ويمكن تحويل المدرسة إلى وحدة منتجة في التعليم الأساسي والمرحلة الإعدادية خاصة لتوفير موارد تمويلية ذاتية إضافية ومستدامة تحقق تطوير العملية التعليمية من خلال: عقد اجتماعات دورية بين مدير المدرسة والمعلمين ومجلس الأمناء لمناقشة أفكارهم عن مشروع المدرسة المنتجة، تخصيص حصة أسبوعية لنشاط المدرسة المنتجة، إعداد للموضوعات المرتبطة بالمدرسة المنتجة وتقديمها بالإذاعة المدرسية أسبوعياً، تفريغ بعض الإداريين والمعلمين بالمدرسة لمهمة الإشراف على تنفيذ مشروع المدرسة المنتجة، (علي، ٢٠٠٤، ٤٢-٤٣) وحصر المشروعات الإنتاجية المقترح تنفيذها من واقع احتياجات المجتمع المحلي والتخطيط الجيد لتلك المشروعات، عقد اجتماعات مع مدرسي المجالات المختلفة، والقائمين بالإشراف على الوحدة المنتجة لمناقشة المشروع المنفق عليه وتحديد الأنشطة اللازمة للتنفيذ، تقسيم التلاميذ إلى مجموعات عمل حسب ميولهم حول أنشطة العمل المنتج والتي سبق تحديدها، عمل دورات تدريبية للقائمين بالعمل في مشروعات الوحدة المنتجة بالمدارس، توفير الإمكانيات المادية اللازمة للتنفيذ من أماكن مناسبة، وورش مجهزة وأجهزة ومعدات حديثة. (أبو الحسن، ٢٠٠٣، ٢٦٣-٢٦٤)

كما يتطلب تنفيذ مشروعات إنتاجية بمدارس التعليم الأساسي عمل دراسة جدوى للمشروع، تتضمن: الأهداف التربوية للمشروع، الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يحققها المشروع للمدرسة والمجتمع المحلي، مدى مناسبة المشروع للمستوى التعليمي والعمرى للتلاميذ، وعوامل الأمان فيه، توزيع الأدوار والمسؤوليات، تحديد أسلوب المتابعة والتقييم، كلفة المشروع وإمكانية تلبية، الإمكانيات والتجهيزات اللازمة

لإنجاز المشروع، أسلوب تسويق منتجات المشروع، أسس توزيع عوائده، المعوقات التي تقف في سبيل نجاح المشروع والأساليب اللازمة للتغلب عليها. (الغامدي؛ والغامدي، ٢٠١٨، ٥٥)

تشارك التلميذات في التعليم الأساسي في الإنتاج المدرسي من خلال حصة أسبوعياً للاقتصاد المنزلي في إطار الخطة الدراسية، وتوزع التلميذات في العملية الإنتاجية حسب تصنيفهن المهاري؛ فيمكن أن تقوم التلميذات بعمل العديد من المشروعات الإنتاجية التي يمكنها أن تدر دخلاً منتظماً على المدرسة، مثل: أعمال التريكو والتطريز وعمل لوحات بالرسم على القماش والخشب والزجاج والتفصيل وأعمال الخزف بالإضافة إلى العديد من الأعمال التي يمكنهن القيام بها في مجال الأغذية مثل: عمل المربى والجبن والمخللات والوجبات البسيطة وغيرها.

كما يمكن توفير مصدر إضافي دائم للدخل من خلال الانتفاع بالأصول المادية للمدارس في تقديم المشروعات والخدمات المجتمعية مثل: تأجير بعض المنشآت المدرسية أثناء عطلات الأسبوع والعطلات السنوية كتأجير الملاعب وساحات المدرسة في إقامة الندوات والمؤتمرات والمعارض والحفلات، الاستفادة من المسارح في تقديم العروض المسرحية مقابل رسوم منخفضة، الاستفادة من معمل الحاسب الآلي كمركز للتدريب على الكمبيوتر، إقامة معارض للكتاب داخل المدارس، يقدم الموقع الخاص بالمدرسة على الإنترنت العديد من الاستشارات التعليمية، تأجير مكتبة المدرسة لطالبي المعرفة في ساعات معينة، تنظيم الفرق الرياضية للدخول في مسابقات مع فرق المدارس الأخرى ويعود دخل هذه المباريات على المدارس المشاركة وغير ذلك من الأنشطة.

٢- تحسين كفاءة تحصيل الرسوم الدراسية:

على الرغم من الزام الحكومة المصرية بمبدأ مجانية التعليم في جميع مراحلها، إلا أنه في ظل العجز في ميزانية التعليم؛ اضطرت الحكومة في فرض رسوماً دراسية مناسبة على التعليم. لتفعيل الرسوم الدراسية كمصدر من الموارد المالية الإضافية والمستمرة، يتم ذلك من خلال إجراءات و آليات التطبيق التالية:

أ- تحصيل المصروفات الدراسية من أولياء الأمور بنسب مختلفة تتلاءم مع دخولهم وفقاً لدراسة اقتصادية واجتماعية للمجتمع الطلابي تحدد مدى إمكانية تحمل الأعباء المالية.

ب- إعفاء التلاميذ ممن ينتمون إلى الأسر ذات الدخل المنخفض من الرسوم الدراسية، زيادة الرسوم الدراسية المخصصة للتلاميذ غير المصريين.

ج- يتحمل التلميذ الهدر الناتج عن رسوبه، يتحمل (٥٠٪) من التكلفة الفعلية في حالة بقائه للإعادة مرة واحدة، يتحمل التلميذ التكلفة كلها عند البقاء للإعادة مرة ثانية فأكثر، مع مراعاة ظروف التلاميذ غير القادرين مادياً التي قد تكون سبب الرسوب.

٣- التوسع في مجموعات التقوية المدرسية:

"تنظم مجموعات تقوية اختيارية في بعض المواد الدراسية بجميع المدارس الرسمية للطلاب؛ بهدف تحسين المستوى العلمي لهم بتلك المواد؛ وذلك مقابل سداد اشتراكات مناسبة، ويكون اشتراك التلميذ بهذه المجموعات اختيارياً سواء داخل المدرسة المقيد بها أو أية مدرسة أخرى يختارها، ويعلن عن قيمة الاشتراك، والمواعيد، وأماكن الدراسة، وأسماء المعلمين القائمين بالتدريس في لوحة إعلانات كل مدرسة في مكان ظاهر". (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٦ ، المادة الأولى) مما يساعد ذلك على إنهاء سطوة الدروس الخصوصية، وتخفيف الأعباء على أولياء الأمور، وكذلك يمثل التوسع في مجموعات التقوية المدرسية أحد المصادر التي يمكن من خلالها توفير مورد مالي إضافي ومستمر لمدارس التعليم الأساسي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال آليات التطبيق التالية:

أ- وضع ضوابط تنظيم مجموعات التقوية بالتنسيق بين المديريات والإدارات التعليمية ومجلس إدارة المدرسة ومجلس الأمناء والآباء والمعلمين.

ب- تحديد مقابل رسوم مجموعات التقوية بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأولياء الأمور بحيث تتراوح في القرى من (١٠ إلى ٣٠) جنيهاً، وفي المدينة من (٢٠ إلى ٣٥) جنيهاً، وفي مدارس اللغات من (٢٥ إلى ٥٠)

جنيها؛ وذلك للحصة الواحدة ومدتها ساعتين أسبوعياً. يحدد مجلس الأمناء والآباء والمعلمين مصروفات مجموعات التقوية بالضبط، مع إعفاء جميع التلاميذ غير القادرين على سداد المصروفات.

ج- توزيع حصيلة مجموعات التقوية بنسبة (٦٥%) للمعلم، (١٠%) للقائمين بالأعمال الإدارية، (٥%) للعمال، (٢٠%) لصندوق دعم الخدمات التعليمية.

د- متابعة دورية شهرية لمجموعات التقوية بالمدارس من قبل الموجه المالي والإداري بالإدارات التعليمية.

ثالثاً: مصادر تركز على المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم:

تأخذ المشاركة المجتمعية أشكالاً متعددة سواء كانت مؤسسية أو فردية أو جماعية، ومنها ما يرتبط بتوفير الموارد المالية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الأساسي، ومن الضروري لكي تحقق نتائجها أن تكون مستمرة ومدعومة سياسياً. وتتمثل المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الأساسي، فيما يلي:

١- تشجيع المنح والتبرعات والهبات المقدمة من الأفراد والمؤسسات:

يستند نجاح التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة للمدارس واستدامتها على آليات تطبيق متعددة، منها:

أ- توجيه حملات توعوية سنوية من قبل المدارس لنشر ثقافة التبرع وإيقاظه عند الأفراد القادرين مادياً والمؤسسات والهيئات لصالح التعليم الأساسي .

ب- إنشاء لجنة جمع التبرعات وإدارتها داخل المدارس، وتدريبهم من أجل تنمية مهاراتهم في جذب واستبقاء المتبرعين، لتوفير مصدر دائم ومستمر لزيادة الموارد المالية للمدارس.

ج- دعوة لجنة جمع التبرعات الأفراد والمؤسسات والهيئات لتقديم المنح الدراسية للتلاميذ الناجحين من الأسر ذات الدخل المنخفض وللتلاميذ المتميزين مع تحديد حد أدنى للمنحة المقدمة للتلميذ من أجل الدراسة في مدرسة خاصة أو عامة ويترك المدرسة للحصول على المنحة الدراسية، مع التزام المتبرعين بمواصلة تقديمها مستقبلاً.

د- إيجاد لائحة لتنظيم التبرعات والهبات من الأفراد والمؤسسات والوكالات الخيرية داخل الدولة أو خارجها ووفقاً لشروط معينة بما يساعد على المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم.

ه- توضع المنح الدراسية في صندوق وقي لدعم الإنفاق على التعليم الأساسي إلى جانب الدخل الذي يستغل سنوياً لدعم التلاميذ، والهيئة الأصلية لا يتم إنفاقها ومن ثم تبقى المنحة الدراسية المتبرع بها للأبد توفر الدعم المالي للتلاميذ في كل سنة.

و- توجيه نسبة محددة سنوياً (١٥٪) من زكاة المال إلى الإنفاق على التعليم " المنحة الدراسية" بناء على فتوى شرعية تصدر عن دار الإفتاء.

ز- عقد الندوات الدورية لمناقشة مشكلات المدارس والمجتمع المحلي المحيط وإقناع الجمهور بالتبرع للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية.

ح- الأخذ بنظام الإعفاءات الضريبية للأفراد والمؤسسات التي تقدم المنح الدراسية والتبرعات والهبات أو تنفذ بعض المشروعات في قطاع التعليم بشكل مستمر.

٢- تأسيس أوقاف لصالح التعليم الأساسي:

الوقف مصدر مالي يتصف بالاستدامة والاستمرار، وتخصيص أوقاف لصالح التعليم الأساسي يضمن حصوله على تمويل دائم ومستقر، مما يسهم في وصوله للاستقرار المالي وحمايته من التقلبات المالية للحكومة. ويتحقق ذلك من خلال آليات التطبيق التالية:

أ- قيام وسائل الإعلام، والتكنولوجيا الحديثة بتوعية المجتمع بأهمية الوقف لتوفير التمويل اللازم للنهوض بحال البلاد؛ وذلك يسهم في إعادة الحياة لنظام الوقف وتعظيم دوره في المساهمة في تمويل التعليم الأساسي، وفي حث الخيرين والقادرين مادياً على وقف أموالهم للمدارس الحكومية.

ب- قيام وزارة الأوقاف بتوعية القائمين على شئون التعليم، والجمعيات والمؤسسات الأهلية المهمة بتمويل التعليم، بأهمية الوقف والدور الذي يمكن أن تسهم به لزيادة إيرادات المؤسسة التعليمية إذا ما اعتمدوا عليها كمصدر للتمويل.

ج- إجراء التعديلات القانونية للوقف من منطلق ربطه بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني؛ وذلك لتوفير مورد مالي مستمر للمؤسسات التعليمية، استحداث باب خاص بتمويل التعليم داخل أولويات عمل مؤسسات الأوقاف داخل الدولة.

د- تشجيع إنشاء أوقاف جديدة من خلال تطوير النظم والإجراءات التي تحكم تنفيذ العمليات الوقفية وتحسينها، بما يحقق لها مستويات أعلى من السرعة والمرونة مثل إقرار إعفاءات ضريبية للتبرع للأوقاف، وكذلك إقرار إعفاءات ضريبية لإيرادات الأصول الوقفية.

هـ- الربط بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمؤسسات التعليمية وبين نظام الوقف من خلال النص قانوناً على إمكانية إدارة تلك المؤسسات والهيئات لأوقاف خاصة بها، وتلقي التبرعات لها والاعتماد عليها في تمويلها .

و- تنظيم إنشاء الصناديق الوقفية ووضع نظام خاص بتسجيلها وإدارتها والرقابة عليها لكي تتمكن المؤسسات التعليمية من إنشاء تلك الصناديق والاستفادة منها لاستثمار أموالها الوقفية. كما أنه من الضروري تحديد آليات الرقابة على تلك الصناديق ، كإصدار تقارير سنوية توضح معاملات الصناديق المالية خلال العام ومجالات استثمار الأصول والعائد المتحقق من الاستثمار ومقدار التمويل المتوافر للمؤسسة الموقوف عليها، وتقديم تلك التقارير للجهات الرقابية.

ز- اعتماد أموال الوقف لنشاط محدد داخل المنظومة التعليمية مثل بناء المدارس والفصول توفير المستلزمات التعليمية.

٣- إحداه مشاركه بين المدارس الحكوميه والمؤسسات المجتمعيه:

تعد مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم الأساسي ضرورة ملحة في الوقت الحالي لتحقيق زيادة ملموسة في تمويل المدارس الحكومية واستدامته. ويتحقق ذلك من خلال آليات التطبيق التالية:

أ- تطوير القوانين والتشريعات المنظمة لدور المؤسسات المجتمعية وتحديد مجالات مشاركتها في العملية التعليمية.

ب- تعقد المديرية والإدارات التعليمية إتفاقات مع المؤسسات الخدمية لتقديم خدمات تعليمية مثل الخدمات الصحية المدرسية.

ج- دعوة مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تمويل ومراقبة أداء مدارس التعليم الأساسي.

- د- مطالبة القطاع الخاص بالمشاركة في بناء المدارس أو شراء أراضي تقام عليها المدارس الحكومية باعتبارها أصول ثابتة.
- ه- خصخصة الخدمات التعليمية، كخصخصة خدمة صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية؛ فيترك للقطاع الخاص مهام الصيانة والمتابعة الدورية نظير نفقات رمزية تدفع دوريًا لهم.
- و- يتعين على الدولة أن تقدم تيسيرات إئتمانية وإعفاء ضريبي لتوفير الحوافز المناسبة لجذب المؤسسات المجتمعية للاستثمار في التعليم والارتقاء بالتعليم وجودة مخرجاته بالنسبة للدولة وللمجتمع.
- ز- إطلاق أسماء رجال الأعمال الفاعلين في تمويل التعليم الأساسي على بعض المنشآت التعليمية كمحفز للاستمرار في تمويل التعليم.
- ح- عقد الندوات الدورية التي تعزز العلاقة بين القطاع التعليمي والمؤسسات المجتمعية.
- ٤- مشاركة البنوك الوطنية والخاصة في تمويل التعليم قبل الجامعي:
- يستند هذا المصدر على آليات تطبيق متعددة من أجل ضمان الاستقرار المالي واستدامته لتيسير أعمال التعليم، منها: (جمعة، ٢٠٢٠، ٨٨-٨٩)
- أ- تفعيل قوانين البنوك وجعلها أكثر قدرة على تمويل أعمال وأنشطة المؤسسات التعليمية.
- ب- تخصيص نسبة من أرباح البنوك السنوية؛ لتسيير أعمال المؤسسات التعليمية، فرض ضرائب لصالح مؤسسات التعليم على عوائد شهادات الأفراد الإيداعية.
- ج- تنويع أنماط الهدايا البنكية السنوية؛ لتتضمن أجهزة تكنولوجية وتعليمية متقدمة، توجيه البنوك التجارية والخاصة نحو المساهمة في تمويل البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، دعم البنوك الخاصة لبرامج الجودة في المؤسسات التعليمية من خلال نهج تشاركي بينهما.
- د- تشجيع البنوك على منح المؤسسات التعليمية قروضًا حسنة معفاة من الضرائب حال أن تتوسع في قبول أبناء الفقراء، ترغيب المشروعات الممولة عبر قروض بنكية على منح الهبات للمؤسسات التعليمية من خلال إعفاءات ضريبية.

ه- تكفل البنوك الوطنية بمرتبات نسبة معينة من شباب العاملين حال عملهم بالمؤسسات التعليمية.

و- فرض ضريبة تحت مسمى " ضريبة التعليم قبل الجامعي" على أن يتم تحصيلها من أرباح البنوك الوطنية؛ لدعم التوسع في إنشاء المدارس.

نتائج البحث وتوصياته:

تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- لم تستطع مصر تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال في السن الرسمي للتعليم حيث إن نسبة الاستيعاب الصافي (٨٩,٢٪) في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- ارتفاع متوسط كثافة الفصل لتصل إلى (٥٣,٣) تلميذاً/فصل في المرحلة الابتدائية، و(٤٨,٥٧) تلميذاً/فصل في المرحلة الإعدادية في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- تواضع مساهمة القطاع الخاص في إتاحة التعليم؛ فقد بلغت نسبة المدارس الخاصة من جملة المدارس بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية على التوالي (١٢,٢٪)، (١٥,٧٪)، نسبة التلاميذ المقيدين بالمدارس الخاصة من جملة التلاميذ (٩,٩٪)، (٧,٧٪) في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- محدودية عدد مدارس المتفوقين؛ فقد وصل عدد مدارس إلى (١٥) مدرسة في عدد (١٥) محافظة بالعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ارتفاع نسبة المعلمين غير المؤهلين تربوياً حيث وصلت النسبة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية على التوالي (١٤,٧٠٪)، (٢١٪) وذلك من إجمالي هيئات التدريس في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- زيادة نصيب المعلم من التلاميذ حيث إن عدد التلاميذ لكل معلم بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية على التوالي وصل إلى (٢٩,٥١)، (٢٠,٣٣) تلميذاً/ معلم في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- محدودية نسبة عدد المدارس التي تم اعتمادها منذ ٢٠١٥م وحتى ٢٠٢٠م وصلت إلى حوالي (١٠,٩٪) من إجمالي عدد المدارس الحكومية في مصر.

- التحسن في قدرة المدارس على الاحتفاظ بالتلاميذ في التعليم الأساسي، انخفض معدل التسرب بالتعليم الابتدائي ليصل إلى (٢٥,٠%) عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ مقارنة بـ (٤٦,٤%) عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، انخفض في التعليم الإعدادي ليصل إلى (٢٠,٦٧%) عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بـ (٤,١٠%) عام ٢٠١٥/٢٠١٦.
- انخفاض نصيب مديرية القليوبية والجيزة والقاهرة والإسكندرية من إجمالي عدد المدارس الابتدائية والإعدادية انخفاضاً كبيراً عن نصيبها من إجمالي التلاميذ، مما أدى ذلك إلى التكدس الطلابي.
- ارتفاع نصيب مديرية جنوب سيناء والوادي الجديد وشمال سيناء ومرسى مطروح والأقصر وأسوان من إجمالي عدد المدارس بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية عن نصيبها من إجمالي التلاميذ بالمرحلتين، مما أدى إلى انخفاض متوسط كثافة الفصل في تلك المديرية.
- يتسم الإنفاق الحكومي على التعليم المصري بسوء التوزيع على المراحل التعليمية؛ حيث يوجد تحيز لصالح التعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي.
- ضعف مساهمة التمويل الحكومي للتعليم قبل الجامعي في تحقيق العدالة التعليمية.
- انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام للدولة لتصل إلى (٨,٤%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ (١٢%) عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
- انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٢,١% في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٣,٩% عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
- تجاهل الموازنة العامة للدولة للأعوام المالية خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٩/٢٠٢٠ الاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالإنفاق على التعليم.
- انخفاض نصيب التلميذ المصري من الموازنة العامة للتعليم قبل الجامعي مقارنة ببعض الدول الأجنبية.
- هيمنة المرتبات والأجور على (٩٢,٨%) من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- انخفاض نصيب باب شراء السلع والخدمات من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي ونسبته عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٤,٦٪)، هذه النسبة لا تكفي لشراء المعدات والتجهيزات والخدمات اللازمة لتحقيق جودة التعليم.
- تتمثل مصادر تمويل التعليم المصري في: الإنفاق الحكومي، إنفاق المدارس الخاصة والإنفاق الأسرى على التعليم، صندوق دعم الخدمات التعليمية، المعونات الأجنبية ومساهمات الجهات المانحة.
- التزام الدولة بأنها المصدر الرئيس لتمويل التعليم قبل الجامعي؛ حيث يتم تخصيص مبالغ محددة سنويًا من الموازنة العامة للدولة للتعليم قبل الجامعي.
- وجود زيادة سنوية في ميزانية التعليم قبل الجامعي؛ إلا أنها لا تمثل زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها نظراً لما يصاحب تلك الزيادة من مظاهر التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية وزيادة الأسعار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
- التحيز الكبير للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري؛ مما يؤثر بالسلب على جودة التعليم.
- تمثلت متطلبات تطوير التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م في: زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس، تطوير برامج التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، تطوير المناهج الدراسية، تطوير طرق التدريس، تطوير أساليب التقويم والامتحانات، تطوير الإدارة المدرسية، تطوير البنية التحتية للمدارس، تأهيل المدارس للاعتماد، مما يتطلب ضرورة البحث عن موارد مالية إضافية مستدامة للتعليم الأساسي.
- تمثلت مصادر تحقيق الاستدامة المالية في التعليم الأساسي في، أولاً: مصادر تركز على ترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءته مثل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على التعليم، إعادة هيكلة مؤسسات التعليم وبنيتها لتقليل كلفة التعليم، تمويل المدارس الحكومية وفقاً لأعداد المقيدين وأدائها معاً، المساهلة المالية على أساس الاستحقاق، ثانياً: مصادر تركز على تنمية الموارد الذاتية للمدارس مثل تفعيل المدرسة كوحدة منتجة، تحسين كفاءة تحصيل الرسوم الدراسية، التوسع في مجموعات التقوية

المدرسية، ثالثاً: مصادر تركز على المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم مثل تشجيع المنح والتبرعات والهبات المقدمة من الأفراد والمؤسسات، تأسيس أوقاف لصالح التعليم الأساسي، إحداث مشاركة بين المدارس الحكومية والمؤسسات المجتمعية، مشاركة البنوك الوطنية والخاصة في تمويل التعليم قبل الجامعي.

توصيات البحث:

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنه يوصى بما يلي:

- ضرورة زيادة نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي حتى تتساوى مع المعدلات العالمية وجعل التعليم الأساسي على رأس أولويات الإنفاق الحكومي.
- الأخذ باللامركزية في إدارة تمويل التعليم الأساسي وأن يتم استخدام الأموال والإشراف عليها من قبل سلطات الحكم والإدارة المحلية.
- ضرورة ربط الحوافز التي تحصل عليها المدارس بتحقيق التلاميذ فيها لمستوى معين من التحصيل الدراسي وذلك باستخدام آلية القيمة المضافة.
- ضرورة إنشاء صندوق مركزي لدعم الإنفاق على التعليم الأساسي تسهم فيه القطاعات المجتمعية المختلفة.
- ضرورة وضع نظم معلوماتيه يمكنها تقييم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل التلاميذ، وتوضع هذه النظم على رأس قائمة أولويات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لكي تتمكن من اتخاذ قرارات للمساعدات المالية وتنفيذها من أجل تحقيق العدالة التعليمية للجميع.

المراجع

- أبو الحسن، بدري أحمد (٢٠٠٣): تفعيل المدرسة كوحدة منتجة بجمهورية مصر العربية في ضوء بعض الجهود العالمية، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، يوليو.
- أبو المجد، مها عبد الله السيد (٢٠١٤): التخطيط لمدرسة المستقبل بمصر في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.
- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٦): تطوير العملية التعليمية.. مدرسة المستقبل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- أبو شمالة، نواف محمود محمد (٢٠١٨): الارتقاء بالتعليم في الدول العربية.. متطلبات الاستدامة وقيود التمويل، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (١٩)، العدد الثالث، يوليو.
- إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٧): تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، "دراسات تربوية ونفسية" مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٩٥)، الجزء الثاني، إبريل.
- البحيري، خلف محمد؛ وآخرون (٢٠١٩): التحليل البيئي لترشيد الإنفاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة (٢٠)، العدد (١٤٥)، أكتوبر.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠١٨): أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها.. التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك.
- البيلاوي، حسن حسين؛ وآخرون (٢٠٠٦): الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٦.
- بيومي، رانيا السيد (٢٠١٧): واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد (٢٢)، يونيو.
- الجار الله، أمل صالح (٢٠١٨): توظيف تكنولوجيا التعليم وإمكانية استخدام التعلم عن بعد في برامج كلية التربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة استطلاعية، مجلة القراءة
والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة
عين شمس، العدد (١٩٥).

جمعة، السيد على السيد (٢٠٢٠): التمويل المستدام للتعليم الجامعي.. الآليات
والخيارات، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد (٣١)، يوليو.
جمهورية مصر العربية (٢٠١٤): دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

جوهر، على صالح حامد؛ وآخرون (٢٠١٨): متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم العام
لتطوير التعليم الابتدائي بمصر، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من
أجل التنمية، السنة (١٩)، العدد (١٣٣)، أكتوبر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أ) (٢٠١٩): كتاب الإحصائي السنوي ..
التعليم، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥): دراسة تطوير التعليم الأساسي في
مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مايو.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٧،
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أ) (٢٠٢٠): النشرة الشهرية للأرقام القياسية
لاسعار المستهلكين مايو ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة
والإحصاء، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ب) (٢٠١٩): النشرة السنوية المجمع لبحث
القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ب) (٢٠٢٠): مصر في أرقام ٢٠٢٠، الجهاز
المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ج) (٢٠١٩): كتاب الإحصاء السنوي..
مؤشرات عامة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

الحاوري، محمد أحمد على (٢٠١٥): تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد (٤٤)، يونيو.

حجازي، هناء شحات السيد (٢٠١٥): مؤشرات الأداء المؤسسي وإصلاح التعليم، سلسلة التربية والمستقبل العربي (٦)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

حجازي، هناء شحات السيد إبراهيم (٢٠١٨): المنظمة المتعلمة مدخل لتفعيل التنمية المهنية للمعلمين.. دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بينها، العدد (١١٦)، الجزء الثامن.

حسب النبي، أحمد محمد نبوي (٢٠٠١): بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٦): قضايا التمويل.. دليل مجموعة الأدوات المعنية بالتمويل المحلي للتعليم، الحملة العالمية للتعليم، جوهانسبرج.

الحوت، محمد صبري (٢٠١٥): تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل.. لماذا المأمول.. في ضوء أحوال الواقع، "دراسات تربوية ونفسية" مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٨٧)، الجزء الأول، إبريل.

الدقي، نور الدين (٢٠١٥): تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، ٢٢-٢٦ ديسمبر.

رضوان، محمد رضوان (٢٠١٦): المنصات التعليمية.. المقررات التعليمية المتاحة عبر الإنترنت، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

رئاسة الجمهورية (١٩٨١): قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٦): الإنفاق على التعليم المصري وتمويله.. دراسة تحليلية نقدية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد (١٢)، العدد (٤٠)، يناير.

الزنفلي، أحمد محمود (٢٠١٧): الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٥/٢٠١٦) .. دراسة تقويمية، " دراسات تربوية ونفسية" مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٩٥)، الجزء الثاني، إبريل.

سليمان، ظلال محمد عادل (٢٠١٦): تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول.. دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد (٣٣)، مايو.

الصالح، أمل عبد الوهاب؛ والهيلم، منيره خالد (٢٠١٧): واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهة نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، الجزء الأول، يناير.

عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد؛ وحسين، محمد فتحى عبد الفتاح (٢٠١٩): تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية.. دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة، العدد (٢٢)، أبريل.

العجمي، محمد حسنين عبده (٢٠٠٤): متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد (١٠)، العدد (٣٥)، أكتوبر.

عزب، محمد على (٢٠١١): التعليم الجامعي وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي (٢)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- علي، نادية حسن السيد(٢٠٠٤): تصور مستقبلي لتفعيل مشروع المدرسة المنتجة في ضوء إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (١٤)، العدد (٥٧)، إبريل.
- الغامدي، أثير سعيد إبراهيم؛ والغامدي، رحمة محمد صالح (٢٠١٨): معوقات تطبيق مفهوم المدرسة المنتجة بمدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديرات المدارس والمعلمات، مجلة العلوم التربوية والنفسية- المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد الثالث، فبراير.
- غنايم، مهنى محمد إبراهيم (٢٠٢٠): التعليم العربي وأزمة كورونا.. سيناريوهات المستقبل، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلد الثالث، العدد الرابع.
- الفقي، محمد عبد الله محمد عبد الله (٢٠١٧): تدويل التعليم العالي.. مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠م، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، المجلد (٣٢)، العدد الرابع.
- مجاهد، فائزة أحمد الحسينى (٢٠١٩): رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد الثاني، العدد الرابع.
- مجموعة البنك الدولي (٢٠١٥): جمهورية مصر العربية.. إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.. دراسة تشخيصية منهجية (P151429)، مجموعة البنك الدولي، مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٣): نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، العدد (٢٤٨)، المجلد(٢٢)، مجلس الوزراء، القاهرة، أغسطس.
- مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠١٤): نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، العدد (٢٥٦)، المجلد (٢٢)، مجلس الوزراء، القاهرة، إبريل.

مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠١٩): مصر في عيون العالم ٢٠١٩.. ترتيب مصر في أهم المؤشرات الدولية، مجلس الوزراء، القاهرة.

مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٠): التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد.. مقتطفات تنموية، السنة الأولى، عدد خاص الثالث، مجلس الوزراء، القاهرة، إبريل.

مسعودى، عبد الهادى؛ ومسعودى، خيرة (٢٠١٩): آفاق وفرص التمويل الإسلامي المستدام.. دراسة في الأبعاد الأخلاقية والتنموية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد (١١)، العدد الأول، مارس.

معهد التخطيط القومي (٢٠١٩): تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٣٠٨)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

المنتدى العالمي للتربية (٢٠٠٠): إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، المنتدى العالمي للتربية، داكار.

الهلالى الشربيني الهلالى (٢٠٠٧): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد التاسع، يناير.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٦): الكتاب السنوى ٢٠١٥/٢٠١٦، مجلس الوزراء، القاهرة، .

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة.. رؤية مصر ٢٠٣٠م، مجلس الوزراء، القاهرة.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٨): الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، مجلس الوزراء، القاهرة، مايو.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦): قرار وزاري رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن مجموعات التقوية المدرسية، مكتب الوزير، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى (٢٠٢٠): ما تم إنجازه من مشروعات وبرامج في الفترة من ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠٢٠، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٩): كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي من ٢٠١٨/٢٠١٩، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠): كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٧.. التعليم المشروع القومي لمصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٧): كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٦): كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي من ٢٠١٥/٢٠١٦، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٨): كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، القاهرة.

وزارة المالية (٢٠١٤): الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، موازنة الجهاز الإداري، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة.

وزارة المالية (٢٠١٥): الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، موازنة الجهاز الإداري، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة.

وزارة المالية (٢٠١٦): الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، موازنة الجهاز الإداري، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة.

وزارة المالية (٢٠١٧): الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، موازنة الجهاز الإداري، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة.

وزارة المالية (٢٠١٨): الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، موازنة الجهاز الإداري، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة.

وزارة المالية (أ)(٢٠١٩): الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، موازنة الجهاز الإداري، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، القاهرة.

وزارة المالية (أ)(٢٠٢٠): البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، القاهرة.

وزارة المالية (ب)(٢٠١٩): البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، القاهرة.

وزارة المالية (ب)(٢٠٢٠): التقرير المالي الشهري- مايو ٢٠٢٠، المجلد (١٥)، العدد السابع، القاهرة.

اليونسكو (٢٠١٥): استراتيجية اليونسكو للتعليم ٢٠١٤-٢٠٢١، اليونسكو، باريس.
اليونسكو (٢٠١٦): ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم من أجل الناس والكوكب.. بناء مستقبل مستدام للجميع، اليونسكو، باريس.

اليونسكو (٢٠١٨): المساءلة في مجال التعليم.. الوفاء بتعهداتنا، التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٧/٢٠١٨، اليونسكو، باريس.

اليونسكو؛ وآخرون (٢٠١٥) : إعلان إنشيوين وإطار العمل.. لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة .. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥م، إنشيوين، كوريا، ١٩-٢٢ مايو.

Afriyie, Amos Oppong (2015); Financial Sustainability Factors of Higher Education Institutions: A Predictive Model, International Journal of Education Learning and Development, Vol.2, No.3, April.

Al Kharusi, Sami & Murthy Y., Sree Rama (2017); financial Sustainability of Private Higher Education Institutions: The Case of Publicly Traded Educational Institutions, Investment Management and Financial Innovations Journal, Vol.14, Issue 3.

- Bisogno, Marco, et. al(2017); Financial Sustainability in Local Governments: Definition, Measurement and Determinants,in Bolivar, Manuel Pedro Rodriguez(ed.); Financial Sustainability in Public Administration: Exploring The Concept of Financial Health, Palgrave Macmillan, Switzerland.
- Bolívar, Manuel Pedro Rodríguez (2018); Financial Sustainability, in A. Farazmand (ed.); Global Encyclopedia of Public Administration: Public Policy and Governance, Springer International Publishing AG Switzerland.
- Caruana, Josette, et. al(2019); Exploring The Relevance of Accounting Frameworks in The Pursuit of Financial Sustainability of Public Sector Entities: A Holistic Approach,in Caruana, Josette, et. al (eds.); Financial Sustainability of Public Sector Entities: The Relevance of Accounting Frameworks, Palgrave Macmillan, Switzerland.
- Lucianelli, Giovanna & Citro, Francesca(2017); Financial Conditions and Financial Sustainability in Higher Education: A Literature Review, in Bolívar, M.P. Rodríguez (ed.), Financial Sustainability in Public Administration, The Authors, Rome, Salerno, Italy.
- Matthew, Ige Akindele (2015); Strategies to Achieve A Stable, Adequate, and Sustainable Financing of Primary Education in Nigeria in This Decade and Beyond, Journal of Poverty, Investment and Development, Vol.7.
- Modugno, Guido & Di Carlo, Ferdinando (2019); Financial Sustainability of Higher Education Institutions: A Challenge for the Accounting System, in Caruana, J. et. al, (eds.), Financial Sustainability of Public Sector Entities: Public Sector Financial Management, The Author, Trieste, Potenza, Italy.

- Ng'ang'a, Ann Njoki (2016); Determinants of Financial Sustainability in Private Middle Level Colleges in Nauru County, Kenya, A Master of Business Administration (Finance Option) Thesis, Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology, Kenya.
- OECD (2019); Education at a Glance 2019: OECD Indicators, OECD, Paris.
- Said, Mariam Swalehe, et. al (2019); An Investigation into The Financial Sustainability of Islamic Saving, Credit Cooperative Society (SACCOS) in Tanzania, International Journal of Ethics and Systems, Vol. 35 No. 2.
- Schwab, Klaus & World Economic Forum(eds.)(2019): The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, Geneva.
- Sontag-Padilla, Lisa M., et. al (2012); Research Report: Financial Sustainability for Nonprofit Organizations: A Review of The Literature, RAND Health and RAND Education, Santa Monica.
- Tokpah, B.Th., M.Div., David Mulbah (2016); Financial Sustainability Strategies at Church-Related Higher Education Institutions in Post-Conflict Liberia, Doctor of Education Thesis, Faculty of Southeastern Baptist Theological Seminary, Wake Forest, North Carolina.
- Williams, Kristin S.(2014); Non-Profit Financial Sustainability,A Master of Arts Thesis, Dalhousie University, Nova Scotia.